معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

نحو تطوير تنافسية قطاع الزيتون الفلسطيني

سمير عبد الله
عماد حسين

2016

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- ✧ عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ✧ تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ✧ توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ✧ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ✧ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

سمير حليلة (رئيس المجلس)، غسان الخطيب (نائب الرئيس)، لؤي شبانة (أمين السر)، ماجدة سالم-زهر (أمين الصندوق)، صبري صيدم، اسماعيل الزبري، جواد ناجي، نافذ الحسيني، جهاد الوزير، لنا ابو حجلة، محمد نصر، خالد عسيلي، باسم خوري، نبيل قسيس، (مدير عام المعهد – عضو بحكم المنصب).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2016 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: info@mas.ps

الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

نحو تطوير تنافسية قطاع الزيتون الفلسطيني

سمير عبد الله

عماد حسين

2016

نحو تطوير تنافسية قطاع الزيتون الفلسطيني

الباحثان الرئيسيان: سمير عبد الله
عماد حسين

مساعدو البحث: حسنين حسنين
علي قاسم
حبيب حن

تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من قبل البنك الإسلامي للتنمية– صندوق الأقصى

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2016
حقوق الطبع والنشر محفوظة© (ماس)

ISBN 978-9950-374-73-7

تقديـــــم

تم إعداد هذه الدراسة استجابة لطلب من وزارة الزراعة وتنبع أهميتها من كون الزيتون وزيته يعتبران من المحاصيل الرئيسية والهامة جداً في سلة غذاء الأسرة الفلسطينية، كما أنهما يشكلان مصدراً هاماً للدخل لعشرات الآلاف من المواطنين وأسرهم العاملين في بساتين الزيتون المملوكة أو المستأجرة. ولقطاع الزيتون ارتباطات أمامية وخلفية كثيرة تجعل أثره على الاقتصاد هاماً. كما أن له أهمية بيئية حيث تشكل أشجار الزيتون أكثر من نصف أشجار البستنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك أهمية سياسية كونه يلعب دوراً هاماً في الحفاظ على هوية الأرض الفلسطينية.

تهدف هذه الدراسة إلى زيادة تنافسية منتجات قطاع الزيتون في الأسواق المحلية والخارجية، وزيادة جاذبية القطاع للاستثمارات الخاصة وللعمالة أيضاً، وتعرض متطلبات ذلك والتحديات التي تواجهها وتقترح الطرق للتغلب عليها.

نأمل أن تحظى هذه الدراسة باهتمام جميع العاملين في قطاع الزيتون والمهتمين بتطويره وأتوجه باسم المعهد بالشكر لطاقم البحث كما أنتهز هذه الفرصة لأعرب باسم المعهد مجدداً عن شكرنا وتقديرنا للبنك الإسلامي للتنمية/ صندوق الأقصى لدعمه المتواصل للأبحاث التي ينفذها "ماس" من أجل خدمة أولويات التنمية الفلسطينية وللمنحة التي خصصها من صندوق النقد العربي لهذه الدراسة مما جعل انجازها ممكناً.

د. نبيل قسيس
المديـــر العـــام

المحتويـــــات

الفصل الأول: خلفية وأهداف ومنهجية الدراسة **1**

1-1 المقدمة 1

2-1 أهداف الدراسة 3

3-1 منهجية الدراسة 3

4-1 أهمية قطاع الزيتون في فلسطين 4

1-4-1 الأهمية الاقتصادية لقطاع الزيتون في فلسطين 5

2-4-1 الأهمية الغذائية 5

3-4-1 الاعتبارات والأهمية الاجتماعية والثقافية لقطاع الزيتون في فلسطين 6

4-4-1 الأهمية السياسية لقطاع الزيتون في فلسطين 6

5-4-1 الاعتبارات والأهمية البيئية لقطاع الزيتون في فلسطين 7

6-1 بنية الدراسة 7

الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات **9**

الفصل الثالث: أعداد وأصناف أشجار الزيتون وتوزيعها الجغرافي وإنتاجيتها **21**

1-3 مقدمة 21

2-3 التوزيع الجغرافي لأشجار الزيتون 22

3-3 تطور إنتاج قطاع الزيتون للفترة 1995-2015 27

3-3 أنواع زيت الزيتون ومواصفاتها الكيماوية والحسية والعوامل المؤثرة على الجودة والأسعار 30

1-3-3 أصناف الزيتون في الأراضي الفلسطينية المحتلة 31

2-3-3 أسعار زيت الزيتون 33

3-3-3 العوامل التي تؤثر على نسبة الحموضة في زيت الزيتون التي تحدد تصنيفه وسعره 33

الفصل الرابع: سلسلة القيمة في إنتاج الزيتون وزيت الزيتون في فلسطين **37**

1-4 مقدمة 37

2-4 مرحلة التأسيس 37

3-4 مرحلة الإنتاج 37
4-4 أنماط إنتاج الزيتون في فلسطين 44
4-4-1 نمط الإنتاج حسب أسلوب الري 44
4-4-2 أنماط الإنتاج حسب الكثافة الزراعية 46
4-4-3 أنماط الإنتاج حسب نوع العمل المبذول 47

الفصل الخامس: أشكال ووجهات تسويق الزيتون وزيت الزيتون في فلسطين 51
5-1 المقدمة 51
5-2 السوق المحلي 51
5-3 أساليب تسويق الزيتون وزيت الزيتون في فلسطين 53
5-4 الجهات والشركات ذات العلاقة بتسويق الزيتون وزيت الزيتون 54
5-5 الخدمات التسويقية ومدى توفرها 60
5-6 مشاكل ومحددات التسويق للزيتون وزيت الزيتون 60
5-7 مشاكل ومحددات التجارة الخارجية 62

الفصل السادس: نقاط الضعف في البيئة القانونية وفي إنتاج وتصنيع الزيتون 65
6-1 المعيقات ونقاط الضعف في البيئة القانونية والمؤسسية 65
6-2 نقاط الضعف والتحديات في الظروف البيئية السائدة 67
6-3 التحديات والمعيقات الفنية والبشرية 68
6-3-1 في مجال الإنتاج 68
6-3-2 نقاط الضعف والتحديات في مجال التصنيع 69
6-3-3 نقاط الضعف والتحديات في مجال التسويق 70
6-4 الصعوبات والتحديات الاقتصادية 70
6-5 نماذج محلية في قطاع الزيتون للتغلب على بعض التحديات والعوائق 71
6-5-1 جمعية فلسطين وشركة كنعان للتجارة العادلة 72
6-5-2 ائتلاف الجمعيات التعاونية (شركة أرضنا الزراعية) 73
6-5-3 شركة الريف للتسويق الزراعي 75

الفصل السابع: نماذج عربية وأوربية في إنتاج وتصنيع وتجارة زيت الزيتون والاتفاقات الدولية **77**
7-1 النموذج التونسي في إنتاج و تصنيع الزيتون 77
7-2 سياسة التنمية الزراعية التونسية 78
7-2-1 تحسين البيئة العامة للنشاط الزراعي 78
7-2-2 تطوير البيئة القانونية والتشريعية للقطاع 79
7-3 الوضع الحالي لقطاع الزيتون في تونس 80
7-4 بعض خصائص ومؤشرات قطاع الزيتون في دول الاتحاد الأوروبي (إسبانيا، واليونان، وإيطاليا) 83
7-4-1 أنماط الإنتاج 83
7-4-2 هيكلية المزارع 83
7-4-3 المناطق، والمحاصيل والإنتاج 84
7-4-4 الإنتاج 84
7-4-5 تنظيم قطاع الزيتون في بعض دول الاتحاد الأوروبي 84
7-4-6 تحليل الوضع الاقتصادي لمزارع الزيتون 85
7-5 الاتفاقيات والمؤسسات الدولية الخاصة بإنتاج وتسويق الزيتون 86
7-6 توظيف التجارب الدولية الناجحة في فلسطين 86

الفصل الثامن: نتائج الدراسة وتوصياتها **89**
8-1 نتائج الدراسة 89
8-2 التوصيات 93

المراجـــــع **99**

قائمة الجداول

جدول 1: توزيع أشجار الزيتون حسب المنطقة، والمساحة المزروعة بالدونم، وأعدادها في فلسطين لعام 2011/2010 22

جدول 2: توزيع أشجار الزيتون المثمرة حسب نمط الري والمساحة في الضفة الغربية والكثافة (شجرة/دونم)، 2011 24

جدول 3: أعداد أشجار الزيتون المثمرة والمساحات التي تحتلها بالدونم وكثافتها لعام 2010 24

جدول 4: أعداد أشجار الزيتون غير المثمرة والمساحات التي تحتلها بالدونم حسب النمطين المكثف والتقليدي ومعدل الكثافة فيها في فلسطين لعام 2010 25

جدول 5: توزيع أعداد أشجار الزيتون وأشجار البستنة الأخرى، المثمرة وغير المثمرة، حسب المنطقة لعام 2010 (بالنسب المئوية) 26

جدول 6: توزيع المساحة المزروعة بأشجار الزيتون وأشجار البستنة الأخرى المثمرة وغير المثمرة حسب المنطقة لسنة 2010 (نسب مئوية) 27

جدول (7 أ): تطور كمية الزيتون المورد للمعاصر والناتج من زيت الزيتون للفترة 1996-2015 28

جدول (7 ب): كمية الزيتون المدروس والزيت المستخرج في فلسطين 1995-2015 29

جدول 8: تطور أعداد المعاصر العاملة والمغلقة في فلسطين للفترة (2005-2015) 44

جدول 9: أنماط إنتاج الزيتون المستخدمة وراء الخط الأخضر حسب المسافة بين الأشجار بالمتر، والكثافة 47

قائمة الأشكال

شكل 1:	كيفية تسويق الزيت الفلسطيني	54
شكل 2:	القنوات التسويقية للزيتون وزيت الزيتون	56
شكل 3:	خط سير الزيتون الفلسطيني المنتج	59
شكل 4:	الهيكل التنظيمي لقطاع الزيتون التونسي	82

ملخص

يواجه قطاع الزيتون حالة ركود مزمنة بسبب تراجع جدواه الاقتصادية وانخفاض تنافسية منتجاته. ويرجع ذلك إلى تفتت الحيازات المزروعة بالزيتون، وارتفاع تكاليف الإنتاج بفعل الانتقال من الاقتصاد الطبيعي (أي الإنتاج لغرض الاستهلاك) إلى اقتصاد السوق، وارتفاع تكاليف قوة العمل والمدخلات الأخرى، ومواصلة العمل بأنماط وطرق الإنتاج التقليدية التي ما زالت تطغى في كافة مراحل سلسلة إنتاج القيمة. يضاف إلى ذلك ما تسببه سياسات الاحتلال وإجراءاته المعادية، وخصوصا منع الوصول للمياه، وإغلاق مساحات واسعة من حقول الزيتون ومن الأراضي المناسبة لزراعته، ناهيك عن أعمال الإرهاب التي يشنها مستعمريه على مزارعي حقول الزيتون وعلى أشجارها. وعلى الرغم مما ذكر، واصلت الأسر الفلسطينية منح القطاع بعض الاهتمام لأسباب غير اقتصادية وأهمها حماية ملكية الأرض من تعديات الاحتلال، ولتجنب الانتقادات من المعارف والمجاورين، لكون إهمال الزيتون سلوك غير مقبول اجتماعياً، ولأسباب اقتصادية أهمها عدم وجود فرص بديلة ناجعة لاستغلال حيازات الزيتون الموجودة على أراض حدية وعرة، وانخفاض أو انعدام تكلفة الفرص البديلة المتاحة لأفراد الأسر البالغين العاطلين عن العمل أو من هم غير مشاركين اقتصادياً، وخصوصا النساء والفتيان والفتيات منهم. ولكن دوافع وأسباب استمرارية القطاع تلك تعتبر هشة وغير كافية. فاستدامة وتطوير القطاع يتوقف في نهاية المطاف على تحويله إلى قطاع مربح وجاذب للاستثمارات، كشرط ضروري لتحفيز اهتمام المزارعين ودعم بقائهم فيه. عرضت الدراسة بعض النماذج المحلية والخارجية، التي نجحت في التغلب على نقاط الضعف والتحديات التي واجهت قطاع الزيتون من خلال استخدام الزراعة الكثيفة، واستخدام التكنولوجيات الحديثة في كافة مراحل سلسلة القيمة، وإدخال أنماط إنتاج جديدة، وخصوصا نمط الإنتاج التعاوني، لتحقيق الاستفادة من وفورات الحجم. أدت تلك التطويرات الهامة إلى تطوير جودة المنتجات، ومضاعفة الإنتاجية، وتقليص تكاليف الإنتاج، وتحقيق الاستقرار في مستويات الإنتاج، وزيادة القدرة على الالتزام بتصديره للموزعين في الأسواق العالمية بأسعار تنافسية. وتقدم الدراسة لصانعي السياسات ولكافة المرتبطين بقطاع الزيتون الفلسطيني سلسلة

من التوصيات العملية والقابلة للتطبيق لوقف تدهور القطاع، وتحويله إلى قطاع اقتصادي ناجح وقادر على زيادة مساهمته في تحسين رفاه المزارعين بشكل مستدام، وزيادة جاذبيته للاستثمارات والقوى العاملة، ورفع مساهمته في نمو الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات أيضاً.

الفصل الأول
خلفية وأهداف ومنهجية الدراسة

1-1 المقدمة

مثلت شجرة الزيتون منذ قرون وما تزال، جزءً رئيسياً من المشهد البيئي والحضاري والاجتماعي والاقتصادي والسياسي في فلسطين، وتجذرت في الثقافة والعادات والتقاليد الاجتماعية للشعب الفلسطيني، وأصبحت رمزاً فلسطينياً للصمود والهوية. كما تأثرت بشكل كبير بالاحتلال الإسرائيلي وبسياساته التي واظبت على تهميش القاعدة الاقتصادية الإنتاجية للمواطنين الفلسطينيين في كافة أرجاء الأراضي المحتلة عام 1967 بهدف تحويلها إلى مناطق طاردة للسكان تحت تأثير الإكراه الاقتصادي. وكان قطاع الزيتون من بين القطاعات التي تم استهدافها، حيث تم تجريف مئات الدونمات من بساتين الزيتون في قرى اللطرون فور وقوع الاحتلال في الخامس من حزيران عام 1967. وتقوم سلطات الاحتلال منذ ذلك الحين بمنع المواطنين الفلسطينيين من التوسع في زراعة بساتين الزيتون الجديدة في أراضيهم لتسهيل تنفيذ مخططاتهم لمصادرتها. ويقوم مستوطنيه من سكان المستعمرات بإحراق بساتين الزيتون وقطع أشجارها والسطو عليها من حين لآخر ومنع أصحابها من قطف أشجار الزيتون المجاورة.

تأثر قطاع الزيتون بشكل كبير بالتغييرات التي أجرتها سلطات الاحتلال على الواقع الاقتصادي أيضاً، وخصوصا إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالغلاف الجمركي الإسرائيلي وفتح السوق الفلسطينية أمام الشركات الإسرائيلية، وحصر التبادل التجاري معها، وقطع صلات الاقتصاد الفلسطيني مع الأسواق الخارجية، وجذب العاملين الفلسطينيين للعمل في إسرائيل بأجور مرتفعة نسبياً، رغم أنهم يتقاضون أجوراً أقل بكثير من أجور العمال الإسرائيليين لنفس العمل. وكان من أبرز الآثار لتلك التغييرات ارتفاع تكاليف إنتاج زيت الزيتون، وإضعاف تنافسيته أمام الزيوت المستوردة، مما أدى إلى إضعاف جاذبية القطاع للعاملين والمزارعين،

بمن فيهم الذين يمتلكون أو تمتلك أسرهم حيازات مزروعة بالزيتون بعد أن أصبح لديهم فرص بديلة تدر عليهم دخلاً أعلى بكثير مما يمكن الحصول عليه في إنتاج الزيتون.

ساهمت العديد من العوامل الأخرى في ترسيخ تلك التغيرات ومفاقمة تأثيراتها السلبية على القطاع وخصوصا العوامل التالية:

أ. عدم الانتقال لإنتاج زيت زيتون مرتفع القيمة وعالي الجودة، ومتوافق مع مواصفات أسواق التصدير، كالزيت البكر (extra version olive oil) والزيت البكر العضوي (organic olive oil) لزيادة العائد.
ب. صغر مساحات الحيازات المزروعة بالزيتون واستمرار عملية تفتتها بين الورثة، وعدم لجوء أصحابها من صغار المزارعين لتنظيم أنفسهم في جمعيات تعاونية للاستفادة من وفورات الحجم، وإدخال التقنيات الحديثة الكفيلة بزيادة الإنتاجية وتخفيض التكاليف في جميع مراحل سلسلة القيمة، وتحسين تنافسية منتجات القطاع.
ت. غياب الكثير من مالكي بساتين الزيتون خارج وطنهم بسبب منع سلطات الاحتلال عودتهم بحجة أنهم كانوا خارج فلسطين عند وقوع الاحتلال.

أدت العوامل المذكورة أعلاه، سواء ما نجم منها عن الاحتلال وسياساته المعادية، أو ما تسبب به القصور الذاتي إلى تفاقم أزمة القطاع، وتراجع أهميته ودوره الاقتصادي والغذائي والبيئي، بعكس ما جرى ويجري في الدول المنتجة الأخرى في حوض البحر الأبيض المتوسط التي تغلبت على معظم التحديات الذاتية التي واجهت قطاع الزيتون بما في ذلك تفتت الملكية وارتفاع التكاليف. وتحاول هذه الدراسة ليس فقط "قرع الجرس" لتنبيه جميع الأطراف ذات العلاقة بعمق الأزمة وبالمخاطر التي تواجه القطاع منذ فترة طويلة، وإنما تحاول إيجاد الحلول العملية لمواجهة تلك التحديات، ومساعدة المزارعين وتحفيزهم على المساهمة الفعالة في النهوض بالقطاع من جديد ليصبح قطاعاً مستداماً وتنافسياً وقادراً على جذب العاملين والاستثمارات إليه.

1-2 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل عام إلى تشخيص التحديات بشكل معمق، والعقبات الموضوعية والذاتية، وإيجاد السياسات والبرامج والتدخلات الكفيلة بإنقاذ قطاع الزيتون من حالة التدهور التي تهدده من خلال زيادة تنافسية منتجاته في السوق المحلي وفي أسواق التصدير أيضاً. ولتحقيق هذا الهدف العام سنقوم بالبحث عن العوامل الكفيلة بزيادة الإنتاجية وتطوير جودة زيت الزيتون وتخفيض التكاليف. وسيتم تقصي تلك العوامل في مختلف مراحل سلسلة القيمة: الإنتاج، والقطف، والتصنيع، والتسويق.

1-3 منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهجية التالية:

أولا: البحث المكتبي لتحليل البيانات والمعلومات من مصادر ثانوية ويتضمن ما يلي:

1. مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بقطاع الزيتون الفلسطيني وبعض الدول الأخرى مع التركيز على تحليل أنماط الإنتاج الناجحة التي حققت الاستدامة في نمو إنتاجية القطاع، وتطوير تنافسيته لاستخلاص العبر منها.
2. جمع وتحليل البيانات المنشورة حول مؤشرات قطاع الزيتون والصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة الزراعة وغيرها.

ثانيا: البحث الميداني لجمع معلومات أولية وتحليلها للوقوف على التحديات والمشكلات التي تعترض تطور القطاع، ويتضمن ما يلي:

1. إجراء مقابلات مع مزارعي وخبراء الزيتون والشركات والجمعيات التعاونية الناشطة في القطاع للتعرف على نقاط القوة والضعف، والمشكلات التي تواجه القطاع في جميع مراحل سلسلة القيمة. وتلخيص النتائج حول أنماط وطرق الإنتاج ومقارنتها مع الممارسات الفضلى (best practice) المطبقة في الدول الأخرى المنتجة لزيت الزيتون.

2. عمل 5 اجتماعات مركزة لمزارعي الزيتون في كافة مناطق زراعة الزيتون في الضفة الغربية شملت محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية ورام الله والخليل لمناقشة نتائج المقابلات مع المزارعين وسبل التغلب على التحديات التي تواجه القطاع.

ثالثاً: كتابة البحث ومراجعته ومناقشة نتائجه وعرضه للمناقشة العامة وإصداره. وتم إتباع الخطوات التالية:

1. تحليل المعلومات وكتابة المسودة الأولى للبحث.
2. مراجعة البحث من قبل باحثي المعهد ومن قبل خبراء خارجيين وتقديم مقترحات بشأن تطويره.
3. مناقشة نتائج البحث في ورشة عمل عامة بمشاركة الخبراء في شؤون القطاع من القطاعين العام والخاص.
4. إعداد النسخة النهائية للبحث، وإصداره وتوزيعه.

1-4 أهمية قطاع الزيتون في فلسطين

يعتبر الزيتون من بين الأشجار المثمرة والمعمرة الأكثر انتشاراً في دولة فلسطين، إذ يبلغ عدد الحيازات المزروعة بالزيتون في فلسطين 68,041 حيازة في الضفة الغربية تضم 481,568 دونم و7,436,211 شجرة زيتون[1]. ويرتبط هذا الانتشار بالأهمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسياسية التي يحظى بها الزيتون في بلادنا عبر التاريخ. وسنحاول تفسير أبعاد أهمية القطاع المختلفة، وإلقاء بعض الضوء على خصوصيته ضمن السياق السياسي والاقتصادي القائم.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد الزراعي لعام 2010، النتائج النهائية للضفة الغربية. ص 166

1-4-1 الأهمية الاقتصادية لقطاع الزيتون في فلسطين

تنبع الأهمية الاقتصادية للزيتون من كونه محصول فلسطيني رئيسي، حيث يقدر معدل إنتاجه السنوي بـ 20 ألف طن من زيت الزيتون، و11,700 طن من الزيتون المعد للتخليل، و55 ألف طن من الجفت[2]، وهو يوفر العديد من الفوائد للاقتصاد الفلسطيني فهو:

أ. مصدر دخل مهم لنسبة كبيرة من المزارعين والمنتجين من أصحاب المزارع المتوسطة والكبيرة، ولأصحاب المعاصر والعاملين فيها.

ب. يوفر قطاع الزيتون مدخلات إنتاج رئيسية لعدد من الصناعات في قطاع الصناعات الغذائية ومواد التجميل والأدوية، إضافة إلى استخدام زيت الزيتون غير الصالح للاستهلاك كغذاء في صناعة الصابون النابلسي المشهور و"الشامبو"، كما تستخدم مخلفات العصر الصلبة في إنتاج الأعلاف والأسمدة وكوقود للطاقة، كما تستخدم سيقان وفروع الزيتون في صناعة المنحوتات التراثية والتحف وبعض الأدوات المنزلية.

ج. يوفر القطاع فرصاً عديدة للعمالة سواء كان للعناية بالأشجار وقطف الزيتون وفي المعاصر أو في التخليل والتصنيع وتسويق المنتجات التي يشكل الزيتون عنصراً أساسياً فيها. هذا، ويوفر قطاع الزيتون "المونة السنوية" لنحو 100 ألف أسرة مالكة لبساتين الزيتون، ومصدراً للدخل من بيع الفائض لدى بعضها. كما يساهم الزيتون وزيت الزيتون في الصادرات، إذ قدرت صادراته بـ 16.5 مليون دولار أمريكي، أي نحو 13.2% من حجم الصادرات الزراعية.[3]

1-4-2 الأهمية الغذائية

شكل الزيتون ركيزة من ركائز سلة الغذاء لدى كافة الأسر الفلسطينية التي لا يغيب الزيتون وزيت الزيتون عن موائدها بحكم تنوع استخداماته الغذائية في مختلف الأطباق وقيمته الغذائية العالية والصحية. فهو يشكل مصدراً رئيسياً للكثير من العناصر الغذائية كالأحماض الدهنية والكروتين والفيتامينات والأملاح المعدنية والألياف، خصوصاً لأفراد الأسر الريفية التي تعتمد بدرجة كبيرة على هذا المنتج في الحصول على احتياجاتها من هذه المواد.

---

[2] وزارة الزراعة الفلسطينية (2015). حقائق وأرقام حول قطاع الزيتون في فلسطين (2014-2015)

[3] وزارة الزراعة الفلسطينية (2014). الإستراتيجية الوطنية لقطاع الزيتون في فلسطين (2014-2019). ص 10

1-4-3 الاعتبارات والأهمية الاجتماعية والثقافية لقطاع الزيتون في فلسطين

إلى جانب الأهمية الاقتصادية والغذائية لقطاع الزيتون في فلسطين، فلا يمكن تجاهل أهميته الاجتماعية التي تتمثل في تخفيض نسبة الهجرة من الريف إلى المدينة من خلال فرص العمل التي يوفرها للعاملين في القطاع والتي تقدر أعدادهم بـ 100 ألف عائلة فلسطينية من سكان الريف في فلسطين.

كما تعتبر شجرة الزيتون رمز للصمود والتمسك بالأرض في الثقافة الفلسطينية الحديثة، إلى جانب حضورها الواضح في الرموز والثقافة التقليدية باعتبارها رمزاً وطنياً، واستخدامها الشائع كأيقونة أو شعار من قبل مؤسسات عريقة كجامعة بيرزيت وعشرات المؤسسات العامة والخاصة.

فوائد شجرة الزيتون وثمارها وزيتها متعددة جداً، فبالإضافة إلى قيمتها الغذائية العالية، والصحية المتميزة بحكم غناها بمضادات الأكسدة والوقاية من أمراض السرطان وارتفاع الكلسترول،يستخدم زيت الزيتون كعلاج طبيعي للكثير من الأمراض الأخرى، ويستخدم غير الصالح منه للأكل في صناعة الصابون والكريمات ومواد التجميل. كما يستخدم خشب شجرة الزيتون المميز في صناعة التماثيل والصناعات التراثية، أما الجفت الناتج عن عملية العصر والخشب غير الصالح فيستخدم لتصنيع وقود للتدفئة المنزلية.

1-4-4 الأهمية السياسية لقطاع الزيتون في فلسطين

اعتبرت شجرة الزيتون في فلسطين رمزاً للصمود والتمسك بالأرض، وتغنى بها الشعراء والأدباء كرمز من رموز الهوية الفلسطينية، وشهادة ملكية تداولها الفلسطينيون عبر الأجيال، واعتبروا زراعتها والاهتمام بها جزءً لا يتجزأ من حب الوطن وتجسيداً للانتماء الوطني ومقاومة الاحتلال "أشجار الزيتون شكلت العنوان لعملنا في الأرض، نزرعها لنحمي أرضنا من سيطرة الاحتلال والمستعمرين عليها".[4] ويعتبر الفلسطينيون شجرة الزيتون رمزاً للسلام، وسلاحاً رئيسياً لحماية الأرض والحفاظ على هويتها الفلسطينية. ويتفق العديد من الباحثين في

[4] وردت في مقابلة مع مزارع من محافظة سلفيت 2016.

الأدبيات المنشورة عن قطاع الزيتون، وخاصة الخطط الإستراتيجية لقطاع الزيتون وخطة تصدير منتجات الزيتون، ودراسة مؤسسة أوكسفام، وأصحاب بساتين الزيتون الذين تمت مقابلتهم، أن زراعة أشجار الزيتون في الضفة الغربية ساهمت بشكل كبير في حماية الأراضي من المصادرة والاستيطان.

1-4-5 الاعتبارات والأهمية البيئية لقطاع الزيتون في فلسطين

تعتبر شجرة الزيتون النبتة الأكثر انتشاراً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فهي تنتشر على 50% من مجمل المساحة المزروعة بالأشجار المثمرة في فلسطين. فقد بلغت المساحة المزروعة بأشجار الزيتون حوالي 938 ألف دونم، ينمو فيها حوالي 11 مليون شجرة، أكثر من 95% منها يقع في الضفة الغربية، والباقي في قطاع غزة[5]. وتتبع الأهمية البيئية لأشجار الزيتون في حماية التربة من الانجراف، والحد من حدوث التصحر. ويساهم قطاع الزيتون في استغلال الأراضي التي لا يوجد إمكانية لاستغلالها كالأراضي الوعرة والمنحدرات، إضافة للأراضي الصحراوية التي قد يكون الزيتون فيها محصولاً مستقبلياً في حال توفر الري الدائم لهذه الأراضي، أو باستخدام آليات الحصاد المائي التقليدية.

على الرغم من الأهمية البيئية البالغة لشجرة الزيتون الفلسطينية، إلا أن عملية تصنيع زيت الزيتون ومخلفات عمليات العصر في المعاصر من جفت ومياه عادمة تشكل عبئاً بيئياً كبيراً، لا سيما وأن طرق معالجة واستخدام هذه المخلفات ما زالت بدائية، ولا تسمح باستخدامها في صناعات أخرى أو حتى التخلص منها بطريقة تحمي البيئة.

1-6 بنية الدراسة

تتألف الدراسة من ثمانية فصول، يلقي أولها الضوء على دوافع الدراسة وأهدافها، ومنهجيتها، وأهمية قطاع الزيتون. ويتناول الفصل الثاني مراجعة الأدبيات السابقة التي درست واقع قطاع الزيتون في فلسطين وفي الدول الأخرى المنتجة، ويعرض الفصل الثالث تلخيصاً لتطور

[5] وزارة الزراعة الفلسطينية (2015). مصدر سابق.

مؤشرات حجم القطاع: أعداد وأصناف أشجار الزيتون وتوزيعها الجغرافي وإنتاجيتها. ويتضمن الفصل الرابع شرحاً لعمليات سلسلة القيمة في إنتاج الزيتون وزيت الزيتون في فلسطين. ويعرض الفصل الخامس أشكال ووجهات تسويق الزيتون وزيت الزيتون الفلسطيني، ويقدم الفصل السادس شرحاً لنقاط الضعف في البيئة القانونية والتنظيمية لمختلف أبعاد القطاع، ويستعرض الفصل السابع نماذج عربية وأوربية في إنتاج وتصنيع وتجارة زيت الزيتون والاتفاقات الدولية، أما الفصل الثامن فيلخص نتائج الدراسة وتوصياتها.

الفصل الثاني
مراجعة الأدبيات

يتضمن هذا الفصل تلخيصاً لأبرز النتائج التي خرجت بها الأبحاث والدراسات والتقارير التي درست قطاع الزيتون في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

1. هدفت دراسة محمود الجعفري[6] إلى عمل تحليل اقتصادي لسوق الزيتون ومنتجاته في الضفة الغربية.

واعتمدت الدراسة أسلوب التحليل الكمي لتحقيق الأهداف السابقة، ليساعد في وصف الجوانب الفنية والاقتصادية لهذا المحصول. وقد تم استخدام المعادلات الرياضية لبيان كيفية تدفق محصول الزيتون ومنتجاته من المزارع إلى المستهلك المحلي وإلى المستورد في الخارج. وقامت باستخدام نتائج التحليل الإحصائي للتعريف بـ الواقع الاقتصادي لسوق الزيتون وزيت الزيتون، وبيان المشكلات التي تعترض مزارعي الزيتون.

واستنتجت الدراسة أن مزارعي الزيتون كانوا أكثر استجابة للتغير في أسعار الزيتون الأخضر المخصص للكبس مقارنة مع التغير في أسعار الزيتون الأخضر المخصص للعصر. هذا يعني أن نسبة أكبر من الزيتون الأخضر ستخصص للكبس عندما ترتفع أسعار الزيتون الأخضر المخصص للعصر والكبس بنسب متساوية.

أما من ناحية الطلب تستنتج الدراسة أن الطلب على الزيتون الأخضر كانت دالته تتأثر بسعره وبمعدل الإنفاق الاستهلاكي الفردي في الضفة الغربية. واعتمدت دالة الزيتون الأخضر المخصص للعصر على نفس العاملين السابقين إضافة إلى مستوى المخزون من زيت الزيتون، وأسعار زيت الزيتون المستورد. وأشارت النتائج الإحصائية المتعلقة بمرونة الطلب للزيتون المكبوس إلى أنه سلعة أساسية وعادية بالنسبة للمستهلك الفلسطيني.

---

[6] الجعفري، محمود (1990). تحليل اقتصادي لسوق الزيتون ومنتجاته في الضفة الغربية. نابلس: الاتحاد التعاوني الزراعي، ص:10.

وبناء عليه توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع الدخل وبالتالي معدل الإنفاق الاستهلاكي يؤثر إيجابياً على مزارعي الزيتون وتجار زيت الزيتون. حيث أن ارتفاع معدل الإنفاق الاستهلاكي سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات الزيتون وبالتالي ارتفاع دخول مزارعي الزيتون وتجار زيت الزيتون وأصحاب المعاصر.

من الاستنتاجات المثيرة للانتباه أن سلعة زيت الزيتون ليست سلعة أساسية بنظر المستهلك في الضفة الغربية أو في الأردن، فلهذه السلعة بدائل كثيرة مثل الزيوت النباتية وزيت الزيتون المستورد. لذلك لا بد من تطوير السياسات التسويقية لجعل زيت الزيتون المحلي منافساً قوياً للزيوت النباتية وزيت الزيتون المستورد. ودعت إلى اعتماد سياسات للمحافظة على جودته وعرضه بأسعار مناسبة في السوق المحلية وسوق التصدير لضمان زيادة حصته السوقية.

2. أجرت دراسة عودة[7] تحليلاً لنتائج العينات التي جمعت من محصول الزيتون والتي تم ريها بشكل مختلف: مياه الأمطار،ومياه عادية، ومياه عادمة معالجة، ومياه عادمة. وكانت جميع العينات من محصول العام 2014 إضافة إلى عينة من محصول عام 2013 قد رويت بمياه الأمطار. وبين التحليل أن كثافة زيت الزيتون ولزوجته كانت الأعلى للمحاصيل التي رويت بالمياه العادمة. ويرجع ذلك إلى أن تركيز بعض المعادن كان أكبر من تركيزها في العينات الأخرى.

كما تم فحص نتائج الحموضة لعينات زيت الزيتون والتي ارتفعت كذلك في المحاصيل المروية بالمياه العادمة، وارتفعت كذلك في حالات الري بالمياه العادمة المعالجة وبالمياه الطبيعية، بالمقارنة مع عينات الزيت المأخوذة من الزيتون المعتمد على مياه الأمطار فقط. وأثرت فترة التخزين على تأكسد عينات زيت الزيتون، حيث احتوت عينات زيت الزيتون المروية بالمياه العادمة على كميات أكبر من الكالسيوم، والصوديوم، والبوتاسيوم، والمغنيسيوم، والزنك. كما أن الري بالمياه العادمة أدى إلى ارتفاع نسب تركيز معادن الحديد والنحاس إلى مستوى أعلى من المستوى المحدد لها من قبل مجلس الزيت

[7] Odeh, L.(2015). Influence of Waste Water Used in Irrigation on the Physical Properties of Olive Oil in Palestine. An-Najah National University, MA thesis. P. 64.

والزيتون العالمي. وذلك لأن هذه العناصر توجد بتركيز عالي في المياه العادمة. كما وجد أن تركيز الكادميوم والمنغنيز يرتفع في عينات منطقة حوارة جنوب مدينة نابلس.

3. بين تقرير مؤسسة أوكسفام[8] حول التحديات التي واجهتها المؤسسة وشركاؤها في دعم مزارعي الزيتون في الأراضي الفلسطينية المحتلة،أن أغلبية المزارعين يطبقون الزراعة التقليدية، ويستخدمون كمية قليلة من الكيماويات، مما يجعل زراعة الزيتون في فلسطين أكثر استدامة من الناحية البيئية مقارنة بالزراعة الكثيفة. كما أن معظم العمل في قطاع الزيتون عمل عائلي صغير، وأن أكثر من 80% من الحيازات تعتبر حيازات صغيرة إلى متوسطة الحجم، ولا تتعدى 25 دونم للأسرة. ويذكر التقرير أن أهم التحديات التي تواجه مزارعي الزيتون هي تذبذب المحصول من سنة إلى أخرى وبصورة لا يمكن التنبؤ بها. وأشار التقرير إلى أنه يمكن للمزارعين مواجه ذلك من خلال مواجهة التغير المناخي، وتحسين إنتاجية التربة، والحماية من الأمراض والحشرات، وتحسين تقنيات القطاف، ومعالجة مشكلات العصر والتخزين، والعمل الجماعي لأصحاب البساتين في حصاد وعصر محصول الزيتون بشكل مشترك من خلال تنظيم أنفسهم في التعاونيات لتقليص التكاليف. كما أشار إلى عدم توفر موازنة حكومية كافية لدعم القطاع، والحاجة إلى تدخلات موجهة بشكل أفضل من قبل الممولين، ووجود إستراتيجية وطنية للقطاع. كما أشار إلى ضعف الإطار المؤسسي المنظم لقطاع الزيتون. وعرض التقرير الصعوبات الأخرى التي تواجه المزارعين الفلسطينيين كصعوبة الوصول إلى الأسواق بفعل العوائق التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على حركة الفلسطينيين ما بين المدن والقرى الفلسطينية، والمعيقات التي تواجه دخول البضائع الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلي والعالمي، والحصار المفروض على قطاع غزة. وفي الختام، يضع التقرير مقترحات لمختلف الجهات ذات العلاقة.[9]

4. أفردت نشرة أخرى لأوكسفام[10]عام 2013 جزءً خاصاً عن زراعة الزيتون في قطاع غزة. وطالبت حكومة الاحتلال بضرورة اتخاذ إجراءات لحماية المزارعين، وأراضيهم من

---

[8] أوكسفام 2010، الطريق إلى زراعة الزيتون: تحديات تنمية اقتصاد زيت الزيتون في الضفة الغربية، ص:7

[9] Oxfam (2013). The Olive Industry in the Occupied Palestinian Territory, the Food Security Sector. P.11.

[10] أوكسفام (2013) نفس المرجع السابق. ص: 11

اعتداءات المستوطنين تماشياً مع التزاماتها الدولية، وتأمين وصول المزارعين لأراضيهم، والتأكد من إنفاذ فعّال للقوانين لضمان ردع المستوطنين، ورفع العوائق التي تضعها حكومة الاحتلال أمام الصادرات من زيت الزيتون والتي تضر بالقطاع بشكل كبير، ورفع الحصار عن قطاع غزة، والسماح ببناء آبار ارتوازية. وفي توصيات أخرى تدعو أوكسفام المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته وفق القانون الدولي ومساعدة الفلسطينيين على الوصول لأراضيهم. ودعت الممولون إلى توفير التمويل الكافي للأعمال التطويرية التي تفيد المجتمع الفلسطيني.

5. أصدرت جمعية الإغاثة الزراعية عام 2015[11] نشرة حول إجراءات تصدير زيت الزيتون بهدف إصلاح تلك الإجراءات التي تثقل كاهل المصدرين، بسبب عددها الكبير ومتطلباتها وتكاليفها المرتفعة. وطالبت الحكومة الفلسطينية بتسهيل العمليات وتقليل الوقت والجهد اللازمين للحصول على التراخيص والمستندات اللازمة للتصدير. وحسب النشرة، فإن تأمين كافة المستندات يأخذ من يوم إلى يومين، مع أن كل معاملة تحتاج من (20–45 دقيقة). ويعود ذلك إلى أسباب مختلفة كبعد الدوائر المختلفة عن بعضها والاضطرار إلى مراجعة الدائرة الواحدة أكثر من مرة أحياناً.

حددت النشرة كذلك الجهات ذات العلاقة بالتصدير وهي؛ وزارة الزراعة، ووزارة المالية ودائرة الجمارك والمكوس فيها، ووزارة الاقتصاد، وغرفة التجارة. ولتحسين عملية الحصول على الوثائق والشهادات اللازمة للتصدير بطريقة سهلة وفعالة، تقترح النشرة تأسيس مركز اتصال واحد يتوجه له المصدرون. ولنجاح هذه الخطوة، تلفت النشرة الانتباه إلى ضرورة تنفيذ إجراءات وزارة الاقتصاد في مديرياتها في كافة المدن الفلسطينية، وتطبيق نظام مصمم بشكل جيد يتتبع سير الإجراءات بشكل فعال، وبناء قدرات الفريق المكلف.

6. أصدرت جمعية الإغاثة الزراعية الفلسطينية وأوكسفام[12] عام 2015 نشرة تعريفية عن مجلس الزيتون العالمي وآليات انضمام فلسطين إليه، وعرضت فيها إيجابيات العضوية فيه، والتي تشمل الوصول إلى الدعم التكنولوجي والمالي لقطاع الزيتون، والحصول على

[11] Hussein. I. (2015). *Policy Brief.* Facilitating the Exporting of Olive Oil's Procedures. P.3

[12] جمعية الإغاثة الزراعية الفلسطينية واكسفام[12] (2015) نشرة تعريفية بمجلس الزيتون الدولي.

تصنيف أعلى لمنتجات قطاع الزيتون الفلسطيني من ناحية الجودة، والوصول لأسواق جديدة، وتعزيز قدرة القطاع على تطوير نفسه وتمكينه من المنافسة عالمياً.

7. أصدر اتحاد لجان العمل الزراعي عام 2010[13] كتيباً عرض فيه نتائج عمل سنتين من التجارب، التي نفذها في إطار مشروع "تحسين دخل صغار مزارعي زيت الزيتون في شمال الضفة الغربية" بهدف الاستفادة من مواصفات بعض أصناف الزيتون، والنتائج التي تمهد الطريق لأبحاث مستقبلية بهدف التعمق والتقدم في المعرفة الفنية بمواصفات الزيتون الفلسطيني. واستعرض الكتيب بعض البيانات عن ظاهرة تبادل الحمل (المعاومة) بين سنة جيدة وسنة رديئة، بفارق يصل أحيانا إلى 90%. ويُرجع أسباب هذه الظاهرة إلى عدة عوامل منها التقنيات الزراعية المستخدمة، وعمليات التقليم، وأنواع التربة، والعوامل المناخية. أما بالنسبة للدخل المتولد من زراعة الزيتون، يشير الكتيب إلى أنه منخفض، وأن استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة منتشر بين عدد قليل من المزارعين، وأن معظم محصول الزيتون في فلسطين يستخدم لاستخراج زيت الزيتون.

8. كما أصدر نفس الاتحاد المذكور نشرة حول زيادة القدرة التنافسية لزيت الزيتون الفلسطيني عام 2015[14] بهدف مساعدة المزارعين على تعزيز وتأمين سبل العيش للأسر الريفية العاملة في القطاع، ممن هم ضمن فئة انعدام الأمن الغذائي أو على مقربة منها،من خلال مساعدتهم على زيادة قدرتهم التنافسية، وفي بيع فائض زيت الزيتون لديهم. ويتطلب هذا تعاون كافة الجهات والأطراف ذات العلاقة بزيت الزيتون والتنسيق فيما بينهم، بحيث يتم العمل على مجموعة الأنشطة المتفق عليها على مستوى الحوض المائي. حيث اتبع المشروع النهج التشاركي المجتمعي كأساس لوضع المبادئ التوجيهية لخطة إدارة أحواض المياه. وتم تطبيقه على ثلاثة مستويات وهي؛ المستوى المحلي، ومستوى المحافظة، والمستوى الوطني.

---

[13] UAWC (2010), Characterization of the Main Palestinian Olive Cultivars and Olive Oil. Ramallah-Palestine. P 8-13.

[14] اتحاد لجان العمل الزراعي (2015)، مشروع زيادة القدرة التنافسية لزيت الزيتون الفلسطيني من خلال إدخال نهج سلسلة القيمة.

9. نشر اتحاد لجان العمل الزراعي عام 2015[15] دليل سلسلة القيمة المحلية لقطاع زيت الزيتون، بهدف تحسين القدرة التنافسية لسلسلة القيمة لزيت الزيتون في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولتحقيق ذلك تم إجراء تحليل لسلسلة القيمة لتحديد نقاط الضعف والمعوقات التي تعترض إدماجه في السوق. يتبع المشروع نهج تشاركي مع الشركاء في المحافظات الثلاث المستهدفة وهي؛ سلفيت وطولكرم وقلقيلية. بالإضافة إلى أصحاب المصلحة الآخرين على المستويين الوطني والمحلي ممن يعملون في هذا القطاع.

يشير الدليل المذكور إلى أن تكاليف إنتاج زيت الزيتون الفلسطيني تزيد على تكاليف إنتاجه في الدول المجاورة بكثير، ويفيد بأن تكلفة الإنتاج في الضفة الغربية تزيد بنسبة تتراوح ما بين 20–30% على ما هي عليه في الأردن، وتزيد بنسبة تتراوح ما بين 10–15% على تلك في سوريا، في حين أنها تزيد بنسبة تتراوح ما بين 35–40% على ما هي عليه في تركيا. وتشكل تكلفة العمل أكثر من نصف تكلفة الإنتاج، ويساعد في تعويض بعض التكاليف الاستعانة بأفراد الأسرة للعمل بدون أجر. أما التكاليف الرئيسية الأخرى فتضم العصر، والنقل، والتعبئة؛ وهي تفوق ما هي عليه في الدول المجاورة.

أما فيما يتعلق بالتسويق، يشير الدليل إلى استهداف السوق المحلية بما يقدر بـ 12 ألف طن سنوياً. وفي السنوات المتدنية الإنتاجية لا يصدّر منه سوى كميات قليلة جداً. أما في السنوات ذات الإنتاجية المرتفعة، فيجري تخزين جزء من الفائض للسنوات اللاحقة. ويجري تصدير الجزء المتبقي إلى الأردن وأسواق الجليل والمثلث والنقب. ولكن السوق الأردنية أقفلت أمامهم، كما ازدادت صعوبة الوصول إلى المستهلكين الفلسطينيين داخل إسرائيل بسبب الإغلاقات والقيود الإسرائيلية. ويشير الدليل إلى ظهور أسواق جديدة، مثل سوق الخليج العربي، وأوروبا وأمريكا الشمالية.

يورد الدليل بعض النتائج التي توصل لبعض المؤشرات وهي أن الدونم الواحد يكلف المزارع حوالي 350 شيكل في العام الواحد، وأن إنتاج شجرة الزيتون الناضجة يتراوح في أفضل الأحوال بين 8 كيلوغرام من الزيت مقابل 2 كيلو غرام في الأحوال السيئة، أي بمعدل 5 كيلوغرام من الزيت سنوياً. وأن إنتاج شجرة الزيتون لدى المزارع الذي لم يهتم بأشجاره اهتماماً ملائماً ينخفض إلى 0.7 كيلوغراماً فقط من الزيت.

[15] اتحاد لجان العمل الزراعي (2015)، دليل تعريف سلسلة القيمة المحلية لقطاع زيت الزيتون الفلسطيني.

10. أعدت وزارة الزراعة الفلسطينية إستراتيجية الزيتون عام 2014 للفترة (2014–2019) بهدف تحليل نقاط القوة والضعف في القطاع، ومدى التقدم المحرز على مدى السنوات الأخيرة في صياغة رؤية مستقبلية لهذا القطاع، وكيفية زيادة العائد الاقتصادي منه وتسخير مهارات المرأة فيه بطريقة أفضل. إضافة إلى تحديد المعوقات والتحديات ومحاولة التخلص أو التخفيف منها وتوفير خطة تنفيذية واضحة ومتفق عليها خلال الفترة 2014–2019.

واعتمدت منهجية الإستراتيجية على تحليل سلسلة القيمة، وعرضت المشاكل والمعوقات التي تواجه قطاع الزيتون، ولاحظت وجود ضعف في البيئة التمكينية للتجارة والخدمات التسويقية والتنسيق في سلسلة القيمة. ومن وجهة نظر المزارعين تكمن المشكلة الأساسية في انخفاض الربحية الناتجة عن تدني الإنتاجية عند معظم المزارعين مقارنة بما يمكن الوصول إليه، بسبب صغر الحيازات الزراعية وشيوع الملكية وغياب المالكين، وضعف القدرة التنافسية نتيجة ارتفاع التكاليف وتذبذب الإنتاج من موسم لآخر، وارتفاع نسبة الفاقد. وأشارت الإستراتيجية إلى المشاكل الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي كمنع حفر آبار مياه جوفية جديدة، وعمليات القطع، والحرق، ومصادرة المحصول وترهيب المزارعين التي يقوم بها المستعمرون الإسرائيليون. إضافة إلى المعوقات والرسوم الإضافية على الواردات والصادرات، سواء كانت مدخلات إنتاج كالمعدات والأجهزة، والأسمدة والأدوية، أو لانفتاح السوق واستيراد الزيت والزيتون من الخارج التي تقلل من ربحية المزارعين.

من ناحية نقاط القوة، تذكر الإستراتيجية أن زراعة الزيتون كانت وستظل دائماً حجر الأساس للزراعة الفلسطينية، وأن المزارعين لديهم مهارات الإنتاج الأساسية إضافة إلى وجود جمعيات وتنظيمات مزارعين ذات خبرات تراكمية، ووجود إمكانات كبيرة للتوسع الأفقي والعمودي (زيادة الإنتاجية).

تبين الإستراتيجية أن نقاط الضعف الرئيسية تتلخص في مشكلة صغر الحيازات الزراعية وشيوع ملكيتها وأن غياب المالكين يعتبر المشكلة الأبرز، وقلة خدمات الإرشاد والإقراض المقدمة للمزارعين، وضعف المهارات الإدارية لعمليات التصنيع والتسويق وضعف الدعم التسويقي للمزارعين، وضعف الخبرات المساندة الأخرى لعمليات التخزين والنقل والتوزيع والترويج. أما فيما يخص نقاط الضعف في البيئة المؤسساتية، فقد حددت الإستراتيجية

عدة جوانب منها العراقيل والقيود الناجمة عن الاحتلال وسياساته المعادية التي تزيد من تكاليف المعاملات التجارية الزراعية، وتهريب بعض الكيماويات الزراعية المغشوشة للمزارعين الفلسطينيين، وضعف العمل الجماعي والتعاوني وضعف التنسيق بين المؤسسات ذات العلاقة لضمان التأثير على هذا القطاع. ومحدودية التمويل لوزارة الزراعة وضعف فعالية وقدرات مجلس الزيتون الفلسطيني.

وفي مجال الفرص المتاحة لهذا القطاع، تحدثت الخطة عن فرص زيادة معدلات الإنتاجية بنسبة 30-40%. وفي مجال التصنيع والتسويق أشارت إلى ضرورة زيادة وعي المستهلكين بفوائد زيت الزيتون واستعمالاته، وزيادة الطلب العالمي عليه وتوفر فرص هامة للاستفادة من العديد من الاتفاقيات التجارية التي تمنح أفضلية لمنتجات الزيتون، وفرص الوصول لأسواق جديدة عبر الاستفادة من قنوات التجارة العادلة.

أما فيما يتعلق بالتهديدات التي تواجه القطاع، فقد تحدثت الإستراتيجية عن مخاطر التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية المزروعة بكروم الزيتون، وزيادة تكرار ظاهرة الجفاف المرافقة للتغير المناخي. وفي مجال التصنيع والتسويق، أشارت إلى تهديدات عمليات التهريب والغش التي تهدد ثقة المستهلكين بزيت الزيتون وتخفض الطلب عليه، وتقفل أبواب تصديره إلى الأسواق العالمية.

وبينت الإستراتيجية أن رؤية وزارة الزراعة هي إيجاد "قطاع زيتون حيوي ومجدٍ اقتصادياً ومنافس ومساهم فعّال في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة ومعزز لارتباط وسيادة الإنسان الفلسطيني على أرضه وموارده". كما عددت الوثيقة الأهداف الإستراتيجية والبرامج التي تسعى لبلوغها، وحددت المناطق والفئات المستهدفة.

11. بينت وثيقة الإستراتيجية الوطنية للتصدير[16] التي أشرف على إعدادها وزارة الاقتصاد الوطني ومركز التجارة الفلسطيني–بالترید أن السوق الإسرائيلية كانت الوجهة الأساسية للتصدير، والتي كانت بحاجة لاستيراد 6 آلاف طن لتغطية العجز بين إنتاجها واستهلاكها. لكن هذا الوضع تغير بعد الانتفاضة الثانية بسبب زيادة العوائق أمام وصول المنتجات الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلية. وتطرقت الوثيقة إلى المؤثرات في بيئة إنتاج

[16] مركز التجارة الفلسطيني – بالترید (2015)، الإستراتيجية الوطنية للتصدير (2014-2018)

وتسويق زيت الزيتون التي كان أبرزها:صعوبة الحصول على التمويل للناشطين في هذا القطاع، مما يضعف الاستثمارات الخاصة فيه، وضعف القطاع التعاوني الزراعي والتسويقي لتخفيض التكاليف وتحسين الجودة.

وبشأن الرؤية المستقبلية للقطاع تدعو الإستراتيجية للوصول إلى "قطاع زيت الزيتون الفلسطيني لمكانة بارزة ومستقرة في الاقتصاد الوطني، ولديه القدرة على تحقيق موقع مماثل في الاقتصاد العالمي، والحصول على اعتراف عالمي وكميات تصدير مقابلة لزيت الزيتون الوحيد عالمياً ذا الجودة العالمية ويتميز بكونه عضوي".

تدعو الإستراتيجية إلى ضرورة تمكين زيت الزيتون الفلسطيني من المنافسة في الأسواق العالمية، وهذا يستوجب إتباع خطوات فعالة لتقليص تكاليف إنتاجه على المدى المتوسط والبعيد، والاهتمام بإنتاج زيت زيتون عالي الجودة على المدى القصير، مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية فيما يخص إنتاج الزيت البكر. وكذلك الاهتمام بالحصول على اعتماد ومنح الشهادات المطلوبة.

وأشارت إلى الخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق هذه الأهداف والتي تشمل التدريب، ومشاركة المعلومات والجهود، وتقوية المؤسسات والدعم، وزيادة وصول الدعم لأصحاب العلاقة. أما المخرجات الآنية المتوقعة فشملت: تحسين أداء المزارعين والمنشآت في قطاع الزيتون. والخطوة الأولى لهذه الخطة هي الربط بين هذه النشاطات والممولين، الذين تم مشاورة العديد منهم في خطة التصدير الوطنية.

12. قام الباحث محمود هندي[17] بعمل تحليل لتكاليف إنتاج زيت الزيتون في محافظة المفرق، الذي يعتمد على الري من الآبار الارتوازية، بهدف تحديد حجم الإنتاج المعظم للربح والمساحة المحققة للكفاءة الاقتصادية. وبحكم ارتباط التكلفة بحجم الإنتاج استخدم الباحث العلاقة التكعيبية بين تكلفة إنتاج الزيت كمتغير مستقل، وكمية الإنتاج كمتغير تابع. حيث خلصت الدراسة إلى أن الفئة الخامسة (401–500) دونم في محافظة المفرق هي أفضل الفئات والحجم المحقق للكفاءة الاقتصادية هو (31,462) كغم زيت

[17] هندي، محمود (2008)، التحليل الاقتصادي لتكاليف إنتاج زيت الزيتون في محافظة المفرق في الأردن– زراعة مروية. الجامعة الأردنية: عمادة البحث العلمي، مجلد 35، العدد 1 و 2.

والمعظم للربح هو (35,406) كغم زيت، ومن حيث المساحة وصل الباحث إلى أن مساحة المزرعة المحققة للكفاءة الاقتصادية هي (458) دونم.

13. بينت دراسة صادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية[18] أن قطاع الزيتون في الوطن العربي ما زال قطاعا تقليديا، وتعتمد زراعته على السلالات المحلية غير المحسنة ولا تحظى بساتين الزيتون بالعناية الكافية من قبل المنتجين نظرا لغياب المعرفة الفنية، وارتفاع كلف إنتاج الزيتون العربي وخاصة في الدول التي يحتاج فيها الزيتون إلى الري أو الري التكميلي إضافة إلى ارتفاع كلفة القطف، والتنظيمات والتعاون بين المنتجين و غياب الإرشاد الفعّال، وضعف البرامج الوطنية في مجال مكافحة الآفات والحشرات. كما أشارت إلى غياب التخطيط السليم عند زراعة أشجار الزيتون، وتقادم عدد كبير من معاصر الزيتون العاملة حاليا وانخفاض كفاءتها، وغياب الصناعات التكميلية وعدم الاستفادة بشكل كامل من مخلفات الزيتون، وغياب التمويل لغايات التسويق، وضعف معرفة المنتجين بتقنيات ما بعد الحصاد والتسويق و ضعف الخبرات التسويقية وغياب التنظيمات التسويقية على المستويين القطري والقومي وارتفاع تكاليف التسويق خاصة النقل والعبوات. إضافة إلى غياب البرامج الترويجية وبرامج زيادة الوعي الاستهلاكي على المستويين القطري والقومي مما يؤدي إلى انخفاض جودة المنتجات المعدة للتصدير وانخفاض القدرات التنافسية للمنتجات العربية في الأسواق العالمية. كما أن ضعف توفير التمويل لغايات التصدير وبرامج ائتمان الصادرات وغياب الشركات الإنتاجية والتسويقية الكبيرة التي تمكن من الاستفادة من اقتصاديات الحجم. وأشارت الدراسة إلى غياب المعلومات والدراسات حول الأسواق التصديرية، وغياب التنسيق والتكامل العربي في مجال التجارة الخارجية وغياب المؤسسات الفاعلة في هذا المجال.

أوصت الدراسة بضرورة إجراء البحوث التطبيقية على المستوى القومي لتقدير الاحتياجات الفعلية للزيتون في مختلف البيئات. وتوفير الأشتال المناسبة والملائمة لمختلف البيئات، والتوسع في مشاريع الحصاد المائي في الدول التي تتعرض لموجات

[18] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2003) تطوير إنتاج وتصنيع وتسويق الزيتون وزيت الزيتون في الوطن العربي، الخرطوم.

جفاف متكررة. وإصدار التشريعات المناسبة للحد من التوسع في زراعة الزيتون في البيئات غير المناسبة والحد من التوسع العشوائي. وزيادة مخصصات البحث العلمي الموجه إلى قطاع الزيتون خصوصا في مجال إدارة المزارع ونقل وتطويع التكنولوجيا، وتصميم وتنفيذ حملات إرشادية وطنية وقومية في مجالات التربية والتقليم والتطعيم والتسميد والري، وتشجيع إدخال الأساليب الحديثة في القطاف، وتوفير القروض الميسرة وتشجيع أصحاب المعاصر القديمة على تحديث معاصرهم من خلال الحوافز المناسبة، وتشجيع الاستثمارات في مجال العبوات الخاصة بالزيتون والزيت. وتشجيع الاستثمار في مجال البنى التحتية اللازمة كمحطات الفرز والتدريج والتعبئة. إضافة إلى تشجيع الاستثمار في مجال الصناعات التكميلية خاصة في مجال الاستفادة من مخلفات الزيتون وتقديم الحافز المناسبة لجذب الاستثمارات. وتصميم وتنفيذ الحملات الإرشادية في مجال التسويق لزيادة وعي مختلف الفعاليات ذات العلاقة بتقنيات ما بعد الحصاد وأثرها على جودة الإنتاج وزيادة خبرتهم التسويقية. وعدم السماح بتصدير المنتجات منخفضة الجودة حفاظا على سمعة المنتجات العربية. وإيجاد برامج التمويل لغايات التصدير وبرامج ائتمان الصادرات. وتوفير المعلومات والدراسات حول الأسواق التصديرية ونشرها على كافة المتعاملين في التصدير. وزيادة التنسيق بين الدول العربية وزيادة التبادل التجاري وتشجيع قيام الشركات العربية المتخصصة. وإصدار التشريعات المناسبة ذات العلاقة بإنتاج وتصنيع وتسويق الزيتون في الدول المنتجة.

الفصل الثالث

أعداد وأصناف أشجار الزيتون وتوزيعها الجغرافي وإنتاجيتها

3-1 مقدمة

لابد من الإشارة في البداية إلى وجود تضارب في الإحصائيات والبيانات المنشورة من قبل مصادر المعلومات حول أعداد أشجار الزيتون ومساحات الأراضي الزراعية التي تغطيها في الضفة الغربية. بل يلاحظ أحيانا وجود تضارب في الأرقام الصادرة عن نفس الجهة. فعلى سبيل المثال، تضمنت دراسة وزارة الزراعة الفلسطينية عن واقع قطاع الزيتون المنفذة بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أرقاماً تختلف عن البيانات التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ضمن بيانات التعداد الزراعي الأخير لعام 2010، ومنشوراته الأخرى للإحصاءات الزراعية السنوية، حيث تقوم وزارة الزراعة الفلسطينية بنشر إحصائيات تقترب أحياناً وتبتعد أحياناً أخرى عن نتائج المسوح الزراعية.

فعلى سبيل المثال لا الحصر تبين الإحصاءات الزراعية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[19] في نيسان 2011 أن عدد الحيازات المزروعة بالزيتون بلغت 68,041 حيازة في الضفة الغربية، وأن الغالبية العظمى منها بعلية (65,372 حيازة)، والباقي (2,427 حيازة) تعتمد على الري، وحيازة واحدة تستخدم نظام الزراعة المحمي، ونحو 242 حيازة غير مصنفة. ويجري استخدام ثلاث طرق في أعمال الري، 2129 حيازة ما زالت تروى بالري السطحي، و292 حيازة تروى بالتنقيط، و20 حيازة تروى بواسطة الرشاشات.

[19] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011)، التعداد الزراعي-2010، النتائج النهائية- الأراضي الفلسطينية.

جدول 1: توزيع أشجار الزيتون حسب المنطقة، والمساحة المزروعة بالدونم، وأعدادها في فلسطين لعام 2011/2010

المنطقة	المساحة (دونم)	العدد (شجرة)	*النسبة المئوية
فلسطين	498,415	7,797,651	%100
الضفة الغربية	481,568	7,436,211	%95
شمال الضفة الغربية	341,578	5,134,087	%66
وسط الضفة الغربية	73,829	1,102,299	%14
جنوب الضفة الغربية	66,161	1,199,825	%15
قطاع غزة	16,847	361,440	%5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011)،التعداد الزراعي–2010، النتائج النهائية– الأراضي الفلسطينية.

* النسبة المئوية لتوزيع أشجار الزيتون في المناطق المختلف تم الحصول عليها بقسمة عدد الأشجار في المنطقة على العدد الكلي في فلسطين.

3–2 التوزيع الجغرافي لأشجار الزيتون

يبين الجدول رقم (1) توزيع أشجار الزيتون في دولة فلسطين المحتلة، حيث بلغت مساحة حيازات الزيتون الإجمالية فيها ما يقارب نصف مليون دونم، معظمها في الضفة الغربية. وتركزت في شمال الضفة الغربية. وبينت نتائج التعداد أن عدد أشجار الزيتون في فلسطين بلغ 7,797,651 شجرة. وكما ذكرنا سابقاً، تختلف تلك الأرقام مع ما تتداوله بعض المؤسسات الرسمية والأهلية. إذ تشير بيانات وزارة الزراعة إلى أن عدد أشجار الزيتون يقرب من 11 مليون شجرة لنفس الفترة، 95% منها في الضفة الغربية، و5% في قطاع غزة. ويتركز العدد الأكبر من أشجار الزيتون في محافظات شمال الضفة الغربية بواقع 66%، تليها محافظات جنوب الضفة الغربية بواقع 15%، بينما بلغت نسبة أشجار الزيتون المزروع في محافظات وسط الضفة الغربية 14% من عدد أشجار الزيتون المثمرة وغير المثمرة في فلسطين. أما في قطاع غزة فقد بلغت المساحة المزروعة بالزيتون 16,847 دونما تحتوي على 361,440 شجرة زيتون بمعدل كثافة يبلغ 22 شجرة للدونم، وتشكل 5% من العدد الإجمالي.

يعزى هذا التوزيع إلى العديد من الأسباب أهمها الظروف البيئية، وطبيعة الأراضي وخصوبتها، وتوفر المياه وتكلفة الفرصة البديلة للمزارعين، وإنتاجية المحصول. فمحافظات شمال الضفة الغربية تتمتع بنسبة أعلى لمعدل تساقط الأمطار الذي يفوق احتياجات شجرة الزيتون المقدرة بـ400 ملم سنوياً. كما لوحظ خلال العقود الأخيرة وجود تحسن في اهتمام المزارعين بهذا النوع من الزراعة وخاصة في محافظتي جنين وطوباس، ومنطقة غرب طولكرم، التي تمتلك وفرة نسبية من الأراضي السهلية على امتداد السهل الساحلي لفلسطين، سمح للمزارعين باعتماد زراعة مكثفة في وحدة المساحة، التي زادت عن 38 شجرة زيتون في الدونم الواحد.[20] كما سمحت طبيعة الأرض باستخدام المكننة في بعض النشاطات الزراعية خاصة في الحراثة، ونقل المحصول، والري التكميلي، ومكافحة الآفات.

ينطبق هذا الوضع إلى حد ما على محافظات جنوب الضفة الغربية، التي تتركز زراعة الزيتون فيها على السفوح الغربية للمحافظة على طول الخط الأخضر التي تتمتع ببيئة مناسبة لزراعة الزيتون، كما أنها زراعة فتية في جنوب الضفة الغربية أيضاً. أما في قطاع غزة الذي كان يتميز بأراضيه السهلية الخصبة المناسبة للزراعة المروية، أدى شح المياه فيه إلى استبدال أشجار الحمضيات بأشجار الزيتون باعتماد التكثيف والري، وأصبح قطاع الزيتون من قطاعاته الزراعية الهامة.

وفي محافظات وسط الضفة الغربية التي تقل فيها السهول وتعتبر مناطق جبلية وعرة يصعب استخدام المكننة فيها، فقد ظلت زراعة الزيتون والعناية بها تقليدية قديمة بسبب طبوغرافيتها الوعرة، وصعوبة استخدام التقنيات الحديثة في العناية بالبساتين والحراثة والري ومكافحة الآفات والنقل، وتقل كثافة زراعة الزيتون فيها لتصل إلى 10 أشجار في الدونم الواحد.

يلاحظ من الجدول (2) أن نمط زراعة الزيتون المروي في فلسطين ما زال متواضعاً، وأن معظم القطاع يعتمد على نمط الزراعة البعلية التي تعتمد على كمية وأوقات هبوط الأمطار التي لا يمكن التنبؤ بها. إذ تبين نتائج التعداد الزراعي لعام 2010 أن عدد أشجار الزيتون المثمر قد بلغ 6,743,149 شجرة زيتون في الضفة الغربية، 99% منها (6,669,301

[20] مقابلة مع أحد المزارعين في منطقة جنين.

شجرة) مزروعة على النظام البعلي في مساحة تساوي 99% من إجمالي مساحة حيازات الزيتون (415,706 دونم)، بينما 0.84% من مجموع الأشجار (56,880 شجرة) يجري ريها وتمتد على مساحة تساوي0.007% (3,124 دونم) من الإجمالي، و0.003% من الأشجار (16,968 شجرة) مزروعة على 0.002% (960 دونم) من غير المعروف نمط الري فيها.

جدول 2: توزيع أشجار الزيتون المثمرة حسب نمط الري والمساحة في الضفة الغربية والكثافة (شجرة/دونم)،2011

نوع المحصول	نوع الري							
	بعلي		مروي		غير مبين		المجموع	
	العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة
عدد الأشجار والمساحة	6,669,301	415,706	56,880	3,124	16,968	960	6,743,149	419,791
بالنسب المئوية	%99	%99	%0.84	%0.007	%0.003	%0.002		
*الكثافة :شجرة/دونم	16		18.2		17.7		16	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011). التعداد الزراعي–2010، النتائج النهائية– الأراضي الفلسطينية.

جدول 3: أعداد أشجار الزيتون المثمرة والمساحات التي تحتلها بالدونم وكثافتها لعام 2010

البيان	مثمر			
	تقليدي (غير مكثف)		مكثف	
	العدد	المساحة بالدونم	العدد	المساحة بالدونم
الزيتون	6132000	382744	611355	371
*الكثافة	16		17.8	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011)، التعداد الزراعي–2010، النتائج النهائية– الأراضي الفلسطينية، ص175.

* حساب الباحث من المعطيات السابقة في الجدول بقسمة عدد الأشجار على المساحة.

يبين نفس الجدول (3) أن معدل كثافة أشجار الزيتون المثمر في الضفة الغربية الذي يتبع النظام البعلي قد بلغ 16 شجرة للدونم الواحد، بينما كان معدل كثافة أشجار الزيتون الذي يتبع

النظام المروي 18.2 شجرة للدونم الواحد. وهذا يؤكد بأن زراعة الزيتون في فلسطين، بما في ذلك المروي منه ما زالت تتبع نمط الإنتاج التقليدي. فزراعة الزيتون المروي في البلدان الزراعية كسوريا وتونس وإسبانيا وإيطاليا على سبيل المثال تصل إلى أكثر من 160 شجرة للدونم. يعود ذلك إلى فقر المعرفة بإدارة مزارع الزيتون في فلسطين وخاصة المروي منها.

جدول 4: أعداد أشجار الزيتون غير المثمرة والمساحات التي تحتلها بالدونم حسب النمطين المكثف والتقليدي ومعدل الكثافة فيها في فلسطين لعام 2010

البيان	مكثف		التقليدي (غير المكثف)		المجموع	
	العدد	مساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة
الزيتون	345,055	19,751	28,870	1,771	373,925	21,522
	%92,3	%91.8	%7.7	%8.2	%100	%100
*الكثافة	17.5		16.3		17.4	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011)، التعداد الزراعي- 2010، النتائج النهائية- الأراضي الفلسطينية، ص175.

يبين الجدول (4) أن عدد أشجار الزيتون غير المثمرة التي تم غرسها خلال العقد والنصف الأخير قد بلغ 640,225 شجرة، ويبين أنها زرعت في مساحة 38,819 دونماً. وتجدر الملاحظة هنا أن عدد الأشجار في هذا الجدول أقل بكثير من أعداد الأشجار التي أعلنت في حملات تشجير الزيتون المليونية التي نظمتها وزارة الزراعة الفلسطينية خلال السنوات القليلة الماضية، إضافة إلى الأشتال التي يزرعها المواطنون خارج إطار تلك الحملات. على الرغم من ضرورة التدقيق في نتائج تلك الحملات ومراجعة استمارات المسح، فإن ما تجب ملاحظته هو التوجه الواضح نحو الزراعة المكثفة التي حازت على 92.3% من الأشجار، و91.8% من مساحة الأراضي المزروعة. ومن اللافت أن كثافة التشجير الجديد ما زالت تجري بالطرق التقليدية، فقد بلغ معدل كثافة التشجير في "الزراعة المكثفة" (17.5 شجرة للدونم) وهو لا يختلف كثيرا عن معدل الزراعة التقليدية (16.3 شجرة للدونم)، الأمر الذي يستوجب الفحص لمعرفة الأسباب وراء ذلك، وسبب تسمية هذه الزراعة زراعة مكثفة.

جدول 5: توزيع أعداد أشجار الزيتون وأشجار البستنة الأخرى، المثمرة وغير المثمرة، حسب المنطقة لعام 2010 (بالنسب المئوية)

المنطقة الجغرافية	مثمر		غير مثمر		مجموع	مجموع
	زيتون	أخرى	زيتون	أخرى	زيتون	أخرى
فلسطين	58.6	26.4	8.2	6.8	66.8	33.2
الضفة الغربية	63.4	24.5	7.2	4.9	70.6	29.4
شمال الضفة الغربية	77.7	9.8	9.5	3.0	87.2	12.8
وسط الضفة الغربية	67.4	22.1	4.3	6.2	71.7	28.3
جنوب الضفة الغربية	34.4	53.4	4.1	8.1	38.5	61.5
قطاع غزة	22.9	40.2	16.3	20.6	39.2	60.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011)،التعداد الزراعي– 2010، النتائج النهائية– الأراضي الفلسطينية.

نستنتج من الجدول (5) أعلاه أن شمال الضفة الغربية يتمتع بأعلى نسبة لتركيز أشجار الزيتون إذ بلغت 87.2% من أشجار البستنة فيها، بينما احتلت شجرة الزيتون في محافظات وسط الضفة الغربية ما معدله 71.7% من أشجار البستنة، تلاها محافظات قطاع غزة وجنوب الضفة الغربية بنسبة 39.2% و38.5% على التوالي. إذ شكلت شجرة الزيتون ما نسبته 70.6% من أشجار البستنة في الضفة الغربية و66.8% في فلسطين. نستنتج من الجدول السابق بان الأهمية النسبية لزراعة الزيتون وإنتاج الزيت كبيرة جداً في المحافظات الشمالية للضفة الغربية، تليها محافظات وسط الضفة الغربية وقطاع غزة، وآخرها محافظات جنوب الضفة الغربية. وهذا ما يستوجب أخذه بالاعتبار في السياسات الوطنية.

يبين الجدول (6) أن أشجار الزيتون في فلسطين تحتل ما نسبته 84.6% من المساحة المزروعة بأشجار البستنة، حيث تشكل في شمال الضفة الغربية 93.8% من إجمالي المساحة المزروعة بأشجار البستنة، بينما تشكل في قطاع غزة 54.2% من مساحات أشجار البستنة. ويلاحظ أن هذه النسبة تتناقص كلما اتجهنا من شمال الضفة الغربية إلى جنوبها، وذلك لعدة أسباب منها ارتفاع كثافة الاستيطان الإسرائيلي في محافظتي القدس والخليل بالمقارنة مع محافظة جنين، فقد قامت سلطات الاحتلال بإغلاق مساحات واسعة جداً من

أراضي المواطنين فيها، ومنعت المواطنين من زراعتها. علاوة على أعمال التجريف لمساحات واسعة من حقول الزيتون لشق الطرق الالتفافية وبناء الجدار العازل الذي اقتطع أكثر من 10% من أراضي الضفة الغربية، وقيد استغلال الأراضي شرق الجدار التي يقع معظمها في منطقتي وسط وجنوب الضفة الغربية، والاعتداءات المتواصلة للمستعمرين على حقول الزيتون في الأراضي القريبة من المستعمرات.

جدول 6: توزيع المساحة المزروعة بأشجار الزيتون وأشجار البستنة الأخرى المثمرة وغير المثمرة حسب المنطقة لسنة 2010 (نسب مئوية)

المنطقة الجغرافية	مثمر (%)		غير مثمر (%)		مجموع (%)	مجموع (%)
	زيتون	أخرى	زيتون	أخرى	زيتون	أخرى
فلسطين	75.5	12.2	9.1	3.2	84.6	15.4
الضفة الغربية	78.6	10.8	8.3	2.3	86.9	13.2
شمال الضفة الغربية	84.0	5.0	9.8	1.2	93.8	6.2
وسط الضفة الغربية	80.7	11.7	4.1	3.5	84.8	15.2
جنوب الضفة الغربية	57.6	30.9	6.5	5.0	64.1	35.9
قطاع غزة	35.7	29.8	18.5	16.0	54.2	45.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011)، التعداد الزراعي- 2010، النتائج النهائية - الأراضي الفلسطينية

3-3 تطور إنتاج قطاع الزيتون للفترة 1995-2015

قمنا باحتساب مؤشرات إنتاج الزيتون وزيت الزيتون لفترات من 4 سنوات لتحييد التأثيرات الموسمية كما في الجدول (7 أ) بهدف الوقوف على الاتجاه العام في تطور إنتاج قطاع الزيتون. فكما يظهر في الجدول المذكور حدوث قفزة في إنتاج ثمار الزيتون وزيت الزيتون ونسبة السيل بعد العام 1999، واستدامة تعزيز تلك القفزة خلال الفترات اللاحقة باستثناء الفترة 2008-2011، التي تراجع فيها الإنتاج بشكل طفيف، ولكن مؤشرات القطاع عاودت الارتفاع من جديد مع ارتفاع ملموس في الإنتاج بعد العام 2012. وبحكم الثبات النسبي للعوامل

البيئية يكمن تفسير سلوك المتغيرات المذكورة بالبحث في التغيرات على العوامل الأخرى المؤثرة على القطاع، كتطوير أنماط وتقنيات الإنتاج، ودرجة اهتمام وعناية المزارعين بحيازات الزيتون. ولكن الدراسة بينت أن تقنيات الإنتاج وأنماطه لم تشهد تغييرات لافته، أما درجة اهتمام المزارعين فهو يحتاج إلى بحث جديد. ولكن وبشكل عام، وبحكم أن العائد المالي لقطاع الزيتون منخفض، وخصوصاً في المزارع الصغيرة، يمكن القول أن اهتمام المزارعين بقطاع الزيتون ينخفض مع ارتفاع تكلفة الفرص البديلة المتاحة لهم، أي فرص العمل في السوق المحلية والإسرائيلية التي توفر عائداً أكبر. كما يلاحظ حدوث عودة للعمل في حقول الزيتون في حالة ازدياد حدة البطالة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي كما حدث في الفترة 2000-2007، والفترة 2012-2015.

جدول (7 أ): تطور كمية الزيتون المورد للمعاصر والناتج من زيت الزيتون للفترة 1996-2015

الفترة	ثمار الزيتون (بالطن)		زيت الزيتون (بالطن)		نسبة السيل (%)
	الإنتاج الكلي	المعدل السنوي	الإنتاج الكلي	المعدل السنوي	
1996-1999	154,316	38,579	36,739	7,348	19%
2000-2003	317,440	79,360	71,412	17,853	22%
2004-2007	318,167	79,542	71,768	17,942	23%
2008-2011	291,976	72,994	66,863	16,716	23%
2012- 2015	374,113	93,528	86,436	21,609	23%

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح السنوي لمعاصر الزيت في الأراضي الفلسطينية المحتلة- عدة أعداد.

تستخدم ثمار الزيتون في فلسطين إما للكبيس أو لإنتاج زيت الزيتون، وتختلف نسبة ما يوجه لكل منهما من منطقة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى، وحسب كمية الإنتاج في تلك السنة. وتوضح الإحصاءات التي نشرتها وزارة الزراعة الفلسطينية عام 2015 إلى أن 10% من الإنتاج السنوي من ثمار الزيتون يستخدم لأغراض الكبيس، بينما يستخدم 90% من الثمار لاستخراج زيت الزيتون.[21]

[21] وزارة الزراعة الفلسطينية (2015). حقائق وأرقام حول قطاع الزيتون في فلسطين (2014-2015).

ويظهر الجدول (7 ب) كمية الزيتون (بالطن) التي تم عصرها في الأراضي الفلسطينية المحتلة للفترة 1995–2015 والمستقاة من بيانات مسح معاصر الزيتون السنوية التي ينفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كل عام. ويلاحظ أن متوسط إنتاج ثمار الزيتون سنوياً قد بلغ خلال تلك الفترة 71,1 ألف طن، وبلغ متوسط إنتاج الزيت 16.5 ألف طن، وبلغ متوسط نسبة السيل 23%. ويلاحظ وجود تقلبات حادة في إنتاج الزيتون من سنة لأخرى، أو ما يعرف بظاهرة "المعاومة"، التي تفاوتت حدتها ما بين 15 ألف طن زيتون و3.4 طن زيت عام 1999 الذي شهد أقل كمية زيتون تم عصرها و159 ألف طن زيتون و34 طن زيت عام 2006 الذي شهد رقما قياسياً في إنتاج القطاع. بلغ معدل الإنتاج السنوي للفترة المدروسة (1995–2015) 71.7 ألف طن زيتون، ومعدل الإنتاج السنوي لزيت الزيتون 16.5 ألف طن، والمعدل السنوي لنسبة السيل (كمية الزيت مقسومة على كمية الزيتون) 23.6%. وبلغ الانحراف المعياري لكمية الإنتاج الموردة للمعاصر 41.2 ألف طن، ولكمية الزيت المنتجة 8.8 ألف طن، ولنسبة السيل 2%.

جدول (7 ب): كمية الزيتون المدروس والزيت المستخرج في فلسطين 1995–2015

البيان	كمية الزيتون المدروس (طن)	التغير في كمية الزيتون المدروس (%)	كمية الزيت المستخرج (طن)	التغير في كمية الزيت المستخرج (%)	نسبة السيل (%)	التغير في نسبة السيل(%)
1995	50,050.0	na	13,154.0	na	26.3%	na
1996	50,884.0	1.7	12,344.0	-6.2	24.3%	-7.7
1997	24,127.0	-52.6	5,961.0	-51.7	24.7%	1.8
1998	64,213.0	166.1	14,998.0	151.6	23.4%	-5.5
1999	15,092.0	-76.5	3,436.0	-77.1	22.8%	-2.5
2000	126,149.0	735.9	27,062.0	687.6	21.5%	-5.8
2001	22,154.0	-82.4	5,443.0	-79.9	24.6%	14.5
2002	124,564.0	462.3	27,744.0	409.7	22.3%	-9.3
2003	44,573.0	-64.2	11,163.0	-59.8	25.0%	12.4
2004	95,765.0	114.8	22,106.0	98.0	23.1%	-7.8
2005	27,310.0	-71.5	6,790.0	-69.3	24.9%	7.7
2006	159,059.0	482.4	34,002.0	400.8	21.4%	-14.0
2007	36,032.7	-77.3	8,869.7	-73.9	24.6%	15.2
2008	76,387.8	112.0	17,583.9	98.2	23.0%	-6.5

البيان	كمية الزيتون المدروس (طن)	التغير في كمية الزيتون المدروس (%)	كمية الزيت المستخرج (طن)	التغير في كمية الزيت المستخرج (%)	نسبة السيل (%)	التغير في نسبة السيل(%)
2009	19,860.4	-74.0	4,771.3	-72.9	24.0%	4.4
2010	102,161.9	414.4	23,754.0	397.9	23.3%	-3.2
2011	93,565.7	-8.4	20,754.0	-12.6	22.2%	-4.6
2012	104,762.6	12.0	22,951.1	10.6	21.9%	-1.2
2013	65,829.4	-37.2	17,641.9	-23.1	26.8%	22.3
2014	108,379.1	64.6	24,758.5	40.3	22.8%	-14.8
2015	95,142.0	-12.2	21,084.0	-14.8	22.2%	-3.0
الوسط (Mean)	71,717.2		16,493.9		23.6%	
الانحراف المعياري Std	41,211.0		8,755.1		2%	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح معاصر الزيتون السنوي للأعوام 1995–2015.

تبين الإحصاءات أن إنتاج قطاع الزيتون شهد تحسناً واضحاً بعد العام 2000، حيث ارتفع معدل الإنتاج السنوي لمحصول الزيتون من 41 ألف طن، وإنتاج زيت الزيتون من 10 آلاف طن خلال الفترة 1995–1999 إلى 57.5 طن زيتون. وترجع ظاهرة المعاومة (انظر الجدول 7 ب والشكل 1) إلى وجود 80٪ من الأراضي المزروعة بالزيتون في المناطق الجبلية ذات التربة الرقيقة التي تعتمد على مياه الأمطار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكون 97.3٪ من المساحة المزروعة بأشجار الزيتون هي زراعة بعلية. ويشكل هذا الواقع واحدا من أبرز التحديات التي تواجه القطاع بسبب عدم إمكانية التنبؤ بكمية وأوقات هبوط الأمطار مما يؤدي إلى عدم القدرة على التنبؤ بكمية الإنتاج، والذي يحول دون الالتزام باتفاقيات مع مشتري الزيت في السوق المحلي ومستورديه في الأسواق الخارجية.

3-3 أنواع زيت الزيتون ومواصفاتها الكيماوية والحسية والعوامل المؤثرة على الجودة والأسعار

تبدأ العوامل المؤثرة على جودة الزيت من اختيار الصنف المناسب ونظام القطف المتبع، بالإضافة لنظام نقل وتخزين الزيتون ونظام العصر وكيفية تخزين الزيت. أما العامل الأهم

فهو اختيار المناطق ذات المناخ المناسب لزراعة الزيتون ونوع التربة المناسبة للزراعة، حيث يجب أن تتميز المنطقة بشتاء بارد لكي تزهر وتثمر الأشجار، وإلى صيف حار نسبيا لزيادة نسبة الزيت في الثمار. كما يجب اختيار الأرض المناسبة للزراعة حيث تجتمع التربة الدافئة العميقة جيدة التهوية والضوء الكافي اللازم لإنضاج الثمار في آن واحد.

ويلعب توفر العوامل المؤثرة على جودة زيت الزيتون دوراً هاماً في الحصول على أنواع زيت عالي الجودة، وهي تسبب تدرج واختلاف تصنيفات زيت الزيتون من منتج إلى آخر ومن مزرعة إلى أخرى. كما أن لهذه العوامل أهمية كبيرة جداً في عمليات التسعير لمنتج زيت الزيتون وبالتالي فرص التسويق والربحية للمنتج.

يشكل الاستهلاك المحلي لزيت الزيتون في فلسطين ما يقارب 15 ألف طن سنوياً، أي نحو 75% تقريباً من معدل إنتاج فلسطين. لذلك، لا بد من الاهتمام بالأسواق الخارجية التي تتطلب توفر مواصفات جودة عالية في زيت الزيتون. ومن أهم تلك المواصفات وأبسطها الحموضة والبروكسيد، التي يتم فحصها مخبرياً من خلال مختبرات معتمدة من مجلس الزيتون الدولي.بالإضافة إلى الفحص الحسّي، الذي يتطلب وجود فريق وطني لتذوق الزيت[22] معتمد لدى مجلس الزيتون الدولي أيضاً.

3-3-1 أصناف الزيتون في الأراضي الفلسطينية المحتلة

تتشابه أصناف الزيتون المزروعة في فلسطين بشكل كبير مما يجعل من الصعب التمييز بينها،كما يصعب على الباحث أن يحدد البقعة الصغيرة التي تأصل فيها. فالصنف نبالي مثلاً، توجد منه أشجار يزيد عمرها عن ألف عام في مواقع عديدة من فلسطين. ففي قرى نابلس والقدس، أشجار نبالي يقدر عمر الواحدة منها بعدة قرون. وفيما يلي قائمة بأهم الأصناف المزروعة في فلسطين مع أهم مميزاتها:

[22] تم إنشاء فريق وطني لتذوق زيت الزيتون تحت مظلة مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، ولكن لغاية الآن لا يستطيع إصدار شهادة مواصفات حسية معتمدة من المجلس الدولي للزيتون.

أ. النبالي البلدي، وهو الصنف الأكثر أهمية وانتشاراً وشهرة. ويفضله مزارعو الزيتون لارتفاع نسبة سيل الزيت إلى نسب عالية جداً. فهو يغل في المناطق المرتفعة التي تزيد أمطارها عن 400 ملم سنوياً، 34% من وزنه زيتاً. ولعلها من أعلى النسب المسجلة في العالم والتي تتراوح بين 7%-35%.

ب. النبالي المحسن (الرصيعي) وهو يأتي في المرتبة الثانية ضمن الأصناف المزروعة في فلسطين. يزرع في المناطق المروية ومناطق الري التكميلي، وفق نظام الزراعة الكثيفة وهو من أعلى الأصناف إنتاجية. وتقارب إنتاجيته النبالي البلدي، كما يستخدم صنف k18 لاستخدامات التخليل، يليها أصناف قليلة الإنتاج وهي مزروعة بكميات قليلة جداً مثل الصوري، والقنبيسي، ونصوحي جبع (1)، ونصوحي جبع (2)، والشامي، أسكال، مليسي، وبري، واربكوين، ومرحابيا.

يصنف زيت الزيتون تبعا لجودته إلى الأصناف التالية:

1. زيت زيتون بكر فاخر عضوي
2. زيت زيتون بكر فاخر غير عضوي
3. زيت زيتون بكر عادي، ويندرج معظم إنتاج فلسطين تحت هذا النوع.
4. زيت زيتون بكر للمصابيح (LAMPS OIL) وهو غير صالح للاستهلاك البشري ويستخدم في الصناعات كالصابون ومواد التجميل والكريمات وغيرها.
5. زيت زيتون مكرر وهو زيت زيتون يتم الحصول عليه من زيت الزيتون البكر بطرق التكرير، وبدون التأثير على تركيب الجليسيرايد في الزيت.
6. زيت جفت الزيتون، وهو الزيت الذي يتم الحصول عليه بمعاملة الجفت بمادة كيماوية أو بطرق فيزيائية أخرى، لاستخراج الزيت منه، وهو يستخدم في مستحضرات التجميل والعمليات الصناعية.

3-3-2 أسعار زيت الزيتون

يعتمد سعر الزيت تبعاً لجودته وتصنيفه كما هو مبين أعلاه، وعلى حالة العرض والطلب عليه في السوق أيضاً. وفيما يلي عرض لآخر الأسعار المحلية والدولية المتوفرة لزيت الزيتون:

بلغ معدل سعر كغم من الزيت في فلسطين لهذا العام 2016 (22) شيكل، بينما بلغ سعر زيت الزيتون البكر الفاخر في الأسواق الدولية حسب سعر مجلس الزيت الدولي لشهر كانون أول 2015 (15.5) شيكل للكيلو غرام الواحد، وبلغت أسعار التصدير الدولية التي تم شراء زيت الزيتون على أساسها لنفس العام من المزارع الفلسطيني (25) شيكل للكيلو غرام من زيت زيتون عضوي فاخر، و(17) شيكل لزيت الزيتون الفاخر غير العضوي حسب شركة الريف للتسويق الزراعي. بينما بلغ سعر زيت الزيتون الفاخر العضوي حسب أسعار"مؤسسة التجارة العادلة" لهذا العام (29.5) شيكل للكيلوغرام، و(26.7) شيكل للكيلوغرام من زيت الزيتون الفاخر غير العضوي.

يتبين مما سبق أن التركيز على إنتاج زيت زيتون بجودة عالية كزيت الزيتون الفاخر وغير العضوي، وزيت الزيتون العضوي الفاخر يعطي مردوداً أعلى للمنتجين، ويرفع من ربحيتهم، خصوصاً في حال تصديره للأسواق الخارجية. ويستوجب إنتاج هذين النوعين التزام المزارعين بتطبيق الممارسات الزراعية الفضلى في الزراعة والإنتاج، والقطاف، ونقل المحصول، وخزين الثمار، والعصر، وتخزين الزيت، كمتطلب إلزامي لتأهلهم للحصول على شهادة الإنتاج العضوي، التي تمنح من شركة "كواب الفلسطينية للإنتاج العضوي" المعتمدة دولياً. ولكن تحقيق ذلك على نطاق واسع يستوجب تبني سياسات وطنية لتوجيه وتحفيز المنتجين، وتقديم الإرشاد والمساعدة الفنية اللازمة لهم، والرقابة أيضاً.

3-3-3 العوامل التي تؤثر على نسبة الحموضة في زيت الزيتون التي تحدد تصنيفه وسعره

تنتج الحموضة من تفكك ثلاثي الجليسيرايد إلى أحماض دهنية حرة في الزيت بفعل "أنزيم اللايبيز"، الذي يزداد نشاطاً بارتفاع الحرارة والرطوبة والضوء. ويمكن أن يتم ذلك بطريقتين:

الأولى، عندما يكون الزيتون على الشجرة ويجرح أو يخدش من قبل ذبابة الزيتون، حيث يختلط الزيت مع الأنزيم ويعرضه للتفكك. والثانية، قد ينتج عن الإجراءات المختلفة من عملية القطف إلى التخزين، حيث قد تجرح الثمار عند القطف ويتعرض الزيت للأنزيم، ويمكن أن يتم ذلك أثناء التصنيع أو التخزين، حيث يكون الأنزيم موجوداً في الزيت. ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الحموضة في زيت الزيتون ما يلي:

1. إصابة الثمرة بذبابة الزيتون.
2. وباء عين الطاووس المنتشر في الضفة الغربية.
3. الأمراض الفطرية في ثمار الزيتون.
4. التأخير بين العصر والقطف وخاصة إذا كان هناك ثمار مجروحة عند القطف مما يسرع في عملية
5. دخول الماء أو الرطوبة للزيت بعد عصره.
6. زيادة درجة الحرارة، والتعرض للهواء أثناء التخزين.
7. التعرض للضوء لفترة طويلة.
8. نوع شجرة الزيتون.
9. الطرق الخاطئة في قطف الزيتون، وخصوصا استخدام العصي.
10. موعد القطف قبل الموعد أو بعده.
11. استخدام أكياس النايلون في تعبئة ثمار الزيتون وطرق ومدة تخزينها في المنازل وفي المعاصر قبل عصرها.
12. طريقة وآلية عصر الزيتون كاستخدام المعاصر القديمة أو الحديثة التي لا تجري صيانتها بشكل دوري.
13. طرق وظروف تخزين الزيت الخاطئة، كاستخدام العبوات البلاستيكية.
14. تعرض ثمار وزيت الزيتون لظروف مناخية غير مناسبة، وخصوصا ارتفاع درجة الحرارة
15. عمر الشجرة

لتحقيق إنتاج بجودة عالية من الزيتون وزيت الزيتون لا بد أن يكون للسلطة الوطنية ممثلة بوزارة الزراعة دورٌ فعال في قيادة وتوجيه قطاع الزيتون وخاصة فيما يتعلق بالمكافحة

الجماعية للآفات المسببة للأمراض، مثل حفار الساق وذبابة الثمار وعين الطاووس. وإلزام المعاصر بعمل صيانة دورية للمكائن والمرافق في المعصرة، وتطوير مهارة العاملين فيها، والامتثال بالممارسات المثلى لتخزين الثمار وعصر الزيتون واستخراج وحفظ الزيت. كما لا بد من تطوير فعالية الدور الرقابي لمؤسسات السلطة الوطنية على الجودة ومحاربة التهريب والغش وتسرب ثمار الزيتون المستورد من الخارج عبر دولة الاحتلال.[23] هذا بالإضافة إلى إلزام المزارعين بموعد القطف. ولا بد من زيادة وصول الإرشاد الزراعي إلى كافة المزارعين، خصوصا الصغار منهم لنشر طرق التعامل مع أشجار الزيتون في كافة مراحل سلسلة القيمة، وتبيان المخاطر الناجمة عن إهمال تطبيق تلك الطرق.

[23] مقابلة مع السيد فياض فياض، محاضر في جامعة بيت لحم في موضوع الفكر التعاوني في فلسطين ومدير عام مجلس الزيت والزيتون الفلسطيني.

الفصل الرابع
سلسلة القيمة في إنتاج الزيتون وزيت الزيتون في فلسطين

4-1 مقدمة

يناقش هذا الفصل العمليات التي يقوم بها مزارعو الزيتون عبر مراحل سلسلة القيمة في فلسطين. وركز على شرح العمليات الزراعية المتتابعة وإعطاء فكرة عن طبيعة التكاليف التأسيسية والثابتة والمتغيرة التي يدفعها المزارعون. كما يتناول الاعتبارات الفنية والتكنولوجية المتبعة، والعوامل المؤثرة على الإنتاجية والجودة. كما يقدم وصفاً لأنماط إنتاج الزيتون وزيت الزيتون.

4-2 مرحلة التأسيس

تشمل مرحلة التأسيس استصلاح و/أو إعداد الأرض، وشراء الغراس وزراعتها، والخدمات المقدمة للغراس إلى حين بلوغها مرحلة الإثمار والتي تستغرق 15 عام. وهي تشمل عملياً كافة أعمال التسميد والحراثة والتقليم والري خلال السنوات الأولى على الأقل. ويمكن تقدير تكاليف التأسيس بالفرق بين سعر الأرض المزروعة بالزيتون وبين سعر الأرض غير المؤهلة للزراعة المجاورة والمماثلة لها في نفس الموقع.

4-3 مرحلة الإنتاج

تصنف العمليات التي يقوم بها المزارعون في مرحلة الإنتاج إلى فئتين: الأولى، وتشمل الأعمال الضرورية للحفاظ على حقل الزيتون والأشجار بحالة جيدة، وهي ذات طابع ثابت من حيث الجهد والتكاليف. أما الثانية فتشمل الأعمال المتعلقة بحماية الثمار وقطفها ونقلها وعصرها وتخزينها وتسويقها، وهي ذات طابع متغير من حيث الجهد المبذول والتكاليف وتتوقف على درجة الإثمار.

الفئة الأولى:

وتشمل أعمال الصيانة الدورية للأسيجة والجدران الاستنادية والحراثة مرتين سنوياً، والتسميد والتقليم والري أو الري التكميلي وحصاد المياه ومحاربة الآفات التي تهاجم الأشجار. وهناك تفاوت فيما بين المزارعين، فمنهم من يقوم بجميع تلك الأعمال بينما يكتفي البعض بالحد الأدنى منها، والذي يشمل الحراثة وإزالة الأعشاب من تحت الأشجار لتحسين استفادتها من موسم الأمطار، ولتسهيل قطف الثمار. ونورد فيما يلي وصفاً مقتضبا لتلك الأعمال:

أ. التسميد

قلما يقوم مزارعو المناطق الجبلية العلية بتسميد حقولهم المزروعة بالزيتون، وعادة يستخدمون السماد العضوي. أما مزارعو السهول من أصحاب المزارع المتوسطة والكبيرة فمعظمهم يستخدمون السماد العضوي فقط، وقليل منهم يقومون بإضافة السماد الكيماوي. حيث ينثر السماد تحت كامل ظل الشجرة، ويتم عزق التربة ليتوارى السماد أو معظمه بالتراب. وعادة يتم التسميد قبيل موسم الأمطار لتتولى الأمطار إذابته لتمتصه جذور الأشجار. ويفضل المزارعون الذي يستخدمون الأسمدة الكيماوية سلفات الأمونيوم على سماد اليوريا العضوي لتخفيض قلوية التربة قليلاً. ومنهم من يضيف السماد المركب بعناصره الثلاثة. وعادة ما يجري التسميد كل بضعة سنوات.

ب. الحراثة

يقوم معظم المزارعين بالحراثة مرتين أو ثلاث مرات في الموسم. تتم الحرثة الأولى في شهري تشرين أول وتشرين ثاني وتكون عميقة بعض الشيء 20– 25 سم باستعمال المحراث الآلي في الأراضي السهلية في محافظة جنين والخليل واستعمال الحيوانات في المناطق الجبلية الوعرة مثل محافظات طولكرم ونابلس وقلقيلية وسلفيت ورام الله والقدس وبيت لحم. وهذا النوع من الحراثة مكلف جداً إذ تصل تكلفة يوم العمل إلى 250 شيكل ومعدل تكلفة الدونم إلى 65 شيكل، ويكون الهدف من هذه العملية هو تحضير وفتح التربة لاستقبال مياه الأمطار، وتتم عملية الحراثة مرتين متعامدتين.ويجدر بالذكر أن هذه الخدمة لا يظهر اثر لها على الإنتاج في المدى القصير.

ج. التقليم

أفاد الخبير فارس الجابي أن حوالي 80% من أشجار الزيتون هي أشجار هرمة[24]، إما نتيجة كبر عمرها أو إهمالها. وتحتاج هذه الأشجار إلى تقليم جائر لإعادة الشباب لها لزيادة إنتاجها. ولكن جرت العادة أن تجرى عملية التقليم فقط بعد عملية القطف بإزالة الأجزاء المتكسرة والجافة.ولا تتم عمليات التقليم بهدف الإثمار لكونها عملية مكلفة وهي تزيد من تكلفة الإنتاج. أما الأشجار الحديثة، فيتم تقليمها وتربيتها تربية قصيرة علماً بأن التربية القديمة كانت مرتفعة لإفساح المجال للحراثة تحت أشجار الزيتون، وكان هذا يؤخر فترة الإثمار.

د. الري والري التكميلي

يلجأ بعض المزارعين لاستخدام الري التكميلي من خلال نقل المياه إلى بساتين الزيتون الواقعة في مناطق جافة وحارة كما في قطاع غزة بواسطة التنكات المحمولة أو بواسطة الأنابيب. ويكتفي بعض المزارعين بتوفير ريتين بسبب ارتفاع تكاليف الري التكميلي الذي يكلف المتر المكعب من الماء المنقول 2 دولار أميركي. وتجدر الإشارة إلى أن تجارب الري التكميلي في فلسطين زادت إنتاجية الدونم بنسبة 250%.وفي المناطق التي يزيد معدل أمطارها عن 325 ملم، يقوم بعض المزارعين باستخدام أساليب حصاد المياه لري الأشجار. وتتم هذه العملية بواسطة الحراثة باتجاه متعامد مع اتجاه انحدار الأرض. كما يلجأ مزارعو الأراضي المنحدرة إلى بناء جدران صغيرة في الجهة الأشد انحداراً من حوض الشجرة. وتكون الجدران على شكل أهلة لتوجيه مياه الأمطار نحو ظلال الأشجار.

هـ. مكافحة الآفات التي تهاجم شجرة الزيتون

تحتسب مكافحة الآفات التي تهاجم الأشجار جزءً من النفقات الثابتة لأن القيام بها ضروري بغض النظر عن طبيعة الموسم، خصوصاً في حال ظهور أعراض الآفات على الأشجار. ولكن مكافحة معظمها يتطلب المعالجة العامة في جميع الحقول في

[24] الجابي، فارس. (2006). قطاع الزيتون في فلسطين. رام الله: اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية في فلسطين، ص 29.
http://pacu.org.ps/wp/?p=29

المنطقة، والذي عادة ما تتولاه وزارة الزراعة. وبغض النظر عمن يدفع التكلفة، فهي جزء من التكاليف الثابتة التي يجب أخذها بالاعتبار لدراسة الجدوى الاقتصادية. وفيما يلي أبرز الآفات التي تهاجم أشجار الزيتون في فلسطين:

- حفار ساق التفاح (ZeuzeraPyrina): حشرة تهاجم الفروع الغضة، وتدخل من خلالها إلى جذع الشجرة وتؤدي إلى جفاف القمم النامية والأفرع وإضعاف الشجرة وتقليل إنتاجيتها.
- عين الطاووس: وهو وباء فطري منتشر في الضفة الغربية. ويؤدي إلى تساقط أوراق الشجر وإضعاف إنتاجيته.وتجدر الإشارة إلى أن المكافحة الفردية لا تجدي نفعاً للتخلص من هذا المرض، بل يحتاج إلى حملات مكافحة وطنية شاملة لمناطق البساتين الموبوءة.
- اكسللا وهي بكتيريا تهاجم أشجار الزيتون وتجفف الأغصان وتؤثر على إنتاجيته.

الفئة الثانية :

وتشمل الأعمال التي يتوقف الجهد والمال المبذول فيها على مستوى الإثمار، وهي تشمل مكافحة الآفات التي تصيب الثمار، وتكاليف القطاف، والنقل والعصر والتخزين والتسويق. ولا تسمح طبيعة تلك الأعمال بوجود تفاوت كبير بين من يقوم بالحد الأقصى من تلك الأعمال وبين من يقوم بالحد الأدنى منها، حيث لا يهتم الكثير من أصحاب الحيازات الصغيرة بأعمال مكافحة الآفات فقط. ولكن يوجد تفاوت كبير بين المزارعين في طرق تنفيذ تلك الأعمال الأمر الذي يؤثر بشكل كبير على الإنتاجية وعلى جودة الإنتاج. فالأقلية من المزارعين يطبقون الأساليب والتقنيات الحديثة في حماية الثمار وقطفها ونقلها وعصرها وتخزينها، بينما تواصل أغلبيتهم تنفيذ تلك الأعمال بالطرق التقليدية. ونوجز فيما يلي وصفاً لتلك الأعمال:

أ. مكافحة الآفات التي تهاجم ثمار الزيتون

تهاجم ثمار الزيتون عدة آفات، تؤثر على الإنتاجية وعلى جودة الثمار والزيت المستخرج منها وأهمها:

- ذبابة ثمار الزيتون: تؤدي ذبابة ثمار الزيتون إلى خسارة كبيرة في كمية المحصول المتساقط. كما تؤدي إلى تدني نوعية الثمار، فلا تصلح للتخليل وترفع حموضة الزيت، مما يخفض من جودته، ويجعل من الصعب اجتياز فحص التصنيف لدرجة زيت بكر ممتاز.
- عثة ثمار (بسيلا) الزيتون: وتظهر في فصل الربيع وتؤدي الإصابة بها إلى سقوط الأزهار والثمار. لكن خطرها وأثرها في تخفيض جودة المنتج قليل نسبياً بالمقارنة مع ذبابة الثمار.

ب. قطف ثمار الزيتون

عملية القطف هي الأكثر تكلفة من بين جميع الأعمال الأخرى بسبب حاجتها لأعداد كبيرة من الأيدي العاملة. ويضطر أصحاب الزيتون ممن ليس لديهم عاملين الطلب من آخرين لقطف أشجارهم مقابل 40% إلى 50% من المحصول. ويقوم معظم المزارعين بقطف الثمار بالأيدي، بعد تخليهم عن استعمال العصي في قطف الزيتون بعد إدراك الضرر الذي يسببه استخدام العصي في نوعية الزيت. وأدخلت بعض الدول أدوات جديدة لزيادة كفاءة القطف بالأيدي، كالأمشاط اليدوية التي انتشر استخدامها من قبل المزارعين.

كما أدخلت بعض طرق القطف الأخرى للتجربة بهدف دراسة نجاعتها، كاستعمال الكيماويات في قطف الزيتون، حيث يتم رش الأشجار بمادة "الإثريل" الذي يعمل على تساقط الثمار لدى هز الأشجار بعد ثلاثة أيام. كما بدأ استخدام بعض ماكنات القطف الكهربائية الصغيرة خلال العامين الأخيرين حسب ما أفاد التاجر الذي يستوردها، والذي باع نحو 300 ماكنة منها. وأفاد المهندس الزراعي المتخصص في الزيتون عامر غانم أن استخدام هذه الماكنات يرفع من كفاءة عامل القطاف بنسبة 80%، وهي موفرة للجهد والوقت، كما يحافظ استخدام الأدوات الحديثة في القطاف على جودة الزيت المنتج ورفع سعره أيضاً.

وهناك العديد من الأخطاء التي ما زالت ملاحظة في قطف الثمار خصوصاً عدم الاهتمام باستبعاد الثمار المصابة بالأمراض، التي تؤثر سلباً على جودة الزيت، كما أن

بعض المزارعين لا يستبعدون أوراق الزيتون عن الثمار، مما يؤثر سلباً على جودة الزيت لدى عصره في المعاصر القديمة، ويحدث أعطال وتوقف العمل أحيانا لتنظيف حوض الغسيل في المعاصر الحديثة، وجمع الثمار في أكياس بلاستيكية وتعرضها للشمس مما يرفع درجة حرارة الثمار الأمر الذي ينعكس سلباً على جودة الزيت.

ج. نقل ثمار الزيتون

ما زال نقل معظم الثمار في فلسطين من الحقل إلى البيت و/أو إلى المعصرة يتم باستخدام أكياس النايلون. ويجرى وضع تلك الأكياس في البيت أو المعصرة بعضها فوق بعض، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الثمار، مما يؤدي بدوره إلى تعفن في الثمار وتنشيط بعض الأنزيمات التي تعمل على زيادة التأكسد وزيادة درجة حموضة الزيت.ويؤدي ذلك إلى خفض جودة الزيت وتدني سعره، وإلى عدم صلاحيته للاستهلاك كطعام. وهذا يبين أهمية استخدام العبوات الصلبة والمهواة لنقل المحصول في الحفاظ على جودة الزيت.

د. عصر الزيتون

تمر عملية استخراج زيت الزيتون بأربع مراحل بغض النظر عن التقنية المستخدمة وهي: تنظيف الثمار، وهرس الثمار وتحويلها إلى معجون، وخلط المعجون، وفصل الزيت عن المياه النباتية (vegetarian water) والمادة الصلبة. وتطورت أساليب عصر الزيتون بوتائر متفاوتة في الدول المنتجة. وفي فلسطين يوجد خليط من المعاصر بدءً من المعاصر التقليدية وانتهاءً بالمعاصر الحديثة التي تعمل بالطرد المركزي. وفيما يلي شرح موجز لتطور تقنيات استخراج زيت الزيتون:

في المعاصر التقليدية يجري هرس ثمار الزيتون بعد غسلها يدوياً باستخدام دواليب صخرية تدار بواسطة محركات تعمل بالكهرباء بعد أن كانت تدار بواسطة البشر. ويجري جمع الزيتون المهروس في قفف، وهي عبارة عن صفائح دائرية مصنوعة من "الخيش"، ويجري وضعها في مكابس هيدروليكية لعصرها واستخراج الزيت منها، بينما يبقى الجفت في القفف، التي تفرغ ويعاد استخدامها من جديد. تقادمت هذه الطريقة وجرى التخلي

عنها بسبب عدم كفاءتها وانخفاض نسبة استخلاص الزيت من الزيتون المهروس، إضافة إلى حاجتها لعدد كبير من الأيدي العاملة لنقل الزيتون إلى وعاء الغسل اليدوي ومن ثم إلى جورة الهرس أو ما يسمى بـ "الجرن"، وتعبئة مهروس الزيتون في القفف وتعبئة الزيت في عبوات التنك ونقل القفف خارج المعصرة لتفريغها من "الجفت"، وإعادتها وتعبئتها من جديد وهكذا.

استمر هذا النوع من المعاصر في العمل في فلسطين حتى الستينات، حيث بدأ يحل مكانه المعاصر نصف الاتوماتيكية، التي تم فيها إحلال آلات جديدة التي كانت تتم يدويا كغسيل الثمار ونقلها إلى آلة طحن الثمار ومن ثم إلى ماكنة فرز الجزء السائل (العصارة) عن المواد الصلبة الأخرى التي تستبعد خارج المعصرة كجفت، بينما تحول العصارة إلى آلة فرز الزيت عن الشوائب الأخرى (الزبار) بواسطة الماء.

شهد العقد الأخير إدخال معاصر مؤتمتة بالكامل وتعمل باستخدام الطرد المركزي لفرز الزيت عن المواد السائلة (ويطلق عليه الزبار) والصلبة (الجفت). ومن تلك المعاصر ما يعمل بثلاث مراحل لفصل الزيت عن الماء والمادة الصلبة، ونوع آخر يعمل بمرحلتين لفصل الزيت عن المعجون الرطب، الذي يشتمل على النوى المطحونة والزبار. وتتميز هذه المعاصر بان العمل اليدوي يقتصر على نقل الثمار من باحة المعصرة إلى بداية خط الإنتاج أو ما يعرف بالمحقن. ولكن يمكن نقل الثمار إلى المحقن بواسطة الرافعة الشوكية في حال استخدام الحاويات البلاستيكية الخاصة. لذا فهي تحتاج إلى عدد محدود من العاملين لتشغيلها. وتتميز المعاصر الحديثة بارتفاع نسبة السيْل وجودة الزيت المستخرج.

على الرغم من استمرار عمل عدد قليل من المعاصر التقليدية في بعض المحافظات الفلسطينية حتى يومنا هذا، إلا أن هناك توجهاً متزايداً لتغيير هذه المعاصر وإدخال التقنيات الحديثة في عصر الزيتون في فلسطين، بما في ذلك معاصر الطرد المركزي. ويظهر ذلك من خلال تراجع عدد المعاصر القديمة مع الزمن وتحول المعاصر إلى الميكنة الحديثة. ويوضح الجدول رقم 8 تطور أعداد المعاصر في فلسطين خلال الفترة 2005-2015.

جدول 8: تطور أعداد المعاصر العاملة والمغلقة في فلسطين للفترة (2005-2015)

المتغير	السنة										
	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المعاصر العاملة	203	246	224	264	235	276	272	279	264	265	272
المعاصر المغلقة مؤقتا	84	20	41	32	45	18	27	23	35	19	17

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الزراعة، 2015. التغيرات الأساسية على نشاط معاصر الزيتون في فلسطين- 2015

4-4 أنماط إنتاج الزيتون في فلسطين

سنعرض فيما يلي أنماط ونظم الإنتاج من حيث مصادر الري، وكثافة الزراعة، والممارسات الزراعية المتبعة، والتجارب المستحدثة في أنماط الإنتاج لمواجهة التحديات والمعيقات، وبخاصة مدى انتشار العمل الجماعي (التعاوني) في قطاع الزيتون.

4-4-1 نمط الإنتاج حسب أسلوب الري

يوجد ثلاثة أنماط من النظم الزراعية وهي:

أ. نمط الزراعة البعلية (المطرية): تعتبر زراعة الزيتون في فلسطين زراعة بعلية بامتياز. حيث اعتمد المزارع الفلسطيني هذا النمط الإنتاجي في بساتين الزيتون كنمط إنتاجي تقليدي منذ آلاف السنين. وينتشر هذا النمط الإنتاجي في المناطق الجبلية التي يتراوح ارتفاعها بين 200-900 متر فوق مستوى سطح البحر، ومعدل تساقط الأمطار السنوي فيها لا يقل عن 400 ملم، ولا يقل مستوى انحدارها عن 8%. وتشير البيانات إلى أن المساحة المزروعة باستخدام هذا النمط الإنتاجي تزيد عن 600 ألف دونم في الضفة الغربية.

ب. نمط الزراعة بالري التكميلي: ينتشر استخدام هذا النمط في المناطق التي لا يزيد معدل تساقط الأمطار السنوي فيها عن 400 ملم، ولا يقل عن 200 ملم في السنة كحد أدنى. ويستخدم بعض المزارعين في الضفة الغربية رياً تكميلياً لبساتين الزيتون، خاصة

المزارعين ذوي الخبرة بتربية شجرة الزيتون ممن اكتسبوا مهارات نتيجة تلقيهم تدريبات خاصة على آليات العناية بأشجار الزيتون من قبل المؤسسات الأهلية العاملة الناشطة في القطاع ووزارة الزراعة الفلسطينية. ويشار إلى أن المزارعين مقتنعون بالمشاهدات للنتائج التي حققها الري التكميلي سواء في زيادة عقد الثمار، أو زيادة حجمها، أو زيادة كمية سيلها. وانتشر استخدم هذا النمط الزراعي في بعض التجمعات الزراعية، وخاصة في محافظات أريحا، وطوباس، وجنين وبعض القرى في محافظة نابلس، وخاصة مزارعي قرية عصيرة الشمالية، حيث أن كمية المياه المستخدمة في الري التكميلي المعطاة للشجرة تتوقف على درجة الجفاف أو النقص في كمية الأمطار المتساقطة. فعلى الرغم من أن أشجار الزيتون تستطيع العيش في ظروف الجفاف،إلا أنها تستجيب بشكل جيد للري. فلكونها شجرة دائمة الخضرة فهي بحاجة للماء بصورة أكبر من أشجار الفاكهة المتساقطة الأوراق. يستخدم الري التكميلي عدد من المرات في فترة الصيف عندما تنخفض نسبة الرطوبة في التربة. وتكون الأشجار بحاجة للماء في أربعة فترات حرجة مقسمة على النحو التالي:فترة تكون البراعم، وفترة ما قبل الأزهار والعقد، وفترة ما بعد عقد الثمار حتى بداية تصلب النواة التي تنمو فيها الثمار بشكل سريع في الحجم، وفترة ما بعد تصلب النواة وحتى النضوج.

ولكن شح المياه في فلسطين، وارتفاع أسعارها وتكلفة نقلها، يجعل من الصعب على معظم المزارعين إجراء الري التكميلي. إلا أن التغيرات المناخية التي نشهدها مؤخراً والتي تمثلت في انخفاض معدل تساقط الأمطار وسوء توزيعها جغرافيا وزمانياً، والتقلبات الحادة في درجات الحرارة يتطلب توفير الري التكميلي المدروس اقتصادياً، واقتران ذلك مع تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة. فقد بينت المشاهدات العملية أن تأثير الري التكميلي أدى إلى تحقيق زيادة كبيرة في المحصول، وإلى مضاعفة الإنتاج عندما ترافق الري التكميلي مع إضافة الأسمدة العضوية بكافة أنواعها، التي تحقق زيادة قدرة التربة على الاحتفاظ بالماء، وزيادة وفرة العناصر الغذائية الأخرى لأشجار الزيتون.

ج. نمط الزراعة المروية:

يزرع الزيتون في فلسطين باستخدام الري الكامل في منطقتين رئيسيتين هما محافظات قطاع غزة وفي أراضي غور محافظة طوباس. كما تزرع بالري مساحات لا تتعدى 100 دونم في محافظة طولكرم وخاصة في قرية دير الغصون. وبلغت مساحة الزيتون المروية بشكل كامل في هذه المناطق نحو 6 آلاف دونم منها 3,124 دونم في الضفة الغربية حسب التعداد الزراعي لعام 2010، ويستخدم إنتاجها كزيتون مائدة ويحقق المزارعون إنتاجيه مرتفعة جداً مقارنة مع الزراعة البعلية.

4-4-2 أنماط الإنتاج حسب الكثافة الزراعية

يسود في زراعة الزيتون في فلسطين نمطين تقليديين، أولهما قديم ويناسب المناطق البعلية شبه الرطبة التي يقل معدل تساقط الأمطار فيها عن 400 ملم سنوياً. وتزرع الأشجار في هذا النظام على أبعاد 10X10 بحيث يتسع الدونم لـ 10 شجرات. استخدم هذا النظام في الزراعات القديمة ما قبل منتصف السبعينات من القرن التاسع عشر في وسط الضفة الغربية. أما النظام الثاني، فهو ذو الكثافة المتوسطة وهو حديث نسبياً، تزرع فيه الأشجار على أبعاد 7X5م و5x5م وأحيانا تستخدم الأبعاد 5x4م حيث يتسع الدونم الواحد من 28 إلى 38 شجرة، وهو منتشر في معظم مزارع الزيتون الحديثة نسبياً في الضفة الغربية، وخصوصاً في محافظات جنين وطوباس والخليل وطولكرم وبعض محافظات قطاع غزة. وتم إتباعه لزيادة كفاءة استغلال وحدة المساحة، أي تمكين المزارعين من زيادة كمية الإنتاج والعائد لوحدة المساحة. أما النمط الثالث والذي تفتقر له فلسطين بسبب شح المياه فهو النمط الزراعي الكثيف جداً، والذي يصل عدد غراس الزيتون فيه إلى 100 شجرة في الدونم الواحد. تزرع أشجار الزيتون وفق هذا النمط في صفوف متقاربة جداً بأبعاد 2*3م و3*3م، ويركز هذا النمط على تحديد ارتفاع الشجرة وتوجيه عملية الإثمار ضمن دائرة ضيقة في مركز المساحة الصغيرة المتاحة للشجرة بواسطة التقليم، وبما يسمح باستخدام المكينة الأكثر كفاءة في إنتاج الزيتون، والاستفادة من وفورات الحجم أيضاً. ويطبق هذا النمط بشكل واسع في الدول المتقدمة، خصوصا إسبانيا وإيطاليا واليونان وتونس. كما بدأ انتشاره في سوريا والأردن. وتجدر الإشارة إلى أن إنتاجية الدونم في الزراعة المكثفة وصلت إلى 2000 كغم من الزيتون، وبنسبة سيل زادت عن 17% أي ما يقارب 340 كغم من الزيت.

جدول 9: أنماط إنتاج الزيتون المستخدمة وراء الخط الأخضر
حسب المسافة بين الأشجار بالمتر والكثافة

نظام الإنتاج	المسافات بالمتر	كثافة الشجر(الدونم)
التقليدي	7–20 م	3 –20
المكثف	بين الشجرة و الأخرى 3–4م بين الصف و الأخر 6–8م	25 –60
عالي الكثافة	بين الشجرة و الأخرى 0.9 –1.5م بين الصف و الأخر 3–4 م	165– 299

المصدر: شركة حيفا رواد المستقبل (2012)، توصيات لتغذية أشجار الزيتون. حيفا.

يعرض الجدول 9 أنماط الإنتاج المستخدمة لزراعة الزيتون في المزارع التي يديرها مزارعون إسرائيليون وراء الخط الأخضر. ونورد هذا النموذج بحكم التشابه في الظروف الطبيعية للإنتاج (نوع التربة والمناخ وما شابه ذلك) لتبيان الفرص المتاحة أمام المزارعين الفلسطينيين في المناطق السهلية، والتي تمكنهم من مضاعفة إنتاجهم ودخلهم من مزارع الزيتون.

4–4–3 أنماط الإنتاج حسب نوع العمل المبذول

أ. العمل الأسري غير مدفوع الأجر

أظهرت نتائج المقابلات الفردية وفي المجموعات المركزة للمزارعين أن العمل العائلي في بساتين الزيتون غير مدفوع الأجر مازال يشكل النمط السائد في فلسطين، إذ تعتمد نسبة كبيرة من أصحاب الحيازات الصغيرة جداً والصغيرة على جهدها الخاص في قطف الزيتون ونقله للمعصرة وتسويق الفائض (في حال تحققه) على وجه التحديد، وفي تنفيذ ما يمكنها عمله من العمليات الزراعية عبر مختلف مراحل سلسلة القيمة، أو تقوم بالتعاقد مع مزارعين آخرين لأعمال الحراثة والتقليم والتسميد.

ب. المحاصصة

بدأت في الانتشار ظاهرة التعاقد بين الأسر المالكة للحيازات مع الأسر المستعدة لقطف ثمار الزيتون مقابل نسبة من المحصول تراوحت بين 40% إلى 50% من الإنتاج.

وهناك من يتعاقدون مع أسر للقيام بكافة الأعمال المطلوبة التي قد تشمل العناية بالأرض والأشجار كالتسميد والحراثة ورش المبيدات وقطف الثمار ونقلها وعصرها أو الاكتفاء بالحراثة والقطاف والعصر مقابل حصة لا تقل عن ثلثي المحصول. ومن المتوقع أن يزيد انتشار ظاهرة المحاصصة مع مرور الزمن بسبب هرم الأجيال المتعلقة نفسياً وثقافياً بشجرة الزيتون، وعزوف الشبان والفتيات العاملين في وظائف ثابتة بسبب عدم جدوى التضحية بقيمة الفرصة البديلة المرتفعة مقابل ما يمكن جنيه في قطف الزيتون.

ج. التعاونيات

ما زال العمل التعاوني في قطاع الزيتون محدوداً جداً على الرغم من الظهور المبكر لبعض تعاونيات عصر الزيتون في عام 1966، كما هو الحال بالنسبة لنشوء اتحاد جمعيات تعاونية لعصر الزيتون عام 1966 في القدس، الذي عمل على تسويق زيت الزيتون مقابل عمولة بسيطة، وذلك خلال الفترة 1967–1974.[25]

ظهرت فيما بعد جمعيات تعاونية لعصر الزيتون في بعض القرى والتجمعات الريفية، مثل جمعية دير شرف كأول جمعية تعاونية، تبعها إنشاء جمعيات في عين سينيا، وبديا، ودير قديس، وبيت جالا، وسلفيت وتل، وانتسب فيها المئات من المزارعين. ويوجد الآن 58 جمعية تعمل حالياً في قطاع الزيتون، منها 14 جمعية تمتلك معاصر وجمعية تعاونية واحدة تشغل معصرة. وبلغ عدد أعضاء التعاونيات الزراعية التي تعمل في قطاع الزيتون نحو 5 آلاف مزارع. وظهرت مؤخراً جمعية فلسطين للتجارة العادلة التي انتسب لعضويتها نحو ألف وسبعمائة عضو، وهو عدد قليل بالمقارنة مع عدد أصحاب الحيازات أو الأسر التي تعتمد بدرجات متفاوتة على قطاع الزيتون.

تقدم هذه الجمعيات العديد من الخدمات لأعضائها كخدمة العصر اليومي، والتخزين الجماعي للزيت في مخازن خاصة لحفظ جودة المنتج. وبعضها يقدم خدمة تسويق منتجات الأعضاء من الزيتون ومنتجاته بأسعار تفضيلية، وخاصة تعاونيات مزارعي

[25] مقابلة مع السيد فياض فياض، محاضر في جامعة بيت لحم في موضوع الفكر التعاوني في فلسطين ومدير عام مجلس الزيت والزيتون الفلسطيني.

الزيتون العضوي. وتقدم بعض الجمعيات خدمة توفير شهادة زيت الزيتون العضوي لأعضائها، مثل جمعية بني زيد الشرقية. كما يقدم بعضها الإرشاد للمزارعين بهدف تحسين جودة الزيت من خلال تدريب أعضائها على مهارات العمليات الزراعية الخاصة بالقطاع، ومراقبة الجودة لإدخال الممارسات الفضلى في عمليات الإنتاج. ويمتلك ائتلاف جمعيات فرخة وقرى بني زيد الشرقية مصنع لإنتاج السماد العضوي الذي يباع للأعضاء مع بعض مستلزمات الزراعة والقطاف وجمع الثمار بأسعار تفضيلية. كما تقدم بعض الجمعيات التعاونية لأعضائها الآليات اللازمة لأعمال الحراثة كالمحاريث والتراكتورات وماكنات رش المبيدات. وتتركز هذه التعاونيات في المناطق ذات الطبيعة السهلية، كمحافظة جنين، ومحافظة طوباس والأغوار. تقتصر الاستفادة من تلك الخدمات في الغالبية العظمى على أعضاء الجمعيات، بينما تقدم جمعيات عصر الزيتون خدماتها للمزارعين غير الأعضاء لقاء أجر يعتمد على سعر الخدمة في السوق.

لا يوجد في فلسطين أي نوع من الجمعيات التعاونية المتخصصة التي تقوم بتوفير الخدمات الزراعية، مثل التقليم، أو القطاف، بينما نجد في التراث والتقاليد الفلسطينية أسلوب "العونة" الذي يعبر عن روح التعاون غير الرسمي في جمع ثمار الزيتون والذي تراجع بشكل كبير. ولكنه يظهر بشكل مبعثر من خلال ما تقوم به بعض مؤسسات العمل الأهلي وطلبة الجامعات والمدارس لمساعدة المزارعين في قطف ثمار الزيتون لبعض الأسر الفقيرة أو في المناطق التي تتعرض لاعتداءات المستعمرين، تعبيراً عن التضامن معهم ودعم صمودهم.

د. الشركات الخاصة

يتركز نشاط القطاع الخاص في قطاع الزيتون في مرحلتي العصر والتسويق. وقد عرضنا بعض المعلومات عن عدد العصارات الخاصة وانتشارها الجغرافي، وهي في غالبيتها الساحقة شركات لأفراد أو عائلية، والقليل منها يتبع الجمعيات التعاونية. واشرنا أيضا بشكل عام للمشكلات التي تواجهها، والنواقص ونقاط الضعف المرصودة في عملها. أما الشركات العاملة في التسويق والتوزيع فسنناقش دورها وطريقة عملها ونقاط ضعفها في الفصل القادم الذي يتناول تسويق زيت الزيتون.

الفصل الخامس

أشكال ووجهات تسويق الزيتون وزيت الزيتون في فلسطين

5-1 المقدمة

يعتبر قطاع زيت الزيتون العامود الفقري للقطاع الزراعي الفلسطيني، حيث يلعب دوراً أساسياً في توفير الأمن الغذائي ليس فقط للأسر المنتجة له، وإنما للأسر التي تشارك في عمليات إنتاجه. كما أنه يوفر فرص عمل موسمية وافرة بما في ذلك لغير النشيطين اقتصادياً، وخصوصا العاملين المحبطين (discouraged workers) وربات البيوت والعاطلين عن العمل والفتيان والفتيات في المناطق الريفية، وتنتفع منه حوالي 100,000 أسرة فلسطينية كمصدر دخل أساسي أو ثانوي.[26] ويساهم قطاع زيت الزيتون بنحو 13.3% من قيمة الصادرات الزراعية الفلسطينية. ويعتبر تسويق زيت الزيتون بشكل فعال احد أهم التحديات التي تواجه منتجيه، وهذا ينطبق على منتجي السلع الزراعية الأخرى بسبب القيود الفنية والصحية وإجراءات الحماية التي تمارس من قبل الدول المستوردة. ويستعرض هذا الفصل أهم المحاور ذات العلاقة بتسويق زيت الزيتون محلياً ودولياً.

5-2 السوق المحلي

بالرجوع إلى "متوسطات أسعار المستهلك لبعض السلع المختارة في فلسطين لشهر كانون أول 2013 الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لاحظنا وجود تفاوت كبير بين أسعار زيت الزيتون والزيوت النباتية الأخرى، حيث بلغ سعر الكيلوغرام الواحد من زيت الزيتون حوالي 31 شيكل، بينما بلغ معدل سعر كغم زيت الذرة أو الصويا 17 شيكل.

[26]– رابط إحصاءات وزارة الزراعة_ رامز عبيد
http://www.ershad.moa.pna.ps/downloads/reports/20150624114342.pdf

كان لهذا التفاوت في الأسعار اثر كبير في خفض كمية استهلاك الأسر الفلسطينية السنوي من زيت الزيتون، وإحلال الزيوت النباتية الأخرى مكانه. فحسب "مسح إنفاق واستهلاك الأسرة لسنة 2011" كان متوسط الاستهلاك السنوي للفرد من زيت الزيتون في فلسطين 3.6 لتر، بينما بلغ متوسط الاستهلاك السنوي للفرد من الزيوت الأخرى 9.6 لتر.[27] ومع ذلك يظل زيت الزيتون أساسياً لدى المستهلك الفلسطيني والذي يحرص على شرائه على الرغم من ارتفاع سعره، وإن كان ذلك بكميات أقل بالمقارنة مع الزيوت النباتية الأخرى.

يعمد المستهلك الفلسطيني لشراء زيت الزيتون خلال موسم القطف والعصر بشكل مباشر من المزارعين أو المعاصر. وهو يقوم بشراء كميات كبيرة متناسبة مع عدد أفراد أسرته ولتكفي استهلاك أسرته طوال السنة. ويباع زيت الزيتون في عبوات بوزن 15–16 كغم. ويتجنب معظم المستهلكين الشراء من التجار أو الشركات التي تعمل على تسويق الزيت محلياً. وهذا يدل أن المستهلك الفلسطيني يرغب بالحصول على زيت زيتون من إنتاج نفس السنة، وعالي الجودة بأقل سعر ممكن. ويقل الإقبال على شراء الزيت بعد الموسم إلا عند الضرورة. ويقدر معدل الاستهلاك الشهري من زيت الزيتون للأسرة الفلسطينية بحوالي 5% من مجموع مكونات سلتها الغذائية المستهلكة.[28]

يعتبر الزيتون المكبوس وزيت الزيتون من الأطباق الرئيسية الأكثر حضوراً على موائد المستهلكين الفلسطينيين. ويتم ذلك بحكم الخبرة المتراكمة ودون حملات ترويجية من قبل المنتجين. ويستخدم الزيتون وزيته في استخدامات عديدة، حيث يستخدم الزيتون كمكمل للوجبات، وفي السلطات، وفي تحضير بعض الوجبات في حين يستخدم الزيت لأغراض متنوعة أهمها الطبخ والقلي والسلطات وكمكمل دائم للأطباق الشعبية مثل الحمص والفول والزعتر. هذا ويلاحظ إقبال المستهلك على زيت الزيتون رغم ارتفاع أسعاره مقارنة بأسعار الزيوت النباتية الأخرى، مما يشير إلى وضعه الخاص والميزات التي يتمتع بها في فلسطين. وتختلف الأصناف المرغوبة من محافظة إلى أخرى، حيث يفضل المستهلكون الزيت المنتج في مناطقهم

---

[27] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2016)، متوسطات أسعار المستهلك لبعض السلع المختارة حسب المنطقة لشهر تشرين الأول.http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/CPI/a-cpi-Price1-16.htm

[28] معهد أريج (2015)، دراسة أنماط استهلاك الأسرة الفلسطينية للمنتجات الزراعية.
http://www.arij.org/files/arijadmin/IDRC/_22491-_Baladna_FM-_Consumer_report-_Second_Radio_Session.pdf

بسبب اعتيادهم عليه عبر الزمن، والى عامل الثقة بالمنتج الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية تجارة الزيت. فغياب الجهات الرقابية على جودة الزيت وغياب نظام التدريج وعدم معرفة المستهلكين بكيفية قياس جودة الزيت وخوفهم من التعرض للغش، يدفعهم لشرائه من مصادر موثوقة، سواء من خلال التجربة أو استناداً إلى توصية من الأقرباء والمعارف.

3-5 أساليب تسويق الزيتون وزيت الزيتون في فلسطين

يتم تسويق معظم فائض إنتاج قطاع الزيتون وزيت الزيتون محلياً من قبل القطاع غير المنظم (informal sector) وبطرق بدائية بسبب ضعف المعرفة والمتابعة لتطور أساليب التعبئة السليمة والتسويق في السوق العالمية من ناحية، ولقلة المؤسسات والشركات المتخصصة في تسويقه من ناحية أخرى. فالإنتاج يتم تسويقه في عبوات غير متناسقة وبأحجام كبيرة وغير ملائمة للتخزين، وغالباً ما تكون مستعملة في السنوات السابقة. فالثمار الطازجة تسوق في أكياس بلاستيكية قبل التخليل، أو في عبوات بلاستيكية تلحق الأضرار بالثمار في بعض الأحيان. كما يفتقر نظام التوزيع إلى الوسطاء الأكفاء والأسواق المناسبة والمعاصر ذات الكفاءة العالية.

أما الترويج فما زال يعتمد في فلسطين على جهود ترويجية موسمية ومبعثرة ومحدودة، وتتركز في تثقيف المستهلكين في طرق التخزين والاستهلاك والتعريف بالأهمية الغذائية للزيت والزيتون، وهي تنفذ من قبل بعض البرامج والمشاريع التي تنفذها بعض المؤسسات الأهلية بالتعاون مع بعض إدارات وزارة الزراعة الفلسطينية، وبخاصة دائرة الزيتون ومجلس الزيت والزيتون الفلسطيني. ويرجع تواضع الجهود في مجال الترويج والتثقيف إلى غياب المؤسسات التنظيمية للقطاع، كالاتحادات النوعية والتعاونيات والجهات الوطنية التي تتولى شؤون هذا القطاع وضعف الموارد التي تخصص في الموازنة العامة لهذا القطاع. ولا بد هنا من الإشادة بالمبادرات التي تقوم بها المؤسسات الأهلية لإيجاد تجمعات للمزارعين وتشكيل التعاونيات الزراعية كالجمعيات التي كتبنا عن تجربتها في الفصول السابقة. ولكن هذه التنظيمات ما زالت تتصف بقلة عدد الأعضاء والكفاءة المنخفضة وقلة الفاعلية بسبب غياب الجهود

الحكومية لتطوير الإطار القانوني المناسب لتنظيم الفاعلين في هذا القطاع، وتدريبهم على المهارات الضرورية لتطوير الإنتاجية والجودة لمنتجات هذا القطاع والقطاعات المكملة له.

خلال لقاء السيد إسماعيل حمودة، عضو جمعية الزاوية التعاونية لإنتاج وتسويق زيت الزيتون، أفاد بأن المزارعين يفضلون عصر الزيتون وبيعه كزيت، لأن ذلك يعطيه قيمة مضافة يكون مردوده عليهم أعلى من بيع ثمار الزيتون. وأن تسويق الزيت يتم خلال الموسم إما مباشرة للمستهلكين، أو من خلال بعض تجار الجملة وشركات التصدير.

شكل 1: كيفية تسويق الزيت الفلسطيني

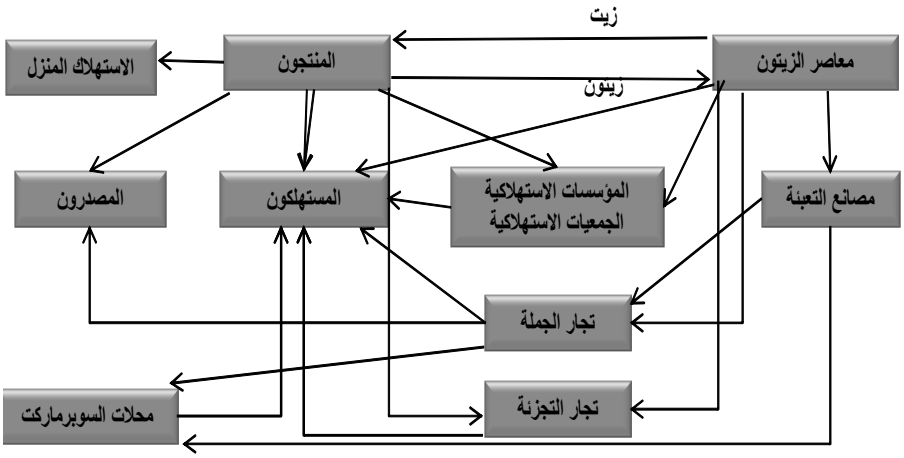

المصدر: الباحث بناءً على نتائج المقابلات.

5-4 الجهات والشركات ذات العلاقة بتسويق الزيتون وزيت الزيتون

تعددت الجهات والمؤسسات العاملة في مجال تسويق الزيتون وزيته في فلسطين. وتقسم إلى جهات حكومية ذات مهام رقابية، وتنظيمية، ومؤسسات خاصة تعمل في تسويق الزيت والزيتون لأغراض الربح أو لدعم المزارعين. وفيما يلي نعرض ملخصاً لتلك المؤسسات والأدوار التي تلعبها في مجال تسويق الزيتون وزيته:

مؤسسة المواصفات المقاييس:

وتعنى هذه المؤسسة بإعداد وإصدار المواصفات القياسية لمختلف المنتجات ومنها الزيت والزيتون وتقوم بمراجعة المواصفات على فترات وإجراء التعديلات الضرورية عليها. كما تقوم باستبدال أو تعديل المواصفات بناءً على طلب الجهات الرسمية ذات العلاقة بالإضافة إلى الإشراف على تطبيقها. وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة اعتماد المؤسسة للمواصفات الدولية لزيت الزيتون وتجهيز المختبرات الخاصة بفحصها، وبناء القدرات الفنية اللازمة لمنح الشهادات الضرورية لمصدري الزيت الفلسطيني وفحص مطابقة زيت الزيتون المستورد أيضا. بدأت مؤسسة المواصفات والمقاييس بتأسيس الفريق الوطني لتذوق زيت الزيتون، ولكنه لم يأخذ اعتماداً دولياً بسبب عدم المتابعة.

وزارة الصحة:

تعنى وزارة الصحة بالصحة العامة في فلسطين والتي يدخل في نطاقها تحديد مدى صلاحية مختلف المنتجات للاستهلاك الآدمي ومنها منتجات زيت الزيتون.

وزارتي الزراعة والاقتصاد الوطني:

تتحمل وزارة الزراعة المسؤولية الأولى والمباشرة في فلسطين بكل ما يتعلق بإنتاج وتسويق الزيتون. لذا فهي تتولى التخطيط للقطاع والتنسيق مع المؤسسات الأهلية والمانحين المهتمين بتطوير القطاع، بالإضافة إلى الدور الإرشادي الذي تقوم به من خلال دائرة الزيتون التي أنشأتها الوزارة. أما دور وزارة الاقتصاد الوطني فهي مسؤولة بشكل مباشر عن العصر والتصنيع. وفي مجال التسويق، تقتصر أعمال وزارة الاقتصاد الوطني على مراقبة الصادرات والواردات وتطبيق القرارات والأنظمة الصادرة بشأنها، كتنفيذ قواعد الحظر على مستوردات الزيت في بعض الأحيان، بالإضافة إلى مراقبة الجودة وحماية المستهلك. من ناحية أخرى تقوم بحظر الاستيراد من الدول التي يثبت وجود آفات وبائية فيها حماية للثروة الوطنية. ولم يكن لوزارة الاقتصاد الوطني دورٌ عملي في مجال التسويق في الآونة الأخيرة،وتم استحداث قسم في وزارة الزراعة خاص بمتابعة التسويق الزراعي.

شكل 2: القنوات التسويقية للزيتون في الدول

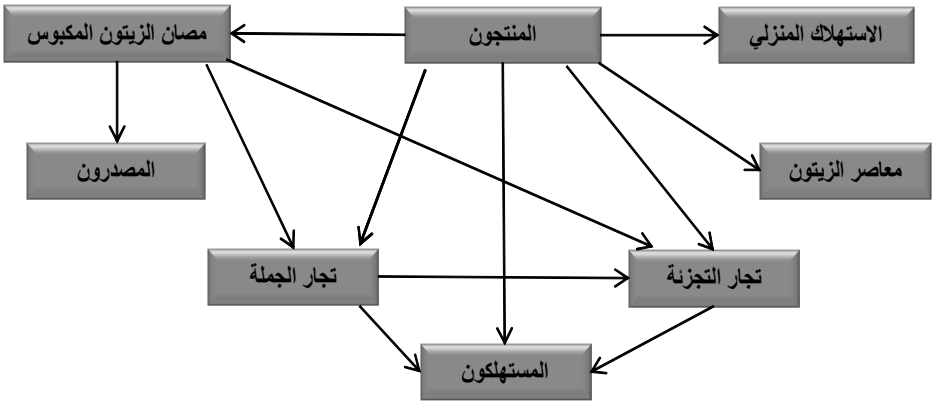

المصدر: الباحث بناءً على نتائج المقابلات.

إدارة الجمارك والضابطة الجمركية:

تقوم بتحديد واستيفاء الرسوم الجمركية على الصادرات من الزيتون المكبوس وزيت الزيتون، ومتابعة تطبيق الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى، وخاصة فيما يتعلق بالإعفاءات والتخفيضات الجمركية. كما تقوم بمكافحة عمليات التهريب والغش، وخصوصاً في الأوقات التي يمنع فيها الاستيراد.

معاصر الزيتون:

نشأت معظم المعاصر في الأراضي الفلسطينية المحتلة كاستثمارات خاصة، وهي إما شركات أسرية عادية أو شركات مساهمة خاصة. ونشأ عدد محدود من المعاصر كاستثمارات تعاونية. وتقوم هذه المعاصر، بالإضافة إلى وظيفتها الرئيسة بممارسة التجارة في شراء وبيع زيت الزيتون. فهي تبيع كميات زيت الزيتون المتراكم لديها والذي تحصل عليه من المزارعين كأجرة عصر ثمار الزيتون والتي تقدر بنحو 6% من إنتاج الزيت. وتقوم المعاصر ببيع الزيت إلى تجار الجملة والتجزئة، ومحلات السوبرماركت والمؤسسات الاستهلاكية والبيع المباشر للمستهلكين و"تجار الأمانات"، الذين يقومون بشراء زيت الزيتون حسب طلبات مسبقة من بعض الأسر الفلسطينية في الأردن ودول الخليج العربي. وهم يقومون أيضاً بنقل الهدايا التي

ترسلها الأسر الفلسطينية إلى ذويهم من المقيمين في تلك الدول مقابل أجر. كما لوحظ أن أصحاب المعاصر يعملون على ترويج وبيع إنتاج المزارعين من الزيت لتجار الجملة للدعاية لمعاصرهم ولجذب المزارعين لعصر منتوجهم فيها.

الجمعيات التعاونية والمؤسسات الأهلية:

وتشتمل على الجمعيات التعاونية والمؤسسات غير الحكومية التي تساعد صغار المزارعين في تسويق إنتاجهم من الزيت والزيتون. فهي تقوم بشراء الزيت والزيتون وتسويقها من خلال قنوات تسويقية متعددة مثل الشركات الأعضاء في نظام التجارة العادلة، وشركات التسويق المحلي والخارجي، وفي الكثير من الأحيان إلى المستهلك مباشرة. وتعمل بعض المؤسسات على الترويج لمنتجات الزيتون ضمن مشاريعها و/أو أنشطتها.

تجدر الملاحظة أن آلاف الأسر تقوم بكبس وتخليل الزيتون وتعبئته وبيعه لتجار التجزئة أو من خلال الجمعيات التعاونية وللمستهلكين مباشرة من خلال الأسواق الخاصة ومعارض المنتجات المنزلية.

المعاهد الفنية والتقنية ومراكز البحوث:

تفتقر فلسطين لوجود معاهد أو مراكز أبحاث متخصصة في إجراء الأبحاث والتجارب والدراسات في مجال إنتاج، وتصنيع، وتسويق الزيتون وزيت الزيتون. وتقوم بجزء من هذا الدور الآن كليات الزراعة ومعهد العروب الزراعي، ومركز البحوث الوطني التابع لوزارة الزراعة الفلسطينية، ولكن أي منها لا يعمل في مجال التسويق.

تجار الجملة والتجزئة والأمانات:

ويلعب هؤلاء دوراً بارزاً فيما يتعلق بتجارة الزيتون وزيت الزيت (بيع، وشراء، وتصدير) في فلسطين، فهم يقومون بشراء الزيتون والزيت من المنتجين ومن المعاصر ومن ثم يقومون ببيعها إلى المستهلكين النهائيين للسلعة. وبالنظر إلى الإستراتيجية الوطنية لقطاع الزيتون في فلسطين (2014–2019) والتي أعدتها وزارة الزراعة الفلسطينية، نجد أن هناك 11 شركة فلسطينية تعمل على تسويق الزيتون وزيت الزيتون في الأسواق التالية:

- 9–15 ألف طن في الأسواق المحلية.
- 5 آلاف طن للأسواق العربية.
- ألف طن للأسواق الإسرائيلية (معدل للخمس سنوات الأخيرة) .
- 300 – 700 طن للأسواق الأجنبية.

وعند تحليل هذه المعطيات نجد أن التسويق المحلي (معدل 9–15 ألف طن) يتم بمعظمه بشكل مباشر من المزارع (المنتج) إلى المستهلك. أما التوزيع للدول العربية والذي يصل إلى ما مجمله 2–2.5 ألف طن، فهو يتم من قبل "تجار الأمانات" وهم أشخاص من مناطق مختلفة من الضفة الغربية، حسب ما أدلى به السيد فياض فياض، مدير عام مجلس الزيت، ولا يتعدى عددهم 15 شخصاً، ويقومون سنوياً بنقل زيت الزيتون كأمانات من الأسر الفلسطينية المنتجة وتوزيعها على ذويهم أو أصدقائهم في مختلف دول الخليج مقابل أجر يشمل أجرة النقل وعمولة التاجر، ولا يستبعد أن تشمل كميات مشتراة من هؤلاء التجار بغرض بيعها لأفراد هناك كما ذكرنا.

شركات تصدير زيت الزيتون

يعمل في تصدير الفائض من زيت الزيتون الفلسطيني أحد عشر شركة، وهي تسعى لتصدير الأنواع الفاخرة المتوفرة منه، والتي ما زالت كمياتها متقلبة وغير مستقرة. فقد تراوحت صادرات تلك الشركات مجتمعة ما بين 300 إلى 700 طن سنوياً. وشملت وجهاتها عدد من الأسواق الخارجية وخاصة أوروبا، وأمريكا الشمالية، واليابان وأستراليا ودول الخليج. وتستفيد أغلبية الشركات، وخصوصا شركة الأرض، وشركة الريف، وشركة الزيتونة وعدد من المنظمات غير الحكومية كلجان العمل الزراعي، ومعهد شراكة التابع لجامعة بيت لحم من شبكة التجارة العادلة. أما بالنسبة لتسويق زيت الزيتون في إسرائيل، فهو يتم من خلال مزارعين أو تجار جملة محليين، وغالباً بدون مشاركة شركات التصدير.

شكل 3: خط سير الزيتون الفلسطيني المنتج

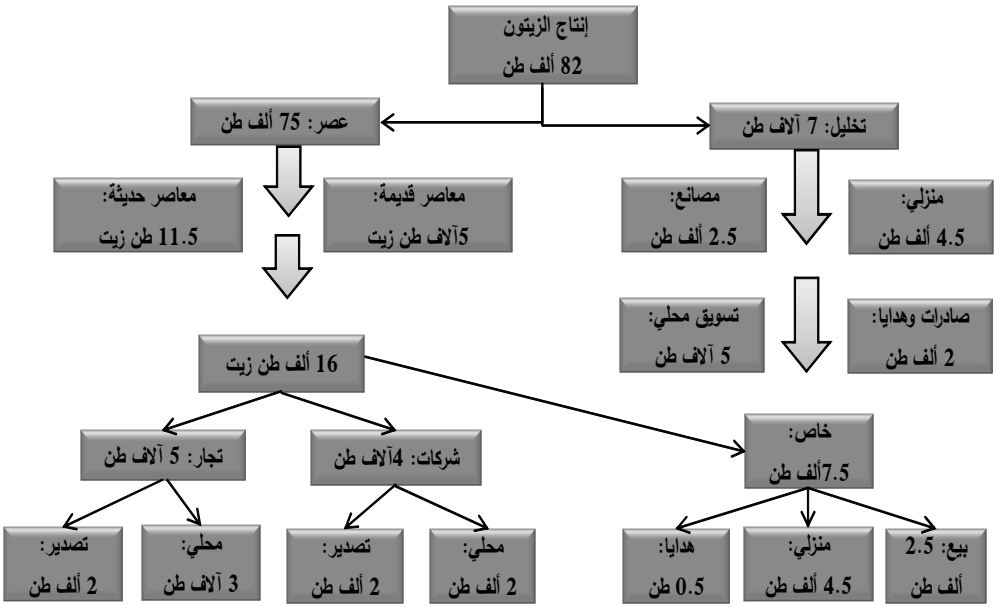

المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية (2014)، الخطة الإستراتيجية لقطاع الزيتون لعام 2014–219. رام الله.

مجلس الزيت والزيتون الفلسطيني:

تم تشكيل مجلس الزيتون الفلسطيني مؤخراً (عام 2016)، بقرار من وزير الزراعة. أما صلاحياته فتشمل المساهمة في وضع السياسات والاستراتيجيات من خلال وزارة الزراعة الفلسطينية، والرقابة على الإنتاج والتوزيع، وتشجيع البحث العلمي في قطاع الزيت، كما هو وارد في إستراتيجية عمله، ولكنه لا يمتلك الأدوات والمصادر الضرورية لقيامه بتحقيق أهدافه. وليس لديه موازنة مستقلة ويعتمد على ريع بعض النشاطات للقيام بمهامه. لذا انحصرت إنجازاته حتى الآن في تنفيذ نشاطات توعوية محدودة. وبالمقارنة مع مجالس الزيتون في الدول التي سجلت نجاحات هامة كتونس وتركيا والدول الأوروبية، تعتبر صلاحياته منقوصة وبدون دور تنظيمي وبدون آليات ومصادر تمكنه من التفاعل والاستجابة لاحتياجات النهوض بقطاع الزيتون. فهيكلية المجلس لا تتعدى هيكلية الجمعية الخيرية أو المنظمة الأهلية (هيئة عامة ومجلس إدارة، وإدارة تنفيذية)، وليس هناك انعكاس واضح لصفته كمؤسسة وطنية

عامة. أما موارد المجلس فهي تتشكل من مساهمات الأعضاء والتبرعات ومساهمة السلطة. وتفتقر التشريعات النافذة إلى تخصيصات مالية في الموازنة. لذا فإن المجلس سيواجه عجزاً مالياً يبقيه عاجزاً عن القيام بدوره خصوصاً أن عضويته اختيارية، مما يجعل قيمة الاشتراكات محدودة وغير كافية للقيام بمهامه.

5-5 الخدمات التسويقية ومدى توفرها

كان من بين الأهداف الرئيسية للإستراتيجية الوطنية لقطاع الزيتون في فلسطين (2014-2019) مواجهة مشكلة ضعف الخدمات التسويقية من خلال دعم الأنشطة التسويقية وخدمات ما بعد القطاف للقطاع. فالشركات الإحدى عشر العاملة على تصدير زيت الزيتون هي ما بين صغيرة ومتوسطة، وقدراتها غير كافية لترويج وتسويق زيت الزيتون. ويؤكد الخبير الزراعي فارس الجابي،[29] أن هناك حاجة ماسة لتطوير خدمات التسويق لهذا القطاع. وتركز تلك الشركات على تسويق زيت الزيتون على الأسواق الخارجية بسبب التسهيلات المقدمة من قنوات التجارة العادلة التي تضمن أسعار تفضيلية للزيت الفلسطيني. كما أن التسويق الدولي مرتفع التكلفة ولذلك تعتمد الشركات الفلسطينية على تلبية طلبات محددة للمستوردين الدوليين.

يقوم معظم المزارعين ببيع الفائض من الزيت المنتج خلال موسم العصر من خلال علاقاتهم الاجتماعية (الأقارب والجيران، وزملاء العمل). أما الشركات العاملة في التصدير فتقوم بشراء الزيت من الجمعيات التعاونية التي تتبع الممارسات الزراعية السليمة، والقادرة على إنتاج زيت الزيتون البكر الفاخر والعضوي، وهي أنواع الزيت الأعلى جودة والمطلوبة في الأسواق الدولية. ومن النادر أن تتجه الشركات للشراء من مزارعين يعملون بشكل فردي لأسباب تتعلق بمخاطر جودة الزيت.

5-6 مشاكل ومحددات التسويق للزيتون وزيت الزيتون

يواجه قطاع الزيتون تحديات ومعيقات مختلفة في عملية التسويق محلياً وخارجياً، وحسب آراء العاملين في هذا القطاع، يمكن إجمال أبرز هذه التحديات فيما يلي:

[29] فارس الجابي، رئيس المركز الفلسطيني للبحوث والتنمية الزراعية، في مقابلة مع "مجلة الاقتصادي" الفلسطينية.

أولا: يعتبر ارتفاع تكلفة قطف الزيتون السبب الرئيسي لارتفاع التكاليف وانخفاض تنافسية منتجاته في السوق المحلي والأسواق الخارجية. ويرجع ذلك إلى صغر وحدات الإنتاج التي تتألف من حيازات زراعية عائلية صغيرة جدا وصغيرة، والاعتماد على العمل اليدوي في عملية القطف. كما أن الطبيعة الجغرافية لنسبة كبيرة من الحيازات المزروعة بالزيتون تقع في مناطق جبلية يصعب فيها استخدام آلات القطف الحديثة المستخدمة في دول مثل إيطاليا وإسبانيا واليونان.

ثانياً: تذبذب الإنتاج من سنة لأخرى بسبب نوعية أشجار الزيتون، وطبيعة الأرض والمناخ ومعدل تساقط الأمطار. ويؤدي تذبذب الإنتاج إلى صعوبة الحفاظ على الزبائن والأسواق المستدامة لإنتاجهم.

ثالثاً: عدم التعامل مع الزيتون كمشروع اقتصادي جدي ومهم. فالغالبية العظمى من المزارعين ينتجون الزيتون وزيت الزيتون من منطلق التعاطي مع الأمر الواقع الموروث، ويعتمد على عمل نساء الأسرة وكبار السن من الرجال ممن تقاعدوا عن العمل أو أنهم غير عاملين، ممن تشكل الفرصة البديلة لعملهم ما يقرب من الصفر. أما الأسر الميسورة أو تلك التي تفتقر لأيدي عاملة مستعدة لقطف الزيتون، فهي توكل عملية القطف لأسر أخرى، ممن لديها القدرة والاستعداد لذلك مقابل الحصول على نصف المحصول على الأقل من الزيتون و/أو الزيت. أما العناية بالأشجار فهي في الحدود الدنيا، ولا تزيد عن حراثة الأرض مرة واحدة في السنة أو حرثتين في فصل الشتاء بغرض تسهيل وصول المياه إلى جذور الأشجار وخلع النباتات البرية التي تنبت تحتها لتسهيل عملية قطف الثمار. وتتم حراثة معظم حقول الزيتون الجبلية بواسطة التعاقد مع الحراثين المتبقين في المهنة، والذين لا يزيد عددهم عن بضعة أفراد في كل قرية. بينما تتم الحراثة بالتركتورات الآلية أو اليدوية في الحقول المستوية التي تشكل النسبة الأقل من الأراضي المزروعة بالزيتون.

أما القطاف وتعبئة الثمار وتخزينها قبل العصر بانتظار تجميع المحصول لدى أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة فما زال يتم بذات الطرق التقليدية القديمة أيضاً. والتطور الوحيد الحاصل هو في تشغيل بعض المعاصر الحديثة العاملة بتقنية الطرد المركزي، وامتثال بعض

الجمعيات التعاونية لإتباع طرق الإنتاج الفضلى، وقيامها بتطوير أنظمة التخزين السليمة، والتي تعتبر المزود الأساسي للشركات من زيت الزيتون لغرض التصدير.

5-7 مشاكل ومحددات التجارة الخارجية

يواجه تصدير الزيت الفلسطيني العديد من العوائق الواجب مواجهتها والتي تشمل ما يلي:

أولاً: نقص المعلومات حول الأسواق الدولية واحتياجاتها؛ بالرغم من الجهود التي يبذلها مركز التجارة الفلسطيني–بالترید، والذي يهتم بترويج الصادرات الفلسطينية في الأسواق المستهدفة. فالمعلومات التي تحصل عليها الشركات الفلسطينية المصدرة لزيت الزيتون حول السوق الدولي شحيحة جداً ولا تكفي لبناء إستراتيجية تصديرية.

ثانياً: عدم قدرة شركات التصدير على تلبية طلبات المستوردين من زيت الزيتون المستوفي لشروط الجودة من حيث الكمية ومن حيث الاستمرارية بسبب تذبذب إنتاج الزيتون وزيت الزيتون بسبب ظاهرة المعاومة. مما يضعف من قدرة شركات التصدير على بناء علاقات مستدامة مع المستوردين.

ثالثاً: صغر القدرة التصديرية للشركات الفلسطينية بسبب محدودية الكميات القابلة للتصدير من زيت الزيتون البكر الفاخر والعضوي. فالطلب على زيت الزيتون في السوق الدولي يتركز عادة على أجود أصناف الزيت وهي زيت الزيتون البكر الفاخر والعضوي، وهذه الأصناف غير متوفرة بشكل كاف في السوق الفلسطينية. فنسبة المنتج من هذين الصنفين لا تتعدى 5% من مجمل الإنتاج في فلسطين، أي بما يتراوح بين 400 و900 طن سنوياً.

رابعاً: ضعف تنافسية الزيت الفلسطيني السعرية مقابل السعر العالمي. إذ يباع الطن من زيت الزيتون البكر الفاخر والعضوي ما بين 5500 يورو إلى 6500 يورو بالمقارنة مع السعر العالمي لنفس النوع من الزيت الذي يتراوح بين 2000 يورو إلى 3000 يورو

للطن الواحد. ولذلك تعتمد العديد من الشركات الفلسطينية المصدرة على بيعه لحركات التضامن مع الشعب الفلسطيني.[30]

خامساً: النقص الشديد في وجود مؤسسات محلية معتمدة دولياً للفحص الحسي والكيماوي لزيت الزيتون. فاعتماد زيت الزيتون كزيت زيتون بكر فاخر يتطلب فحصاً كيميائياً مثبتاً ومعترف به، ويحتاج أيضاً إلى فحص حسي من قبل مؤسسة معتمدة دولياً من مجلس الزيتون العالمي. وتفتقر فلسطين إلى مؤسسات معتمدة ومعترف بها من الجهات الدولية رغم توفر عدد من المؤسسات والمختبرات التي تجري الفحوصات المطلوبة.[31]

[30] مقابلة مع السيد شادي محمود، مدير العلاقات التجارية الدولية في شركة الريف للاستثمار والتسويق الزراعي. شركة الريف تعتمد بالأساس على أسواق التجارة العادلة الدولية وعلاقاتها مع حركات التضامن الدولية من أجل تسويق زيت الزيتون.

[31] أفاد السيد شادي محمود أن الشركة تقوم بإرسال عينات زيت زيتون بشكل متكرر إلى مؤسسات خارجية معتمدة من قبل مجلس الزيتون العالمي، وهذا يعني بذل جهود ودفع تكاليف إضافية إضافة إلى إضاعة الوقت الثمين في انتظار نتائج الفحوصات خلال الموسم.

الفصل السادس
نقاط الضعف في البيئة القانونية وفي إنتاج وتصنيع الزيتون

تم الحصول على المعلومات في هذا البند من خلال المقابلات الشخصية التي أجريت مع 57 مزارعاً، بالإضافة إلى العديد من أصحاب المعاصر والخبراء في قطاع الزيتون، والمهندسين الزراعيين، والمؤسسات الأهلية، والمؤسسات الرسمية، ومركز التجارة الفلسطيني–بالتريد، وشركات التسويق، ومن المعلومات المستقاة من النقاش في 5 مجموعات بؤرية شارك فيها مزارعو الزيتون. وسنقوم بتناول نقاط الضعف والعوائق والتحديات التي تواجه تطور القطاع حسب نوعها أو طبيعتها:

6–1 المعيقات ونقاط الضعف في البيئة القانونية والمؤسسية

يوجد العديد من التشريعات السارية التي تشكل إطاراً قانونياً وتتناول بشكل مباشر أو غير مباشر تنظيم قطاع الزيت والزيتون الفلسطيني وهي: قانون الزراعة رقم (2) لسنة 2003، والأنظمة الزراعية الصادرة عنه وعددها 14 نظاماً، وقانون رقم (11) لسنة 2005 بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة رقم (2) لسنة 2003، وقانون البيئة رقم (7) لسنة 1999، والصحة العامة رقم (20) لسنة 2004، وقانون المواصفات والمقاييس الفلسطينية رقم (6) لسنة 2004، وقانون الجمعيات التعاونية رقم (17) لسنة 1956، وقرار بقانون ضريبة الدخل رقم (8) لسنة 2011، والقرار بقانون رقم (4) لسنة 2014 بشأن تعديل قانون رقم (8) لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل، وقرار وزير الزراعة بالمصادقة على النظام الأساسي لمجلس الزيت والزيتون لسنة 2007. كما توجد بعض التشريعات غير المصادق عليها بعد مثل مشروع النظام الجديد لسنة 2014، ومشروع القانون الخاص بالمجالس الزراعية التخصصية المرفوع لمجلس الوزراء لمناقشته وإقراره تمهيداً لرفعه للسيد الرئيس للمصادقة عليه بقرار بقانون.

تتناول معظم التشريعات السابقة كافة الجوانب ذات العلاقة بالزراعة، إلا أن القليل منها يتناول قطاع الزيت والزيتون الفلسطيني بشكل مباشر. وعند مراجعة ما سبق، تبين وجود العديد من العقبات المتعلقة بالإطار القانوني، نعرض منها ما يلي:

أولا: قانون التعاون:

ما زال قانون الجمعيات التعاونية الأردني الذي يعود لعام 1957 ساري المفعول في الأراضي المحتلة، وبينما جرى استبدال هذا القانون في الأردن منذ وقت طويل بعد أن أصبح متقادماً وغير مواكب للتطورات على نطاق عمل وطرق إدارة وتنظيم الرقابة على العمل التعاوني عالمياً، يستمر العمل به رغم الإجماع على أنه يشكل عائقاً ومكبلاً لانطلاقة وانتشار نمط الإنتاج التعاوني. كما لم يجر تطوير الجهة الرقابية على تنفيذه، مما سمح بانتشار الفساد والابتعاد عن قيم العمل التعاوني، والسماح لبعض الاتحادات والأفراد المتنفذين في هذا القطاع، وخصوصاً في القطاع الزراعي، باستغلال التعاونيات للإثراء. وعلى الرغم من إجماع المهتمين والعاملين في مجال التنمية بضرورة وضع قانون جديد، وقيام وزارة العمل الفلسطينية بصياغة مسودة قانون التعاون بمشاركة واسعة من المهتمين والمعنيين، ورفعها إلى مجلس الوزراء في عام 2008، إلا أن مسودة القانون اختفت في دهاليز أرشيف فريق الخطة التشريعية في الأمانة العامة للمجلس آنذاك، وحسب علمنا أن رئيس الفريق آنذاك لم يعتبر القانون ضمن الأولويات. وتناهى إلى علمنا أن وزارة العمل قدمت مؤخراً مشروع القانون من جديد إلى مجلس الوزراء للدراسة والتوصية، تمهيداً لرفعه لمصادقة الرئيس.

ثانياً: قانون الزراعة:

يتضمن القانون عدد من النواقص أهمها:

أ. لم تتم الإشارة فيه إلى قطاع الزيتون كقطاع استراتيجي في فلسطين، وذلك على الرغم من الأهمية الكبيرة والمتعددة الأبعاد لهذا القطاع التي استعرضناها سابقاً. وتكفي الإشارة هنا إلى أن هذا القطاع يحتل 54% من مجموع مساحة الأراضي الزراعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، و85% من مجموع المساحة المزروعة بأشجار البستنة. وحتى في المادة 3 التي تضمنت إنشاء الأجسام التي تساعد على تنفيذ القانون.

ب. لم يرد في القانون المعدل لقانون الزراعة رقم (11) لسنة 2005 تحديداً للمجالس الزراعية المتخصصة القائمة، وترك الأمر لوزير الزراعة لإنشاء وتنظيم مجالس متخصصة وفق ما يراه مناسباً.

د. تعدد الصلاحيات وتداخلها بين عدة جهات وخصوصا التالية: وزارة الزراعة، وسلطة جودة البيئة، ومؤسسة المواصفات والمقاييس، ووزارة الصحة، مما يضع أعباء إضافية على المشاريع الزراعية عموماً، ويخلق نوعاً من الغموض حول الجهة صاحبة الصلاحية في الكثير من القضايا التي تخص المزارعين، كالقضايا المتعلقة بالتراخيص وشروط الاستيراد والتصدير، والمواصفات والمقاييس، وشروط المحافظة على الصحة النباتية، ومدخلات الإنتاج الزراعي، وشروط استخدام الأسمدة والمبيدات الزراعية.

2-6 نقاط الضعف والتحديات في الظروف البيئية السائدة

تعددت التحديات الناتجة عن العوامل البيئية في فلسطين ونورد منها ما يلي:

- زراعة الزيتون في البيئات غير المناسبة والتربة غير المناسبة بسبب سلب حرية الفلسطينيين في استخدام معظم أراضيهم الواقعة فيما يسمى المنطقة "ج".
- تعرض كثير من المناطق المزروعة بالزيتون إلى موجات الصقيع خلال فصل الشتاء، والرياح في فترة عقد الثمار.
- تذبذب تساقط الأمطار في المناطق البعلية المزروعة بالزيتون.
- تعرض مزارع الزيتون في بعض المناطق لموجات الحر الشديد في فترة الإزهار وما بعد الإزهار.
- السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه، ونهب 85% منها، أبقى القليل منها للشعب الفلسطيني، وجعل المياه المتاحة لغايات الري التكميلي محدودة جداً ومرتفعة الكلفة.
- تآكل بساتين الزيتون داخل القرى وعلى تخومها بسبب التوسع العمراني.

6-3 التحديات والمعيقات الفنية والبشرية

6-3-1 في مجال الإنتاج

تعددت التحديات والعقبات الناتجة المتعلقة بالأبعاد الفنية والبشرية في مجال الإنتاج وكان أبرزها:

- تفتت الحيازات وصغر حجمها نتيجة للميراث، وضعف حوافز تجميع الأراضي. مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وعدم الاستفادة من وفورات الحجم. وهذا ما تدعمه الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إذ أن أكثر من 50% من حيازات الزيتون هي اقل من خمسة دونمات.
- عدم اختيار الأصناف الملائمة من أشجار الزيتون ذات الإنتاجية العالية المناسبة للعوامل البيئية، والمقاومة للأمراض.
- ضعف العناية ببساتين الزيتون، وهرم أشجار الزيتون، وعدم القدرة على التعامل مع الزيتون كمشروع اقتصادي.
- عدم توفر المعرفة الكافية بالأسلوب الأمثل لإدارة مزارع الزيتون.
- استخدام الأساليب الخاطئة في القطف، وجمع الثمار، والنقل، والتخزين.
- جمع الثمار المصابة والثمار التي تساقطت من الأشجار وخلطها مع الثمار السليمة.
- ضعف التدريب والإرشاد وقلة المرشدين المتخصصين في زراعة الزيتون وإنتاجه، وعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة، والميكنة في القطاع، وضعف البحث العلمي في القطاع أيضاً.
- ظهور آفات الزيتون وعدم مكافحتها بشكل فعال مثل ذبابة الزيتون، ومرض عين الطاووس، وسوسة الأغصان بالإضافة إلى الخنازير البرية وما تسببه من تدمير للمحاصيل وخاصة الفتية منها.
- قلة توفر مقدمي الخدمات الفنية من جمعيات تعاونية خدماتية، أو شركات، أو متعهدين مثل الحراثة والرش والقطاف...الخ.

- ضعف التمويل، وعدم وجود صناديق وطنية داعمة للاستثمار في القطاع، أو تحسين ظروفه. واقتصار التدخل الرسمي على التخطيط، والتدخلات المتواضعة.
- تساهم جميع العوامل السابقة في تذبذب الإنتاج وضعف الإنتاجية، وإضعاف الجدوى المالية للقطاع.

6-3-2 نقاط الضعف والتحديات في مجال التصنيع

- عدم توفر الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة لإدارة المعاصر، وقلة توفر الإرشاد للمزارعين والمصنعين على حد سواء، مما يزيد من نسبة الفاقد من الزيت، وتدهور الجودة. بالإضافة إلى عدم توفر المعرفة في مجال مراقبة الجودة والممارسات الجيدة على طول سلسلة الإنتاج خاصة في مرحلة القطاف والنقل والعصر والتخزين.
- التخزين المنزلي للزيتون في ظروف غير ملائمة بانتظار استكمال القطف لعدة أيام، واستخدام العبوات غير المناسبة لنقل الزيتون كالأكياس البلاستيكية والتي تؤثر على جودة الزيت.
- ضعف الرقابة على المعاصر، وانعدام دوريتها في معظم الأحيان.
- ضعف المعرفة بمعايير الجودة المحلية والدولية.
- مواصلة تشغيل المعاصر القديمة والمستهلكة مما يؤثر سلباً على كمية وجودة الزيت المستخرج.
- انخفاض الطاقة الإنتاجية للمعاصر العاملة في فلسطين، مما يؤدي إلى انتظار الثمار لفترة من الوقت وفي ظروف تخزين غير ملائمة لانتظار دورها في العصر،أو تقليل وقت العصر مما يزيد الفاقد من الزيت في الجفت أو يؤثر على جودة الزيت المستخرج. وتقادم أجهزة المعاصر وانخفاض كفاءتها، مما يزيد من نسبة الفاقد للزيت التي تصل في بعض المعاصر أحيانا إلى 40% من الكمية المتوقعة من الزيت. وما زال متوسط معدل الفاقد في جميع المعاصر مرتفعاً ويزيد بـ 4 نقاط مئوية عن معدل الفاقد العالمي، حيث بلغ 10% من الكمية المتوقعة عام 2015 مقابل 6% حسب تقارير وزارة الزراعة.
- ضعف الخدمات المساندة كتخزين الزيت وفق شروط الجودة.

6-3-3 نقاط الضعف والتحديات في مجال التسويق

- إتباع الأساليب الخاطئة في تعبئة وتخزين الزيت المعد للبيع مما يؤدي إلى تدهور جودته بسبب عدم استخدام الممارسات الفضلى في التخزين.
- غياب استخدام العبوات الصحية وذات أحجام مختلفة ومناسبة لتعبئة الزيت بما يتواءم مع احتياجات وأذواق المستهلكين.
- غياب المعلومات التسويقية المختلفة، والتي تتعلق برغبات المستهلكين، واحتياجات الأسواق التصديرية والأسعار في تلك الأسواق، وغيرها من المعلومات التي تساعد المنتجين والمستثمرين على اتخاذ القرارات السليمة.
- زيادة تكلفة الإنتاج في فلسطين بسبب ارتفاع معدل الأجور بالمقارنة مع الدول الأخرى.
- تذبذب الإنتاج، بسبب نوعية أشجار الزيتون وطبيعة الأرض والمناخ، وينعكس هذا على قدرة المنتجين في الحفاظ على أسواق مستدامة لإنتاجهم.
- عدم توفر شركات تصديرية كبيرة قادرة على توريد كميات للأسواق الخارجية وفق مواصفات وظروف الطلب في تلك الأسواق، وفشل اتحاد الشركات المصدرة لزيت الزيتون الذي تشكل سابقاً.
- عدم توفر التمويل الميسر لغايات الترويج والتسويق الخارجي كما هو الحال في تونس وإيطاليا.
- ضعف الطلب المحلي على زيت الزيتون وانخفاض مستوى الاستهلاك المحلي.[32]
- النقص الشديد في إنتاج العبوات الزجاجية والستانلس ستيل المناسبة لحفظ جودة زيت الزيتون.

6-4 الصعوبات والتحديات الاقتصادية

تعددت التحديات الناتجة عن العوامل الاقتصادية في فلسطين بحسب المبحوثين،ونورد منها ما يلي:

[32] أفاد السيد فياض فياض، مدير مجلس الزيت الفلسطيني أن معدل استهلاك الفرد هبط إلى 3 كغم حاليا مقابل 10 كغم قبل الاحتلال.

- منافسة منتجات الزيوت المستوردة كزيت الذرة، وعباد الشمس والصويا للمنتجات المحلية من زيت الزيتون في الأسواق المحلية في ظل ضعف القدرة الشرائية للمواطنين.
- لا يتوفر تشريعات لحماية الأسواق المحلية من الإغراق وبالتالي ضعف قدرة السلطة الفلسطينية على توفير حماية للمنتج المحلي من خلال فرض ضرائب أعلى على الزيوت المنافسة، أو الحد من تهريب ثمار الزيتون المكبوس وزيت الزيتون عبر إسرائيل إلى مناطق السلطة الوطنية، وضعف القدرة على ضبط كميات زيت الزيتون المغشوش التي تدخل إلى الضفة الغربية وقطاع غزة.
- ارتفاع الأجور وندرة بعض المهنيين ممن يتقنون أعمال الحراثة والتقليم وارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل والتسويق مما قلص من جاذبية القطاع للمستثمرين والعاملين.
- عدم توفر المخازن الملائمة، التي تعمل على الحفاظ على جودة الزيت وتوفيره طوال العام لاستقرار عرض الزيت والحفاظ على أسعار عادلة للمنتجين.
- ندرة الاستثمارات في مجال الاستفادة من مخلفات الزيتون كالجفت والزيبار.

6-5 نماذج محلية في قطاع الزيتون للتغلب على بعض التحديات والعوائق

بادر العديد من المزارعين الرياديين المستهدفين من قبل المؤسسات الأهلية العاملة في قطاع الزيتون إلى إعادة تأطير المزارعين من خلال تنظيمهم في تعاونيات زراعية تسعى إلى تحسين جودة الزيت المنتج، والمساعدة في تسويقه لزيادة تنافسيته، ورفع ربحية المزارعين الأعضاء. جرى تشكيل العديد من هذه التعاونيات الزراعية في بعض المحافظات المنتجة لزيت الزيتون استجابة لطلب شركات التسويق المحلية التي تفضل التعامل مع الجمعيات التعاونية في تسويق الزيت. وكان الغرض من ذلك ضبط جودة الزيت، وإيجاد مصادر آمنة لتوريده، والتغلب على التذبذب في الكميات ذات الجودة العالية المتوفرة للتسويق. إضافة إلى ذلك، فقد تشكلت جمعيات التجارة العادلة التي ضمت العديد من المزارعين، وبادرت لرفع مستوى ثقافة أعضائها بالممارسات الزراعية المثلى، وطرق إنتاج الزيت العضوي عالي الجودة، وساهمت في تسويق منتجات المزارعين الأعضاء. كان من بين تلك الجمعيات جمعية فلسطين للتجارة العادلة، وشركة كنعان للتجارة العادلة وشركة الريف للتجارة العادلة وائتلاف الجمعيات التعاونية الخمس من خلال شركة أرضنا الزراعية.

6-5-1 جمعية فلسطين وشركة كنعان للتجارة العادلة

تم تأسيس جمعية فلسطين للتجارة العادلة وشركة كنعان عام 2005 من خلال مجموعة برامج تم تمويلها بواسطة مجموعة من المؤسسات التنموية الدولية، مثل وكالة التنمية الأمريكية (USAID) والوكالة السويسرية للتنمية (SDA)، والوكالة الهولندية للتعاون الدولي. ضمت الجمعية في عضويتها 1700 مزارع ومزارعة موزعين على ثلاثة وأربعين تجمعا سكنيا معظمها في محافظة جنين وشمال غرب نابلس.تعمل جمعية فلسطين على تمكين المجتمع، والتعليم المكثف والتدريب لأعضائها،وتصدر إنتاجهم إلى سبعة عشر دولة في العالم. وهي شركة لتصدير المنتجات المحلية، وعضو في الجمعية الدولية للتجارة العادلة.

انضمت شركة كنعان إلى منظومة مؤسسات التجارة العادلة التي تعتبر حركة دولية ممتدة في انتشارها وعضويتها، وتعمل على تعزيز ودعم المزارعين في الدول النامية من خلال شراء منتجاتهم بأسعار تفضيلية وإعادة توزيعها وبيعها للمستهلكين المباشرين. والهدف الرئيسي من هذه الحركة هو دعم صغار المزارعين، من خلال منظومة شركات وجمعيات تتعامل مباشرة مع المزارعين، وتسعى لتطوير مواصفات منتجاتهم الزراعية، بصورة تعزز مكانتها في الأسواق العالمية.

وشكل عمل هذه المنظومة فرصة هامة للمزارع الفلسطيني، مكنته من دخول الأسواق العالمية ومن استغلال الفرص الكبيرة المتاحة فيها، وحفزته على إنتاج منتجات زراعية بمواصفات عالية الجودة ومكنته من الحصول على أسعار مجزية.

فجمعية فلسطين وشركة كنعان على سبيل المثال أصبحتا تصدران نحو 75% من مجموع صادرات فلسطين من منتجات الزيتون وخاصة زيت الزيتون عبر منظومة التجارة العادلة. وهما ملتزمتان بشراء منتجات أعضاء الجمعية فقط بأسعار تفضيلية، أي أعلى من السعر المتداول في السوق المحلية، بشرط التزام المزارعين ببرنامج ومواصفات الشركة بهدف الحصول على منتجات عضوية وفق المواصفات العالمية التي تشترط عدم استخدام المواد الكيماوية. وهذا يحتاج إلى تطوير معرفة وطرق عناية المزارعين لتحقيق مردود مرتفع لجهودهم وتحسين مستوى حياتهم.

6-5-2 ائتلاف الجمعيات التعاونية (شركة أرضنا الزراعية)

ولدت فكره تأسيس الجمعية التعاونية للزيت العضوي في بني زيد الشرقية عام 2004، بمبادرة من سبعة مزارعين وبدعم من العديد من البرامج الداعمة لقطاع الزيتون مثل مؤسسة اوكسفام وجمعية الإغاثة الزراعية. وكان دافعهم الرئيسي حاجتهم الماسة لتسويق منتجاتهم من الزيت الذي تكدس بكميات كبيرة في بيوتهم خلال الأعوام 2000 إلى 2003. خصوصا وأن أسعار زيت الزيتون شهدت انهياراً غير مسبوق، إذ هبطت إلى 7 شيكل للكيلو غرام، وهو سعر يقل عن نصف التكلفة الفعلية، مما حدا بهم للبحث عن حلول تساعدهم في تسويق إنتاجهم بما في ذلك تصديره إلى الأسواق الخارجية بالتعاون مع المؤسسات والشركات التي تعمل في مجال التصدير.

أفاد مدير الجمعية إلى أنه تم الاتفاق عام 2004 بين عدد من المزارعين بالالتزام بعصر إنتاجهم من ثمار الزيتون يومياً وبشكل جماعي، وتوزيع كمية الزيت فيما بينهم حسب نسبة مساهمة كل منهم في كميه الزيتون التي وردت للعصر الجماعي. كانت هذه التجربة الأولى من نوعها في المنطقة والتي جاءت بعد قرون تعود المزارعون فيها على قيام كل مزارع بعصر زيتونه بشكل مستقل، لاعتقاد كل منهم بأن زيت حقله مميز عن الآخرين من حيث السيل والنوع. كانت هذه تجربة صعبة جداً على المزارعين، ولكن لم يكن أمامهم خيارات أخرى إن هم أرادوا أن يحسنوا عوائدهم.

وبين مدير الجمعية أن الهدف هو الحصول على زيت زيتون بمواصفات عالية جداً صالح للتصدير إلى الخارج. فالمواصفات الأوروبية ذات معايير جودة صارمة منها التزام المزارعين بعصر الزيتون في نفس يوم القطف. ولما كانت الغالبية العظمى من المزارعين الصغار لا يستطيعون توريد قطافهم المحدود من الزيتون بصورة يومية للمعاصر، وبما أنه لا يمكن عمل ترتيبات عصر يومي من قبل المعاصر لكميات صغيرة، كان الحل الوحيد تجميع كميات الزيتون وإرسالها إلى المعصرة بشكل جماعي. ومكنهم العصر الجماعي من إنتاج زيت بمواصفات عالية الجودة،وتم بيعه بـ 15 شيكل للكيلو غرام الواحد، في حين اضطر المزارعون الآخرون إلى بيع إنتاجهم من زيت الزيتون بـ7 شيكل للكيلو غرام في تلك السنة.

أدت هذه التجربة إلى زيادة اقتناع المزارعين بفكرة العصر الجماعي، وانضمامهم للفريق، مما جعل عدد المزارعين الراغبين بالعمل وفق الطريقة الجديدة يصل إلى 30 مزارعاً. وأدى نجاح الفكرة إلى تأسيس الجمعية التعاونية للزيت العضوي في مزارع النوباني وعارورة وتسجيلها، وحصولها على شهادة الزراعة العضوية من المركز المصري للزراعة الحيوية، التي مكنتها من تسويق زيت الزيتون العضوي. كما حصلت الجمعية أيضاً على شهادة التجارة العادلة. أقامت الجمعية مخزناً لزيت الزيتون حسب المواصفات الدولية بقدرة تخزينية تصل إلى 40 طن زيت. وحرصت الجمعية على إدخال الممارسات الزراعية الجيدة وتدريب المزارعين الأعضاء عليها أيضا. فقد أدخلت الصناديق البلاستيكية لجمع ونقل ثمار الزيتون بدلاً من الأكياس البلاستيكية التي تؤثر سلباً على جودة الزيت المستخرج، وأنشأت مختبراً لفحص الزيت والتأكد من جودته قبل التخزين في الخزان الجماعي.

انتشرت فكرة وطرق عمل جمعية بني زيد الشرقية إلى عدد من جمعيات زيت الزيتون في المنطقة المجاورة، وشكلت معها ائتلافا ضم الجمعية التعاونية في بني زيد الغربية (بيت ريما وكفرعين وقراوه بني زيد) التي تضم 24 عضواً، وجمعية عابود التعاونية الزراعية التي تضم 16 عضواً، وجمعية فرخة التعاونية لإنتاج وتسويق الزيت العضوي التي تضم 17 عضواً، وأسس هذا الائتلاف "شركة أرضنا الزراعية" لعصر وتسويق زيت الزيتون.

انحصر عمل الجمعيات في البداية في تقديم خدمات العصر اليومي المشترك لزيتون الأعضاء، وتخزين الزيت في ظروف صحية وحافظة لجودته. وتطور عملها إلى تقديم خدمات تسويق الزيت، وتوفير مستلزمات الإنتاج ذات الجودة العالية وبأسعار منافسة، وعصر زيت الزيتون في معصرة حديثة أنشأتها الجمعية، وتوفير السماد العضوي (الكومبست) عن طريق إنشاء مصنع للسماد العضوي. كما حسنت أساليب المكافحة المتكاملة لآفات الزيتون، وقامت بتقديم القروض للتعاونيات الأعضاء في الشركة. وقد أدى ذلك كله إلى تقليل تكاليف الإنتاج للزيت على أعضاء تلك الجمعيات التعاونية، ورفع جودة المنتج، وفي إيجاد قنوات تسويقية بأسعار تفضيلية ومناسبة لصغار المنتجين. وقدم الائتلاف بذلك نموذجاً ناجحاً يستحق التعميم في قطاع الزيتون الفلسطيني من خلال تطبيق مبادئ الحركة التعاونية، والجودة، والتجارة العادلة.

6-5-3 شركة الريف للتسويق الزراعي

في مقابلة مع المدير العام لشركة الريف السيد سليم أبو غزالة في شباط 2016، أشار إلى أن شركة الريف بدأت تجربتها في فتح آفاق تسويقية في الأسواق الدولية عند تأسيسها عام 1996، حيث تم تصدير كمية من الزيت إلى مؤسسة اسكتلندية ضمن حملة تضامن مع مزارعي الزيتون. كانت تلك بداية مشجعة لدخول الأسواق الخارجية، تم في ضوء نجاحها تطوير فكرة شركة الريف للتسويق الزراعي في جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية) بهدف تسويق منتجات صغار المزارعين. وتم تطوير البنية التحتية للشركة لتكون مستعدة لمواجهة الاحتياجات اللازمة للأسواق الدولية وتمكين المنتج الفلسطيني من المنافسة فيها من ناحية الجودة، وطرق التعبئة والتغليف. وتم تأهيل الكادر الفني المناسب والعمل على تنظيم المزارعين في أطر تعاونيات غير رسمية (لم يكن هنالك جمعيات مسجلة وإنما مجموعات من المزارعين) من أجل تدريبهم على الممارسات الزراعية السليمة لإنتاج زيت وزيتون عالي الجودة، وكسب رضا المستهلك.

ومن هذه النقطة بدأت خطة التطوير والبناء داخل الشركة، ولدى تجمعات المزارعين، حين تم وضع الخطط الترويجية في الأسواق الدولية. وبعد مسيرة 22 عاماً، تمكنت الشركة من فتح أسواق في ما يزيد على 15 دولة، وتبني أنظمة الجودة (شهادة الإنتاج العضوي وشهادة الجودة)، وبناء خطوط إنتاج وتعبئة حديثة، وإجراء فحص الجودة في المختبر الخاص بذلك، إضافة إلى تأهيل كادر فني متخصص في عمليات الإرشاد والإنتاج والمهارات اللوجستية.

تمكنت الشركة بالتعاون مع بعض التعاونيات من الحصول على جوائز دولية تتعلق بجودة زيت الزيتون الفلسطيني، وتسويق آلاف الأطنان من زيت الزيتون الفاخر والعضوي في الأسواق الدولية، والمساهمة في حصول المزارعين على أسعار عادلة لمنتجاتهم من خلال عضوية الشركة في منظمة التجارة العادلة الدولية والاستفادة من قنواتها التسويقية.

تعتمد الشركة مبدأ الشراكة مع الجمعيات التعاونية من خلال لقاءات دورية سنوية في بداية الموسم لتحديد آليات الشراء من خلال العقود الموحدة مع الجمعيات التعاونية من حيث السعر، ومواعيد التسليم، ومواعيد الدفع دون تمييز بين جمعية وأخرى، بشرط تجاوز زيت الزيتون معايير الجودة المطلوبة للأسواق الدولية.

الفصل السابع
نماذج عربية وأوروبية في إنتاج وتصنيع وتجارة زيت الزيتون والاتفاقات الدولية

يعرض هذا الفصل نماذج مختارة لإدارة وتنمية قطاع الزيتون، مع التركيز على أنماط الإنتاج والقطاف والتصنيع والتسويق للزيتون وزيت الزيتون. وبحكم تركز قطاع الزيتون في حوض البحر الأبيض المتوسط سنعرض النموذج التونسي، والنموذج الأوروبي في اسبانيا وإيطاليا واليونان. كما سنعرض بشكل ملخص الاتفاقات والمواصفات الدولية التي يقودها وينظمها مجلس الزيتون الدولي.

7-1 النموذج التونسي في إنتاج و تصنيع الزيتون[33]

شهدت الزراعة التونسية منذ عام 2000 تحولاً في السياسات الحكومية اتجاه قطاع الزيتون. وجرى منحه عناية خاصة بحكم دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد، ودوره في ضمان الأمن الغذائي. ولقيت السياسات والتوجهات التي تم إقرارها من قبل الحكومة تجاوباً كبيراً من طرف المزارعين الذين زادوا من استثماراتهم في القطاع، والتي ساهمت في تعزيز الاستقرار في الريف التونسي وتحسين ظروف العيش بشكل ملحوظ في الخمسة عشر سنة الماضية. ويبرز ذلك من خلال ما تم تحقيقه من نتائج متميزة أدت إلى رفع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 12%، و9.6% في التصدير، و16% في التشغيل، ويستقطب 9% من مجموع الاستثمارات في الاقتصاد، و يُوفّر الدخل لـ 516 ألف مزارع و60 ألف بحار.

[33] عرض لتدخلات الديوان الوطني للزيت للنهوض بقطاع زيت الزيتون، الديوان الوطني للزيت، آذار 2015، عرض تفصيلي لقطاع الزيتون في تونس قدمه الديوان الوطني للزيت ووزارة الفلاحة التونسية للوفد الفلسطيني في جولة تعليمية عن إدارة قطاع الزيتون في تونس. http://brothers4hd.wixsite.com/imad/--cyr

7-2 سياسة التنمية الزراعية التونسية

تم اتخاذ العديد من الإجراءات والإصلاحات من أجل تحسين البيئة العامة للنشاط الزراعي وتطوير إنتاجيته والنهوض بالريف التونسي.وتمحورت برامج الإصلاح التي تم إقرارها لصالح القطاع حول العناصر الأربعة التالية؛ تحسين البيئة العامة للنشاط الزراعي، وتأطير القطاع الزراعي، وتأهيل القطاع الزراعي، ومواصلة تعبئة واستغلال الموارد الطبيعية، وفيما يلي شرح مفصل لكل منها:

7-2-1 تحسين البيئة العامة للنشاط الزراعي

يتمثل تحسين البيئة العامة للنشاط الزراعي في دعم الاستثمار، والقروض والتمويل، وترشيد سياسة الأسعار وتحسين الأوضاع العقارية. وقد تم إعطاء مكانة متميزة للقطاع الزراعي في قانون تشجيع الاستثمارات. وشهد قانون تشجيع الاستثمار العديد من التعديلات بهدف ملائمة الحوافز مع خصوصيات الأنشطة ومتطلبات التنمية الزراعية والتطور التكنولوجي. وجرى اعتماد سياسة القروض المرنة التي تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النشاط الزراعي من خلال اعتماد اللامركزية في منح القروض الزراعية، وتبسيط إجراءات الحصول عليها، وتنفيذ برنامج نموذجي لتمويل الزراعات الصغرى ذات الطابع العائلي. كما تم إحداث آليات جديدة لتمويل صغار المزارعين عن طريق البنك التونسي للتضامن، واستحداث نظام قروض عن طريق جمعيات القروض الصغيرة لتمويل صغار المزارعين غير القادرين على الاقتراض البنكي، بالإضافة إلى وضع وتنفيذ خطة إصلاح نظام التأمين الزراعي، وخاصة ضد المخاطر الطبيعية.

أما بالنسبة للأسعار فقد تم الحفاظ على سياسة السوق المفتوح داخل القطر التونسي باستثناء قطاع التصدير، حيث تنظم السياسة السعرية من قبل المؤسسات المعنية. ويخضع قطاع زيت الزيتون لتعليمات وقرارات الديوان الوطني للزيت، الذي يرتبط ارتباطاً وثيقا بوزارة الفلاحة التونسية. ولمعالجة الأوضاع المترتبة عن ارتفاع تكلفة الإنتاج، تم اتخاذ إجراءات تمثلت بإعفاء مدخلات الإنتاج من الضرائب لتحقيق دخل أفضل للمزارعين. كما تم وضع برنامج

تدخّل طموح للإصلاح الزراعي بالمناطق العمومية المروية لزيادة المساحات المزروعة بالزيتون المروي باستخدام النمط المكثف والمروي بواقع 200 ألف دونم سنوياً.

ولتعظيم الاستفادة من الإجراءات أعلاه بخصوص تنمية القطاع الزراعي بشكل عام والزيتون بشكل خاص، تم إنشاء وتطوير مراكز البحث العلمي والتعليم العالي الزراعي، والإرشاد الزراعي، والهياكل (المؤسسات) المهنية، ومراقبة جودة الإنتاج، والخارطة الزراعية والمتغيرات المناخية. وركزت تونس على تنمية واستثمار الموارد الطبيعية في مقدمتها الموارد المائية وخاصة المياه الجوفية التي يتم استثمارها في الزراعة المروية، وتغير النمط الزراعي باعتماد أنماط الزراعة الكثيفة وخاصة في زراعة الزيتون.

7-2-2 تطوير البيئة القانونية والتشريعية للقطاع

طورت تونس منظومة قانونية وتشريعية داعمة للقطاع الزراعي باعتباره قطاع رئيسي في الاقتصاد التونسي. وتتسم تلك المنظومة بالمرونة التي أكسبت تونس القدرة على الاستفادة من التقلبات السعرية الدولية لزيت الزيتون، واستغلال الفجوة بين العرض والطلب على هذه السلعة في السوق الدولية.

أوكلت تلك التشريعات مهمة قيادة قطاع الزيتون إلى الديوان الوطني للزيت الذي استحدث عام 1962. وبدأ الديوان في تسويق زيت الزيتون التونسي في الأسواق الخارجية منذ سنة 1970، وفي التحكم في استيراد الزيوت النباتية الأخرى لضمان استقرار أسعار زيت الزيتون التونسي في السوق المحلي وأسواق التصدير. استمر تحكم الديوان الوطني في كل ما يتعلق بالزيوت النباتية وزيت الزيتون حتى سنة 1994، حيث تم تحرير الاتجار في زيت الزيتون وفتح المجال أمام القطاع الخاص للتصدير ضمن الضوابط والسياسات الوطنية التي يقترحها الديوان الوطني للزيت، بينما تقوم الحكومة بالرقابة على تنفيذها من خلال وزارة الفلاحة والصيد البحري التونسية.

يشارك العديد من المؤسسات في تنمية قطاع الزيتون. فبالإضافة إلى الدور الهام الذي تقوم به وزارة الفلاحة والصيد البحري التونسية والديوان الوطني للزيتون، تم إنشاء وكالة الإرشاد

والتدريب الزراعي سنة 1990، وتم إنشاء معهد متخصص للدراسات المتعلقة بقطاع الزيتون باسم معهد الزيتونة، وأوكلت له مهمة التطوير والبحث العلمي في قطاع الزيتون بالتعاون مع الباحثين المتخصصين ومراكز البحث المحلية والدولية، والعديد من الجامعات والمعاهد التونسية.

7-3 الوضع الحالي لقطاع الزيتون في تونس

يمكن القول أن النموذج التونسي يتسم بقدر عالي من التنظيم لقطاع الزيتون من خلال المنظومة القانونية والتشريعية التي أوجدتها الدولة التونسية التي حددت الآليات والأشكال الإدارية والتنموية لقطاع الزراعة وبالتحديد لقطاع الزيتون. وانعكست نتائج ذلك على مختلف مؤشرات القطاع الكمية والنوعية. حيث امتدت بساتين الزيتون إلى نحو 18 مليون دونم، وهي تحتل المرتبة الثانية عالمياً من حيث المساحات المزروعة بشجرة الزيتون. ويبلغ عدد أشجار الزيتون حالياً حوالي 80 مليون شجرة تتوزع على مختلف المناطق في إطار 310,000حيازة زراعية. وتمثل الزراعة البعلية 97% من مجمل زراعة الزيتون في تونس، في حين تشكل الأشجار المروية 3% منها. شكلت الأشجار المنتجة 75% من عدد أشجار الزيتون، كما شكلت الغراس الفتية ما نسبته 16%، مقارنة مع 9% أشجار هرمة يتجاوز عمرها 100 سنة. تشهد الأراضي المشجرة بالزيتون تفتت في المساحات حيث أن 66% منها أقل من 100دونم.

وتطور الإنتاج من زيت الزيتون من معدل 143 ألف طن خلال الفترة 1992-2002 إلى 170 ألف طن خلال الفترة 2003-2012 ليصل إلى 295 طن في عام 2015. ولكن إنتاجية الدونم لا زالت متدنية جداً حيث بلغت 60 كيلوغرام من ثمار الزيتون بسبب انخفاض معدل الكثافة (بمعدل شجرتين في الدونم) و87 كيلوغرام زيتون في منطقة الوسط (بمعدل كثافة 5 أشجار للدونم)، و95 كيلوغرام زيتون في الشمال (بمعدل 10 أشجار للدونم). بذا بلغ المعدل الوطني لإنتاجية الدونم في حدود 75 كيلوغرام من الزيتون للدونم الواحد. كما أن الإنتاج ما زال يعاني من عدم الانتظام بسبب ارتباطه بالعوامل المناخية.

تسعى تونس لتحقيق جملة من الأهداف والبرامج المستقبلية لقطاع الزيتون تتلخص فيما يلي:

- رفع إنتاج قطاع الزيتون التونسي إلى1,250 مليون طن سنوياً، أي ما يقارب 250 ألف طن من الزيت.
- رفع قيمة الصادرات من الزيت التونسي إلى180 ألف طن سنوياً.
- العمل على استقرار الإنتاج من خلال مواصلة رفع مساحة الزراعة المروية للزيتون وتحسين الإنتاجية القابلة لذلك كغابة الزيتون بالشمال التونسي.
- تجديد أشجار الزيتون الهرمة بالمناطق التقليدية للإنتاج بالساحل وصفاقس والجنوب الشرقي بقلعها وإعادة زراعتها.
- مواصلة التوسع في زراعة محاصيل الزيتون المروية والمكثفة لبلوغ مليون دونم مع نهاية 2020.
- تعزيز القدرة التنافسية باعتماد أنماط جديدة من الزراعة تهدف إلى زيادة التكثيف والاعتماد على التقنيات الحديثة ومستجدات البحث.
- العمل على إحداث علامات الجودة لزيت الزيتون لإضفاء قيمة مضافة لزيت الزيتون التونسي وتنويع الصادرات.
- تنويع الزيوت المنتجة من خلال التعريف بالأصناف التونسية وخصائصها ومزاياها، وكذلك تشجيع استعمالها.
- إعطاء قيمة مضافة أعلى للزيوت التونسية من خلال زيادة صادرات زيت الزيتون المعلب تحت علامة تونسية لبلوغ 20 ألف طن من جملة الصادرات خلال السنوات القادمة، وذلك باستغلال الآليات الموضوعة في إطار صندوق النهوض بصادرات زيت الزيتون المعلب.[34]

وتجدر الإشارة أن التوسع في زراعة أشجار الزيتون في تونس يسجل توسعاً بمقدار200,000 دونم سنوياً، منها 50 ألف دونم مروي يتبع الزراعة ذات الكثافة العالية التي تصل إلى 160 شجرة زيتون للدونم الواحد.[35]

---

[34] نفس المرجع السابق.

[35] نفس المرجع السابق.

شكل 4: الهيكل التنظيمي لقطاع الزيتون التونسي

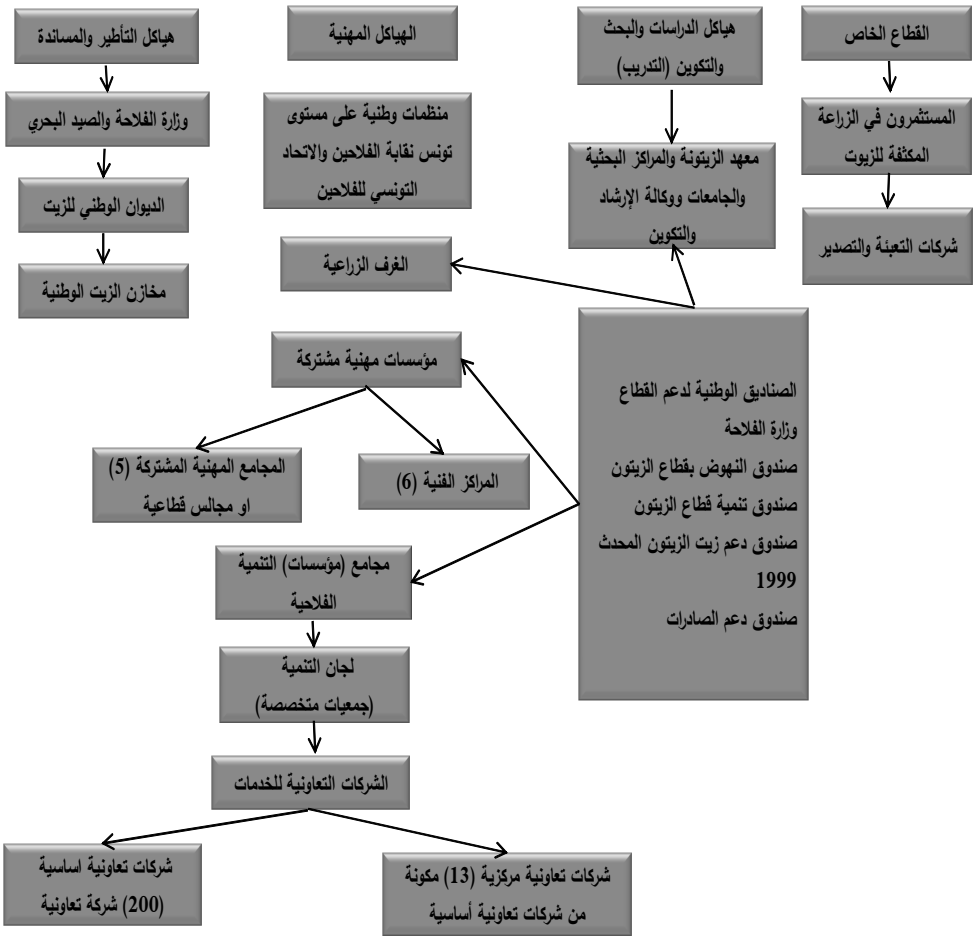

المصدر: ديوان الزيت التونسي (2015)، عرض واقع قطاع الزيتون التونسي. تونس.

7-4 بعض خصائص ومؤشرات قطاع الزيتون في دول الاتحاد الأوروبي (إسبانيا، واليونان، وإيطاليا)

7-4-1 أنماط الإنتاج

بشكل عام، هناك نمطان رئيسيان في زراعة الزيتون: الطريقة التقليدية في الزراعة وخاصة في المناطق الجبلية أو التلال غير المروية، وطرق الإنتاج الحديثة التي تستخدم الري والميكنة. ومع ذلك، هناك عدد من نظم الإنتاج، مثل نظم الإنتاج الجافة، والمروية، والميكانيكية، وغير الميكانيكية، والمكثفة وشديدة الكثافة. وتكون تكاليف الإنتاج في بساتين الزيتون الحديثة أقل من تكاليف الإنتاج في البساتين التقليدية. علاوة على ذلك، تسمح الميكنة وجدولة العمليات للمنتجين بتقليل وقت القطاف والعمليات الأخرى كحراثة الزيتون، مما له تأثير إيجابي على جودة إنتاج الزيت والزيتون على حد سواء.

7-4-2 هيكلية المزارع

أظهرت تقارير يوروستات (EUROSTAT)[36] أن عدد المزارعين العاملين في قطاع الزيتون في الاتحاد الأوروبي قد بلغ 1.9 مليون مزارع. أما عدد الحيازات المزروعة بالزيتون فقد بلغت في اسبانيا 41,300 حيازة، بمتوسط مساحة 53 دونم لكل حيازة، وتتواجد أكبرها في الأندلس، حيث بلغ متوسط مساحة الحيازة فيها 80 دونم. وبلغ عدد الحيازات في اليونان 531,000 بمتوسط 16 دونماً للحيازة الواحدة. أما في إيطاليا، فقد بلغ عدد حيازات الزيتون 776,000 حيازة، بمتوسط مساحة 13 دونماً للحيازة. فيحين بلغ معدل مساحة الحيازة المزروعة بالزيتون في قبرص5 دونمات.

يتخصص نصف مزارعو الزيتون في دول الاتحاد الأوروبي في إنتاج زيت الزيتون فقط. ومع ذلك، هناك فوارق كبيرة بين مناطق الاتحاد الأوروبي؛ ففي الأندلس وبوليا، يعتبر مابين 65% إلى 80% من المزارع مزارع تجارية. وعلى النقيض من ذلك، الوضع في البرتغال وقبرص وسلوفينيا، التي تعتبر الغالبية العظمى من مزارع الزيتون فيها غير تجارية (أسرية)، ويستخدم

[36] http://ec.europa.eu/eurostat

إنتاج الزيتون في مزارعها الصغيرة الطرق التقليدية، وهي تعتمد غالباً على عمل الأسرة لإنتاج زيت الزيتون للاستهلاك المنزلي.

7-4-3 المناطق والمحاصيل والإنتاج

تشير البيانات الإحصائية أن إنتاجية الزيتون تختلف من دولة إلى أخرى في دول الاتحاد الأوروبي المنتجة للزيتون وخاصة في إسبانيا وإيطاليا. وتعتمد إلى حد كبير على العديد من العوامل مثل المعاومة (تبدل الحمل من سنة إلى أخرى)، ونظام التشغيل، وكثافة الزراعة، والممارسات الزراعية، والظروف المناخية. بلغ متوسط الإنتاج من ثمار الزيتون في إسبانيا عام 2009 و2010 نحو 267 كغم للدونم الواحد، وبلغ في إيطاليا 292 كغم للدونم. وبلغت إنتاجية الزيت عام 2010 في إسبانيا 56 كغم زيت للدونم، وبلغ في إيطاليا 44 كغم زيت للدونم.

7-4-4 الإنتاج

بلغ متوسط إنتاج زيت الزيتون في الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة (2005-2010) 2,200 ألف طن، وهو ما يمثل حوالي 73% من الإنتاج العالمي. وساهمت إسبانيا وإيطاليا واليونان بإنتاج نحو 97% من إنتاج زيت الزيتون في الاتحاد الأوروبي، حيث تنتج إسبانيا لوحدها ما يقارب62% من إجمالي إنتاج الاتحاد الأوروبي. ومن حيث نوعية الإنتاج في عام 2009، أنتجت إسبانيا 35% زيت بكر ممتاز، و32% زيت بكر عادي، و33% من الزيت الوقاد المستخرج من عصر الجفت.

7-4-5 تنظيم قطاع الزيتون في بعض دول الاتحاد الأوروبي

تختلف مستويات وأشكال تنظيم قطاع الزيتون في الاتحاد الأوروبي من دولة لأخرى. وتبين دراسة الدائرة العامة للزراعة والتنمية الريفية في الاتحاد الأوروبي لعام 2012 أن عضوية التعاونيات الزراعية في قطاع الزيتون تضم وتقدم خدمات لـ 70% من المزارعين في إسبانيا، و60% من المزارعين في اليونان و30% من مزارعي الزيتون في البرتغال. أما في إيطاليا فما

زالت نسبة أعضاء التعاونيات من مزارعي الزيتون متدنية، وتضم 5% فقط من إجمالي مزارعي الزيتون.

وعلى صعيد العصر والتعبئة تبين وجود 740 شركة لعصر الزيتون، ونحو 950 تعاونية زراعية تنتج زيت الزيتون في إيطاليا، إضافة لنحو 5,000 مصنع. أما صناعة التعليب، فتتركز في شركات التعبئة الكبرى التي تتحكم بحوالي نصف كمية زيت الزيتون البكر في السوق. وفي اليونان، هناك ما يقارب من 2002 معصرة للزيتون، وتعود ملكية الغالبية العظمى من الزيت إلى عدد قليل من الشركات الكبيرة. ومع ذلك، يفتقر المنتجون والمصنعون إلى وسائل للتكيف مع العرض والطلب.

7-4-6 تحليل الوضع الاقتصادي لمزارع الزيتون

يعتبر العمل العنصر الأكثر تكلفة في زراعة الزيتون في أوروبا، حيث شكلت قوة العمل العائلي غير مدفوع الأجر 43-57% من التكلفة الإجمالية، والعمل المدفوع بحوالي 10-17%، والعوامل الأخرى بتكاليف تمثل (10-16%) من مستوى التكاليف في إسبانيا، حيث مزارع الزيتون أكبر وإنتاجية العمل أعلى. ومنذ عام 2000 إلى عام 2010، تآكلت هوامش ومؤشرات الدخل من قطاع الزيتون إلى الثلث من دخل الأسرة في إسبانيا.[37] ويعود ذلك إلى عدم زيادة المردود من إنتاجية العمل، ووفورات الحجم، والهبوط في اتجاه الأسعار. ويرتبط تحقيق دخل أعلى لمنتجي الزيت في الاتحاد الأوروبي بالعديد من العوامل أهمها؛ الاستفادة من وفورات الحجم، وزيادة نسبة عمل الأسرة بالنسبة إلى التكاليف، وزيادة الإنتاجية، وارتفاع كثافة الإنتاج. كما انه مرتبط بجودة الموسم (الإنتاج) والأسعار.

[37] European Commission, Economic Analysis of the EU Olive Oil sector November 24, 2013: http://www.oliveoilmarket.eu/economic-analysis-of-the-olive-sector-european-commission/
European Commission, EU Olive Oil farms report- Based on FADN Data, Brussels, Feb. 2012. http://ec.europa.eu/agriculture/rica/pdf/Olive_oil%20_report2000_2010.pdf

7-5 الاتفاقيات والمؤسسات الدولية الخاصة بإنتاج وتسويق الزيتون

تطورت تجارة زيت الزيتون وزيتون المائدة إلى درجة كبيرة خلال السنوات الست الماضية، الأمر الذي لفت نظر الأمم المتحدة للاهتمام بالقطاع. فقد بادرت الأخيرة إلى صياغة اتفاقية بشأن التعامل والتجارة في مجال الزيتون ومنتجاته على المستوى الدولي، وإنشاء "مجلس الزيتون الدولي" وفق الاتفاقية المذكورة. وصادقت العديد من الدول المنتجة والمصدرة للزيتون ومنتجاته عليها وشاركت في عضوية المجلس المستحدث بهدف الاستفادة من تبادل المعلومات والتجارب والخبرات الدولية في تنمية قطاع الزيتون لديها، وللمشاركة في صياغة السياسات الدولية اللازمة لتحقيق ذلك. وبحكم أهمية قطاع الزيتون في دولة فلسطين، وأهليتها للانضمام لعضوية منظمات الأمم المتحدة بعد حصولها على مكانة دولة غير عضو، باشرت السلطة الوطنية الفلسطينية اتصالاتها للتوقيع على الاتفاقية المذكورة، والانضمام لمجلس الزيتون الدولي. ومن شأن هذه العضوية في المجلس أن تتيح الاستفادة من الخدمات التي يقدمها والتي تتمثل في اعتماد المؤسسات الفلسطينية ذات العلاقة بفحص زيت الزيتون وبمنح شهادات الجودة، وفي مقدمة ذلك الاعتراف بالمختبرات المسؤولة عن الرقابة الرسمية على زيت الزيتون البكر والعضوي.

7-6 توظيف التجارب الدولية الناجحة في فلسطين

يجدر بمنتجي الزيتون في فلسطين الاستفادة من تجارب الدول الأخرى المنتجة لزيت الزيتون، وخصوصاً في مجالات تحسين استغلال الأراضي وآليات توحيد عمليات الإنتاج لأصحاب الحيازات الصغيرة للاستفادة من وفورات الحجم، بالإضافة إلى استغلال الموارد المائية وخصوصاً تقنيات الحصاد المائي المختلفة للاستفادة من مياه الأمطار من خلال التقنيات التقليدية، وجمع مياه الأمطار في مزارع الزيتون من خلال إقامة خزانات المياه لجمع مياه الأمطار، وآبار الجمع، بالإضافة إلى دراسة إمكانية استخدام المياه الجوفية في قطاع الزيتون حيث أمكن ذلك. هذا بالإضافة إلى تشجيع أعمال تنقية المياه الرمادية واستخدامها في الري بعد أن أثبت فعاليته. كما أن تطوير مهارات القوى البشرية المنتجة في القطاع لإتقان الممارسات الجيدة في الزراعة والقطاف والنقل والعصر والتخزين يجب أن يبقى في قمة الأولويات لأهميته.

تتوقف استفادة قطاع الزيتون الفلسطيني للاستفادة من السياسات والإجراءات والإصلاحات التي اتبعتها بعض الدول التي حققت نجاحات مستدامة في تطوير الإنتاجية وتخفيض تكاليف منتجات القطاع لديها، وإكساب قطاع الزيتون قدرة تنافسية بصفة مستدامة على تنفيذ عدد من الإصلاحات وأهمها: تحسين البيئة العامة لقطاع الزيتون، وتأطير المزارعين والمؤسسات العاملة في قطاع الزيتون في الجمعيات التعاونية، واعتماد سياسات تمويلية واضحة وهادفة له، والعمل على إيجاد سياسة سعرية تهدف إلى حماية المنتج الوطني. كما أن دعم البحث العلمي والاستفادة من مخرجاته في قطاع الزيتون، بالإضافة إلى تطوير منظومة الإرشاد الزراعي وتأهيل كوادره، وتطوير الإطار القانوني والتشريعي والترتيبات المؤسسية الملائمة للعناية بالقطاع يضمن تنفيذ السياسات الوطنية تجاه مراقبة الجودة وخاصة المنتجات الموجهة للتصدير من خلال تطوير قدرات وتفعيل الجهات الرقابية وتحقيق اعتمادها دولياً.

كما أنه من الضروري إعداد الخارطة الزراعية للمناطق المختلفة في فلسطين، وتوضيح أنواع المحاصيل المناسبة لكل منطقة كأداة توجيهية للمزارعين، وإيجاد برامج وطنية تهدف إلى توجيه قطاع الزيتون باتجاه الإنتاج الاقتصادي من خلال إدخال أنماط الزراعة الحديثة إليه، ومساعدة المزارعين على التمكن من استخدام آخر التقنيات الملائمة في الزراعة والقطاف والعصر والتخزين الكفيلة بتقليل كلفة الإنتاج وزيادة الإنتاجية وتحسين الجودة. فكما لاحظنا في هذين النموذجين هناك تقارب في مستوى إنتاجية الزراعة التقليدية في تونس والبلدان الأوروبية المنتجة للزيت مع إنتاجية الدونم في فلسطين، لذا لا توجد موانع موضوعية أمام فلسطين لتحقيق النتائج التي حققتها تلك الدول من حيث تقليل كلفة الإنتاج، وزيادة الإنتاجية من خلال التكثيف، الذي يساعد المزارع على مضاعفة إنتاجية وحدة المساحة (الدونم). كما يمكن الاستفادة من تجربة الشركات الزراعية وعمل التعاونيات الزراعية كما في إسبانيا وإيطاليا بهدف تجاوز تأثير تفتت الملكية، والاستفادة من اقتصاديات الحجم.

الفصل الثامن:
نتائج الدراسة وتوصياتها

8-1 نتائج الدراسة

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلنا لها في هذه الدراسة فيما يلي:

- يعاني قطاع الزيتون الفلسطيني من أزمة ركود في حجم وقيمة الإنتاج يمتد أمدها منذ وقوع الاحتلال عام 1967، الذي بسط سيطرته على استخدامات الأراضي الخاصة والعامة، ووضع محددات أمام استغلالها من قبل مالكيها، كمنع زراعة الأشجار المثمرة، وخصوصاً الزيتون في مساحات واسعة جداً من الأراضي التي وضعت ضمن مخططات إقامة وتوسيع المستعمرات. وتعرضت بساتين الزيتون القديمة والجديدة منذ ذلك الوقت لخسارة عشرات الآلاف من الأشجار التي قطعت أو أحرقت خلال حملات أعمال التخريب التي نفذتها سلطات الاحتلال ومستعمريها. كما أدت سيطرة وإدارة سلطات الاحتلال المحكمة على مصادر المياه الفلسطينية إلى وضع عقبات أمام التحول للزراعة المروية المكثفة.
- بينت الدراسة أن القطاع في حالة من الفوضى بسبب افتقاره لوجود جهة قيادية مؤثرة وقادرة وتمتلك المصادر الضرورية للعب دور المايسترو لتنسيق وتوجيه جهود جميع الجهات ذات العلاقة لإصلاح وتطوير الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع، وبناء الترتيبات المؤسسية المطلوبة للنهوض بكافة جوانب وأبعاد القطاع البشرية والتقنية لكافة مراحل سلسلة القيمة لتحقيق نهوض في الإنتاجية وتخفيض التكاليف وتطوير تنافسية القطاع في السوق المحلية وأسواق التصدير.
- يتركز إنتاج الزيتون في شمال ووسط الضفة الغربية، وخاصة في المناطق الغربية منها وبمحاذاة الخط الأخضر المطلة على الساحل، والتي تعتبر الأكثر ملائمة لزراعة الزيتون من حيث نوعية الأراضي ومعدلات تساقط الأمطار والرطوبة.
- يغلب على قطاع الزيتون الفلسطيني النمط التقليدي ذا الكثافة المنخفضة، والقائم على العمل الفردي أو الأسري. أما أنماط زراعة الزيتون المروية بشكل كامل أو تكميلي فهي

شحيحة في الضفة الغربية ولكنها تسود في قطاع غزة، وشرع بعض المزارعين في تطبيقها في الضفة الغربية وتبين أنها تحقق إنتاجية عالية.

- ما زالت السلالات المحلية غير المحسنة تسود في قطاع الزيتون الفلسطيني أيضاً، وهي لا تحظى بالعناية الكافية، إلى جانب غياب المعرفة الفنية بمتطلبات تلك العناية. حيث ما زالت تسود الطرق التقليدية في زراعة الأشجار والعناية بالبساتين، وما زال استخدام الطرق والتكنولوجيات الحديثة في الرش والقطف والعصر والتخزين ضعيفاً أيضاً. لذا ظلت ظاهرة معاومة الإنتاج وتفاوته الحاد من سنة لأخرى وبقي تحكم المزارعين بكمية ونوعية المحصول محدوداً جداً.
- يعاني القطاع من ارتفاع تكاليف إنتاج الزيت والزيتون في فلسطين بسبب الارتفاع الكبير في مستوى الأجور وفي أسعار مدخلات الإنتاج. كما أن ظاهرة تفتت الملكية الزراعية مع الزمن بسبب خضوعها للتقسيم بين الورثة من وقت لآخر، قد أضعفت الجدوى الاقتصادية للمزارع الصغيرة جداً والصغيرة بالطرق التقليدية، وأضعفت جاذبية القطاع للاستثمارات والتطوير.
- تبين الدراسة أن فلسطين لم تتمكن حتى الآن من التغلب على تحديات ضعف جدوى مزارع الزيتون الصغيرة جداً والصغيرة، والبالغ مساحتها 10 دونمات فأقل والتي تشمل 50.5% من بساتين الزيتون، والتي بات الإنتاج فيها غير اقتصادي منذ بداية السبعينات. فلم يتم التغلب على مشكلة تفتت ملكية مزارع الزيتون، التي تعتبر مشكلة عالمية، كما حدث في الكثير من الدول كما في دول أوروبا المنتجة للزيت وفي تونس إلى حد ما، وذلك عن طريق تنظيم صغار المزارعين في جمعيات تعاونية أو من خلال إنشاء شركات لتولي العملية الإنتاجية أو بعض من مراحلها.
- يشكل ارتفاع تكاليف إنتاج زيت الزيتون في فلسطين اكبر عائق أمام تطور قطاع الزيتون، مما يضع عقبات أمام تحوله إلى قطاع تصديري، ويضعف منافسته في السوق المحلي أمام زيت الزيتون المستورد، ويضعف الطلب الاستهلاكي عليه بسبب التحول إلى الزيوت النباتية الأخرى. بلغ معدل إنتاج الدونم في فلسطين من زيت الزيتون 42 كغم لآخر خمس سنوات (2010-2015)، وقد كان بمعدل 65 كغم في سوريا واسبانيا للبساتين المشابهة والتي تستخدم نفس التقنيات.

- تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (انظر جدول 2) إلى أن زراعة الزيتون باستخدام الري لا تطبق نمط الزراعة الكثيفة. فمعدل الكثافة فيها لا يتجاوز 18.2 شجرة في الدونم الواحد، في حين يصل معدل عدد الأشجار في نمط الزراعة الكثيفة إلى 160 شجرة زيتون كما هو الحال في تونس وسوريا ودول الاتحاد الأوروبي كإسبانيا، وإيطاليا واليونان، ويصل معدل إنتاجية الدونم إلى 170 كغم من الزيت.
- هناك تضارب كبير في البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبيانات وزارة الزراعة، مما يولد إرباك في عملية صناعة السياسات.
- تبين الدراسة ضعف تطبيق الممارسات الجيدة من قبل المزارعين في جميع مراحل سلسلة القيمة. ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها:
  - ضعف منظومة الإرشاد الزراعي بشكل عام وقطاع الزيتون بشكل خاص، وافتقارها إلى عدد كاف من الكوادر البشرية المدربة والماهرة.
  - قلة البحث العلمي التطبيقي في قطاع الزيتون لإيجاد الحلول الملائمة للتحديات التي تواجه القطاع.
  - النقص الكبير في توفير بعض الخدمات الزراعية لصغار المزارعين: كخدمات الحراثة، والقطاف، وتخزين الزيت، ومكافحة الآفات الزراعية.
  - استمرار الكثير من المعاصر القديمة قليلة الكفاءة وغير الصالحة للعمل، وضعف الرقابة على تلك المعاصر مما يؤثر سلباً على جودة الزيت وزيادة الفاقد من الزيت.
  - افتقار كليات الزراعة للمناهج الدراسية الملائمة خاصة في زراعة الزيتون وإنتاجه والتي يجب توفيرها لطلاب الهندسة الزراعية.
- تبين التقارير الصادرة عن وزارة الزراعة ارتفاع نسبة الفاقد من الزيت بسبب عدم التزام المعاصر والقائمين عليها بالممارسات الجيدة في عصر الزيتون، واستمرار عمل بعض المعاصر غير الصالحة للعمل. فقد بلغت نسبة الفاقد من الزيت لعام 2015 نحو 10.5% من حجم الإنتاج في الضفة الغربية، والذي يقارب 2,200 طن من الزيت بكلفة إجمالية تصل إلى 14.5 مليون دولار.
- يقتصر إنتاج زيت الزيتون العالي الجودة (زيت الزيتون البكر العضوي أو عالي البكورة) على بضعة جمعيات، يرجع نجاحها في ذلك إلى تدخلات المؤسسات الأهلية وتشجيع الشركات المصدرة للزيت مثل شركة الريف، وشركة كنعان.

- تبين وجود توجه ملحوظ في أوساط المزارعين لتنظيم أنفسهم في جمعيات تعاونية أو شركات تحت ضغط الحاجة من جهة، وبتأثير الحوافز التي قدمت لهم من قبل بعض المؤسسات الأهلية من جهة أخرى. كما تبين أن الجمعيات التعاونية نجحت في توسيع عضويتها للاستفادة من مزايا العضوية التي تشمل تقليل تكلفة الإنتاج والعصر، والمحافظة على جودة الزيت من خلال التخزين الجماعي في عبوات "ستانلس ستيل" لزيت الزيتون، وكذلك في تسويقه، ورفع جودة منتجات أعضائها والحصول على أسعار تفضيلية.
- يعاني قطاع الزيتون من انتشار العديد من الآفات الزراعية مثل ذبابة الزيتون، ومرض عين الطاووس، وحفار الساق، التي تلحق تلفاً جسيماً قد يصل إلى الفقدان الكلي لأشجار الزيتون. وهذا يستوجب عمل حملات مكافحة وطنية تقودها السلطة الوطنية كون مثل هذه الآفات لا يمكن معالجتها بشكل فردي.
- بينت الدراسة أن مستوى الرقابة على المشاتل المنتجة لأصول شجر الزيتون ضعيفة جداً، مما يؤدي إلى انتشار وتوزيع أشتال منخفضة الإنتاجية وغير مناسبة للأقاليم المناخية السائدة في البلاد ونوعية تربتها.
- يشكل النقص في برامج استصلاح الأراضي، وشق الطرق الزراعية، عقبة أمام توسع المساحة المزروعة بالزيتون، وتخفيض نفقات الإنتاج وإدخال الميكنة الحديثة في زراعة الزيتون وخاصة في أعمال الحراثة والقطاف ومكافحة الآفات الزراعية.
- توجد تحديات كبيرة في مجال التجارة والتسويق، وتبين الدراسة عدم حماية الأسواق المحلية من تدفق الزيوت النباتية، بما فيها زيت الزيتون من الخارج، مما يؤدي إلى كساد زيت الزيتون المحلي في المواسم الجيدة، وإلحاق خسائر فادحة بالمزارعين.
- تفتقر فلسطين للصناعات ذات الارتباطات الأمامية، كعبوات تعبئة الزيتون وأدوات القطاف، والأسمدة...الخ، والارتباطات الخلفية الداعمة لقطاع الزيتون، التي تمكن استخدام مخلفات الزيتون كالجفت والزيبار، والمشاريع الاستثمارية في مجال إنتاج العبوات الزجاجية والستانلس ستيل المناسبة لخزن وتسويق زيت الزيتون.
- ربحية المزرعة لا تعتمد فقط على الكفاءة الإنتاجية المحققة من خلال المساحة، وإنما تعتمد كذلك بشكل ملحوظ على إنتاجية وحدة الإنتاج (الدونم، الشجرة) لذلك لا بد من

رفع إنتاجية وحدة الإنتاج باستخدام أنماط إنتاجية جديدة تسمح بالاستفادة من وفورات الحجم، وزيادة كثافة الأشجار للدونم، أو التوجه إلى الزراعات الكثيفة مع زيادة إنتاجية الشجرة ذاتها من خلال المعاملات الزراعية المناسبة.

8-2 التوصيات

بناءً على النتائج التي توصلت لها الدراسة يمكن استخلاص الكثير من التوصيات التي اجتهدنا في تصنيفها تحت أربعة عناوين كما يلي: البيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية؛ والسياسات والتدخلات العامة في قطاع الزيتون؛ وتوصيات خاصة بالعمليات في جميع مراحل سلسلة القيمة؛ وتوصيات بشأن التسويق المحلي والدولي.

أولاً: توصيات بشأن البيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية:

1. مراجعة القوانين والأنظمة ذات العلاقة بقطاع الزيتون، أو تلك المؤثرة عليه، بهدف تطويرها وإزالة نقاط الضعف فيها واستكمالها وتحديثها. وتطوير واستكمال الترتيبات المؤسسية المناسبة الكفيلة بتنفيذ القوانين والأنظمة، وتحديد العلاقة بين الأطراف ذات العلاقة بالقطاع وتبيان صلاحياتها ومسؤولياتها، بهدف إيجاد بيئة قانونية مواتية للنهوض بالقطاع وتوسيعه أفقياً وعمودياً، وزيادة إنتاجية وجودة وحداته الإنتاجية، وزيادة دخل المزارعين العاملين فيها. وعلى هذا الصعيد نعتقد بضرورة منح الأولوية للتدخلات التالية:

- إدخال تعديلات على قانون الزراعة رقم (8) لسنة 2003 لإبراز أهمية قطاع الزيتون بصفته قطاع استراتيجي من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية أيضاً.
- إعادة تشكيل مجلس الزيت والزيتون كمجلس وطني يمثل جميع الفاعلين الرئيسيين في القطاع، له استقلالية إدارية ومالية، يجسد الشراكة بين القطاعات (العام والخاص والأهلي)، وكأحد الهيئات المشاركة في تنفيذ القانون، وإبراز مسؤوليته ودوره في المشاركة في اقتراح السياسات والخطط والمشاريع المتعلقة بقطاع الزيت والزيتون وتنفيذها.

- معالجة التعارض والتداخل في النصوص القانونية (قانون الزراعة، وقانون البيئة، وقانون المواصفات والمقاييس، وقانون الصحة العامة) المتعلقة بقضايا المواصفات والمقاييس وشهادات المطابقة والشروط الصحية والبيئية في قطاع الزيت والزيتون.

2. تحديث الإطار القانوني للجمعيات التعاونية الذي يشكل عائقاً أمام تطوير نمط الإنتاج التعاوني. وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة الإسراع في دراسة مسودة القانون المصاغة من وزارة العمل والجهات ذات العلاقة المقدم لمجلس الوزراء مؤخراً.
3. تبني القوانين والاتفاقات الدولية الخاصة بجودة وخصائص الزيت كخطوة مهمة لتطوير الثقة بالزيت الفلسطيني.
4. منح القطاع الزراعي وخصوصاً الزيتون أحقية في الحصول على الحوافز المنصوص عليها في قانون تشجيع الاستثمار.
5. تطوير الإحصاء الزراعي واعتماد مرجعية واحدة ذات خبرة وقدرة على توفير البيانات الضرورية لإعداد السياسات والخطط والبرامج الضرورية للنهوض بالقطاع، ولمتابعة نتائجها وتقييمها.

ثانياً: توصيات بشأن السياسات والتدخلات العامة في قطاع الزيتون :

1. تطوير وتحسين منظومة الإرشاد الزراعي في قطاع الزيتون ورفده بالخبرات والكفاءات الضرورية إلى جانب تطوير مهارات المرشدين الزراعيين.
2. الترويج والتحفيز لاستخدام أنماط جديدة في إنتاج وتسويق قطاع الزيتون تمكن المزارعين الصغار والمتوسطين فيه من الاستفادة من وفورات الحجم، وذلك من خلال توحيد عمل المزارعين عبر مراحل سلسلة القيمة من خلال تنظيم المنتجين في تعاونيات أو شركات أو جمعيات.
3. وضع وتنفيذ سياسات لتنشيط البحث العلمي التطبيقي ووضع دراسات قطاع الزيتون كأولوية في السياسات الحكومية، من خلال تطوير المراكز البحثية والعلمية والمقررات العلمية للمعاهد والكليات الزراعية والتي تختص بقطاع الزيتون.
4. وضع وتنفيذ سياسات وبرامج وطنية لمكافحة الآفات الزراعية التي تهدد أشجار الزيتون وتؤثر على كمية الإنتاج وجودته سنوياً، وضرورة التركيز على غرس أصناف من الزيتون المقاوم لهذه الآفات.

5. إعداد سياسات تحفيزية لاستصلاح الأراضي القابلة لزراعة الزيتون، وشق الطرق الزراعية التي تقلل من تكلفة النقل للمنتج، وتهيئة المزارع لإدخال التكنولوجيا الحديثة في القطاع.
6. إيجاد حوافز تشجيعية لإقامة الصناعات المرتبطة بتزويد مدخلات الإنتاج لقطاع الزيتون، وللاستثمار في مخرجاته المختلفة: مصانع تعبئة زيت المائدة، وصناعة الصابون ومواد التجميل، وصناعة الأخشاب من الجفت، وصناعة الأعلاف، والأسمدة من مخلفات المعاصر.
7. لتعزيز جودة زيت الزيتون الفلسطيني واستقرار ثبات العرض فيه لا بد من إيجاد برنامج وطني لتخزين الزيت في مخازن وطنية على غرار البلدان المنتجة لزيت الزيتون.
8. تشجيع القطاع الخاص على إنشاء مكاتب وشركات لخدمات تسويق زيت الزيتون وتطوير القائم منها، وتشجيع إنشاء تعاونيات تسويقية لزيت الزيتون.
9. إنشاء صندوق لتأمين المخاطر التي تواجه قطاع الزيتون، الطبيعية منها (الجفاف، والصقيع، وما شابه ذلك)، والسياسية الناتجة عن ممارسات الاحتلال والمستعمرين (قطع وحرق الأشجار وتجريفها، منع الوصول إليها...الخ).
10. ضرورة تبني السلطة الوطنية رسمياً لسياسة الجودة العالمية، ودعم مؤسسة المواصفات والمقاييس للحصول على اعتراف دولي بالفحوصات الحسية (التذوق)، والمخبرية لزيت الزيتون، لتسهيل التصدير إلى الأسواق الخارجية.
11. تبني سياسات لمراقبة الجودة ومراقبة عملية الإنتاج بما يشمل السياسات التالية:
    - سياسات وإجراءات فحص ومراقبة المعاصر وترخيصها.
    - سياسات وإجراءات اعتماد الجودة العالمية في الإنتاج العضوي وإجراءات ضمان جودة المنتج المعد للتصدير.
12. إيجاد سياسات لتنظيم السوق وتوفير الحماية لقطاع الزيتون بما يشمل ما يلي:
    - حماية المنتج الوطني من خلال إيجاد سياسات سعريه وضريبية مرنه تحافظ على قدرة الزيت الفلسطيني على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.
    - سياسات الحماية من الغش والتهريب وحماية المستهلك.

- حظر استيراد ثمار الزيتون من الخارج ومنع درسها في المعاصر الفلسطينية إلا بموجب قرار من مجلس الوزراء.

13. سياسات داعمة لزيادة المساحات المزروعة بالزيتون باستخدام أنماط إنتاج ذات كفاءة إنتاجية عالية مثل الزراعة المكثفة والمروية (الري التكميلي) وإدخال الميكنة للقطاع.
14. سياسات مكافحة الأمراض والآفات الزراعية والوبائية التي تؤثر على إنتاجية وجودة المنتج في القطاع.
15. إعداد وتنفيذ الخارطة الزراعية لدولة فلسطين لضمان استغلال الأراضي بما يتلاءم مع تنوع الأنماط المناخية ومتغيراتها وجودة التربة، لزراعة أنواع أشجار الزيتون الملائمة للتنوع البيئي في فلسطين من خلال تحديد ونشر الخارطة الزراعية التي تحدد أنواع الزراعات المختلفة في المناطق المناسبة لها.

ثالثاً: توصيات خاصة بمختلف الأعمال على كافة مراحل سلسلة القيمة

أ. في مرحلة ما قبل القطاف

1. التحول لإنتاج زيت عالي القيمة كالزيت الفاخر والفاخر العضوي للاستفادة من الأسعار التفضيلية.
2. استخدام العمالة الماهرة وخاصة في عملية التقليم.
3. التحول إلى أنماط الزراعة المكثفة في المناطق التي تعتمد زراعة الزيتون بطريقة الري، لزيادة إنتاجية الدونم وزيادة الربحية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية والجدوى المالية. فقد بينت التجربة أن الري يحقق إنتاجية اكبر بنسبة لا تقل عن 40%، ويقلل من تكلفة إنتاج الكيلوغرام من الزيت بمعدل 1.5 دولار.
4. زيادة كثافة الزراعة البعلية لتصل إلى 30 شجرة للدونم لزيادة الاستفادة من المساحة المحدودة وتقليص تكاليف الإنتاج وزيادة الإنتاج والإنتاجية والربحية.
5. تقليل كلفة العمليات الزراعية الرئيسية في قطاع الزيتون من خلال التأجير المشترك لمقدمي خدمات الحراثة، والتقليم، ومكافحة الآفات الزراعية، والتقليم، وإدخال الميكنة إلى قطاع الزيتون وخاصة في النشاطات الإنتاجية المكلفة كالحراثة ومكافحة الآفات.

6. تشجيع برامج الحصاد المائي والاستفادة منها قدر الإمكان، وإعادة استخدام وتدوير المياه الرمادية واستخدامها في ري الزيتون.

ب. عملية القطاف

1. تقليل تكاليف القطاف التي تشكل أكثر من 40% من التكلفة الكلية لإنتاج الزيت باستخدام ماكنات القطف اليدوية التي تزيد من كفاءة عملية القطاف بنسبة 80%.
2. استبعاد الثمار المصابة بأمراض الزيتون وأوراق الزيتون أيضاً عن المحصول المعد للعصر بسبب تأثيرها السلبي على جودة الزيت.
3. جمع ثمار الزيتون في عبوات مناسبة تحافظ على جودتها خلال النقل للعصر وتوريدها للمعاصر الحديثة المرخصة للحصول على زيت بكر عالي الجودة.
4. تشجيع الشراكة بين صغار المنتجين على قطف المحصول وتوريده للعصر يومياً لضمان الحصول على زيت عالي الجودة وقابل للتصدير.

ج. في أعمال العصر والتعبئة والتخزين

1. لابد من إعادة النظر في سياسات ترخيص المعاصر، وتشغيلها، وأساليب التفتيش والرقابة على عملها لتقليل الفاقد من الإنتاج من جهة، وضمان إنتاج زيت بجودة عالية من جهة أخرى.
2. تخزين زيت الزيتون في عبوات فولاذية غير قابلة للصدأ (ستانلس ستيل) وفي أماكن معتمة وجافة للحفاظ على صلاحيته للطعام لفترة طويلة.

رابعاً: توصيات بشأن التسويق المحلي والدولي

1. منح زيت الزيتون ميزة تنافسية في السوق المحلي من خلال توفير الحماية له من زيت الزيتون المستورد.
2. الترويج لزيت الزيتون الفلسطيني والتعريف بميزاته وطرق استخداماته والحفاظ على قيمته الغذائية لزيادة معدل الاستهلاك.
3. تبني سياسات وطنية لدعم الترويج للزيت الفلسطيني دولياً وبناء صورة وهوية تجارية قوية لزيت الزيتون الفلسطيني في الأسواق الخارجية المستهدفة.

4. تشجيع الاستثمارات الخاصة في مجال التعليب والتصدير والترويج وفتح أسواق جديدة لاستغلال فرص ارتفاع الطلب الدولي عليه.
5. زيادة الوعي لدى فئات العاملين في القطاع، من مزارعين وتجار ومصنعين، بالمواصفات المطلوبة في الأسواق التصديرية العربية والأجنبية (نوع الزيت، وحجم ونوع العبوات، وبطاقات البيان، ودرجة الجودة، والأوقات المناسبة للتصدير...الخ).
6. توفير مصادر التمويل لغايات التسويق وتوفير برامج ضمان (تأمين) الصادرات للوفاء بمتطلبات السوق الدولي والمستوردين لزيت الزيتون.
7. لزيادة تنافسية الزيت الفلسطيني في الأسواق العالمية لا بد من إيجاد سياسات وطنية داعمة للشركات التي تعمل على فلترة، وتعبئة، وتصدير زيت الزيتون.
8. تثقيف المصدرين لزيت الزيتون بالفرص التسويقية المتاحة للتصدير إلى الاتحاد الأوروبي، والعمل على تعديل الاتفاقات المبرمة معه بما يضمن منح امتيازات اكبر للزيت الفلسطيني خلال الاجتماعات السنوية التي تعقد لغايات مراجعة وتقييم الاتفاقيات.
9. توعية مصدري زيت الزيتون إلى الأقطار العربية (مزارعين، تجار، مصنعين) بالفرص المتاحة لهم من خلال الاتفاقيات الموقعة الثنائية منها والمتعددة الأطراف أيضا.

المراجـــــع

اتحاد لجان العمل الزراعي (2015)، دليل تعريف سلسلة القيمة المحلية لقطاع زيت الزيتون الفلسطيني.

اتحاد لجان العمل الزراعي (2015)، مشروع زيادة القدرة التنافسية لزيت الزيتون الفلسطيني من خلال إدخال نهج سلسلة القيمة.

أوكسفام 2010، الطريق إلى زراعة الزيتون: تحديات تنمية اقتصاد زيت الزيتون في الضفة الغربية، ص:7.

الجابي، فارس. (2006). قطاع الزيتون في فلسطين. رام الله: اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية في فلسطين، ص http://pacu.org.ps/wp/?p=29.29

الجعفري، محمود (1990). تحليل اقتصادي لسوق الزيتون ومنتجاته في الضفة الغربية. نابلس: الاتحاد التعاوني الزراعي، ص: 10.

جمعية الإغاثة الزراعية الفلسطينية واكسفام (2015) نشرة تعريفية بمجلس الزيتون الدولي.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2016)، متوسطات أسعار المستهلك لبعض السلع المختارة حسب المنطقة لشهر تشرين الأول.

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/CPI/a-cpi-Price1-16.htm

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد الزراعي لعام 2010، النتائج النهائية الضفة الغربية. ص 1.

جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2003) تطوير إنتاج وتصنيع وتسويق الزيتون وزيت الزيتون في الوطن العربي، الخرطوم.

الدوري، عامر وعبد، ياسين (2007)، حجم المشروع الأمثل: إطار نظري مع جانب تطبيقي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.

رابط إحصاءات وزارة الزراعة_ رامز عبيد

http://www.ershad.moa.pna.ps/downloads/reports/20150624114342.pdf

مركز التجارة الفلسطيني (بالتريد) (2015)، الإستراتيجية الوطنية للتصدير (2014-2018)

معهد أريج (2015)، دراسة أنماط استهلاك الأسرة الفلسطينية للمنتجات الزراعية.
http://www.arij.org/files/arijadmin/IDRC/_22491-_Baladna_FM-_Consumer_report-_Second_Radio_Session.pdf

هندي، محمود (2008)، التحليل الاقتصادي لتكاليف إنتاج زيت الزيتون في محافظة المفرق في الأردن– زراعة مروية. الجامعة الأردنية: عمادة البحث العلمي، مجلد 35، العدد 1 و2

وزارة الزراعة الفلسطينية (2014). الإستراتيجية الوطنية لقطاع الزيتون في فلسطين (2014–2019). ص 10.

وزارة الزراعة الفلسطينية (2015). حقائق وأرقام حول قطاع الزيتون في فلسطين (2014–2015).

European Commission, Economic Analysis of the EU Olive Oil sector November 24, 2013: http://www.oliveoilmarket.eu/economic-analysis-of-the-olive-sector-european-commission/

European Commission, EU Olive Oil farms report- Based on FADN Data, Brussels, Feb. 2012. http://ec.europa.eu/agriculture/rica/pdf/Olive_oil%20_report2000_2010.pdf

Hussein. I. (2015). Policy Brief. Facilitating the Exporting of Olive Oil's Procedures. P.3.

Maitah, M. Murjan, Ahmed. Rezbora, H. Jehar, M. (2016). Economic Analysis of Olive Oil Production Costs as Influenced by Farm Size in Syrian Coastal Region. International Journal of Economics and Financial Issues,6.

Odeh, L. (2015). Influence of Waste Water Used in Irrigation on the Physical Properties of Olive Oil in Palestine. An-Najah National University MA thesis. P. 64.

Oxfam (2013). The olive industry in the Occupied Palestinian Territory, the food security sector. P.11.

UAWC (2010), Characterization of the main Palestinian Olive Cultivars and Olive Oil. Ramallah -Palestine. P 8-13.